



جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا

**التحصيل الإلكتروني وأثره علي أداء الموازنات
بمؤسسات القطاع العام
دراسة حالة تحليلية وتطبيقية
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة**

**إعداد الطالب:
الصافي محمد احمد ادم ادريس**

**إشراف الدكتور
صالح حسب الرسول البدوي تاي الله**

1437هـ - 2015م



الايه

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾
اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا
لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ صدق الله العظيم

سورة العلق الآية 5-7

الاهـداء

إلى الشمعة التي احترقت من أجل ان تضيئ لنا الطريق

امى العزيزة

الى رمز الفداء والعطاء والتضحية

والدى العزيز

الى اخوانى واخواتى

الى التي بذلت كل غالٍ من أجلى

زوجتي العزيزة

الى ابنائى (مزن ومحمد وميادة)

إلى قادة درب العلم والمعرفة الاساتذة الاجلاء بمختلف المراحل التعليمية إلى رفقاء

درب العلم والمعرفة زملائى وزميلاتى

الكل حادب على تنشئة الاجيال على الطريقة الصحيحة والتربية السليمة

الى هؤلاء جميعا اهدى ثمرة جهدى هذا والذي اتمنى ان يكون اضافة حقيقة الى مجور العلم

والمعرفة.

الشكر والعرفان

قناعتنا بأن العطاء الثري سيظل دوما عالقا بالوجدان وتخلد الذكرى اولئك الذين يقدمونه فايما منا بالمعروف ورد الجميل نتقدم بالشكر الجزيل بعد الله سبحانه وتعالى لكل من ساهم معى فى اتمام هذا البحث.

والذين لم يبخلو على بقول او فعل او عمل ونخص بالشكر

الدكتور صالح حسب الرسول البدوي تاي الله ، المشرف علي الرسالة

والشكر موصول للاخوين (النزير وسراج الدين) والشكر موصول الي لجنة

المناقشة الدكتور الهادي ادم والبروفيسور عبدالمجيد عبد الله حسن

كما نشكر العاملين بمستشفى نيالا ومركز الحاج عطا المنان التشخيصي

واسرة بنك السودان المركزي فرع نيالا وادارة جامعة امدرمان الاسلامية فرع نيالا

وأساتذة كلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة نيالا ، الذين لم يضيعوا على بشى

وكانوا عوننا وسندا لى فنرجو من الله ان يجعل جهودهم فى ميزان حسناتهم.

ولهم منى كل شكرى وتقديرى

مستخلص الرسالة

تناولت الدراسة موضوع التحصيل الالكتروني وأثره علي أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام . حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة علي عدة اسئلة منها، هل هناك تطبيق سليم لنظم التقنية الحديثة لتحصيل الموارد بمؤسسات القطاع العام ؟ هل البنية التحتية من شبكات وكهرباء والخدمات الفنية بمركز الحاج عطا المنان تؤثر علي استدامة خدمة التحصيل الالكتروني ؟ هل أثر برنامج التحصيل الالكتروني بالمركز ايجاباً علي اداء موازناته .

حيث هدفت الدراسة الي معرفة التأثير علي النظام المحاسبي والدورة المستندية المستخدمة في عملية التحصيل الالكتروني ،معرفة العوامل التي تؤثر علي استخدام برنامج التحصيل الالكتروني بالمركز ،التعرف علي اهم العقبات والصعوبات التي تحد من فاعلية عملية التحصيل الالكتروني وكانت فرضيات الدراسة كالآتي :-

1-هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية .

2-هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتأثير علي النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية .

3- هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع العام علي كفاءة اداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد .
وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج ابرزها:-

1-التحصيل الالكتروني ضمن للمركز تقليل تكاليف التحصيل وانسياب الايرادات واستمراريتها

2-التحصيل الالكتروني ضمن العدالة للمواطنين ، كما مكن المواطن من دفع الرسوم المقرره فقط للخدمة المقدمة .

3-ان التحصيل الالكتروني ادي الي تخفيف الاعباء علي المواطنين وحقق الضبط الداخلي.

وقدم الباحث عدة توصيات أهمها:

1-رفع خبرة ومستوي مهارة العاملين بالتحصيل في مجال التقنية الحديثة وذلك من خلال توفير برامج تدريبية .

2-تطوير النوافذ الخاصة بتقديم خدمة التحصيل الالكتروني بمركز الحاج عطا المنان وذلك لتجنيب المواطنين الانتظار.

3-علي المركز تحقيق موارد مالية كافية لتوفير بنية تحتية الكترونية متطورة.

Abstract

The study addressed the issue of electronic collection and its impact on the performance of the institutions of the public sector budgets

The study was where the problem in answer to several questions such as, is there a proper application of modern technology systems for the collection of resources the institutions of the public sector? Is the infrastructure of networks, electricity and technical services Haj Atta al-Mannan center affect the sustainability of achievement-mail service? Is the collection center-mail program positively impact on the performance of its budget.

Where study aimed to know the influence the accounting system and the documentary cycle used in the electronic collection process knowledge of the factors that affect the use of the electronic collection program center, identify the most important obstacles and difficulties that limit the effectiveness of the electronic collection process

The hypotheses of the study as follows: -

1-A statistically significant relationship between achievement and efficiency of electronic measurement and evaluation of performance and control financial budgets indicators.

2-there is a correlation between the application of the electronic collection programs and the impact on the accounting system and the path of the documentary cycle.

3. There is the influence of the electronic collection of applications programs for public sector organizations, the efficiency of the performance of liquidity and cash control and control of resources to spare.

he study found a number of conclusions, namely: -

1-mail within the collection center for collection costs and reduce the flow of revenues and sustainability

2-achievement-mail within the justice for citizens, also enabled the citizen to pay the prescribed fees only for the service provided.

3-electronic collection that led to easing the burden on citizens and achieved internal control.

researcher offers several recommendations, including:

1-it is raising experience and skill level of employees achievement in the field of modern technology and through the provision of training programs.

2-development windows for the provision of electronic collection service-Haj Atta al-Mannan center so as to spare the citizens wait.

3-up to Antrazathakiq sufficient financial resources to provide sophisticated electronic infrastructure.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
	عنوان الرسالة
أ	الايه
ب	الاهداء
ج	الشكر والعرفان
د	المستخلص باللغة العربية
و	المستخلص باللغة الانجليزية
ح	قائمة الموضوعات
ط	الجداول
ي	الاشكال
	المقدمة
1	أولاً: الاطار المنهجي
5	ثانياً: الدراسات السابقة
17	الفصل الأول : الاطار النظري للتحصيل والتحصيل الالكتروني
18	المبحث الاول: مفهوم وأنواع التحصيل
30	المبحث الثاني :مفهوم وخصائص التحصيل الالكتروني
44	المبحث الثالث: أساليب الرقابة علي التحصيل الالكتروني
64	الفصل الثاني :الاطار النظري للقطاع العام والاداء والموازنات
65	المبحث الاول: ماهية الموازنات ومفهومها وأهدافها
82	المبحث الثاني: مفهوم النظام والاداء
101	المبحث الثالث:مفهوم الموازنات العامة ومعايير إعدادها
113	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية
114	المبحث الاول: نبذه تعريفية عن القطاع العام في السودان
117	المبحث الثاني: نبذه تعريفية عن مركز الحاج عطا المنان التشخيصي
121	المبحث الثالث : تحليل البيانات وإختبار الفرضيات
	الخاتمة
147	النتائج
148	التوصيات
149	المراجع
156	الملاحق

الجدول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
122	الاستبيانات الموزعة والمستعادة	(1/3/3)
123	الصدق والثبات الاحصائي	(2/3/3)
124	الفئة العمرية لأفراد مجتمع الدراسة	(3/3/3)
124	المؤهل العلمي لأفراد مجتمع الدراسة	(4/3/3)
125	الوظيفة لأفراد مجتمع الدراسة	(5/3/3)
126	سنوات الخبرة لأفراد مجتمع الدراسة	(6/3/3)
127	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الاولى	(7/3/3)
128	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الثانية	(8/3/3)
129	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الثالثة	(9/3/3)
130	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الرابعة	(10/3/3)
130	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الخامسة	(11/3/3)
131	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الاولى الفرضية الثانية	(12/3/3)
132	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الثانية الفرضية الثانية	(13/3/3)
132	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الثالثة الفرضية الثانية	(14/3/3)
133	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الرابعة الفرضية الثانية	(15/3/3)
134	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الخامسة الفرضية الثانية	(16/3/3)
135	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الاولى الفرضية الثالثة	(17/3/3)
135	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الثانية الفرضية الثالثة	(18/3/3)
136	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الثالثة الفرضية الثالثة	(19/3/3)
137	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الرابعة الفرضية الثالثة	(20/3/3)
138	التوزيع التكراري عن اجابات عينة المجتمع علي العبارة الخامسة الفرضية الثالثة	(21/3/3)
139	قيمة الوسيط ومستوي المعنوية وكاي تربيع لعبارات الفرضية الاولى	(22/3/3)
141	قيمة الوسيط ومستوي المعنوية وكاي تربيع لعبارات الفرضية الثانية	(23/3/3)
143	قيمة الوسيط ومستوي المعنوية وكاي تربيع لعبارات الفرضية الثالثة	(24/3/3)

الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
72	الفرق بين الموازنة والميزانية	(1/1/2)

المقدمة

وتشمل:

أولاً: الاطار المنهجي للبحث
ثانياً: الدراسات السابقة

اولاً : الاطار المنهجي

تمهيد

في إطار التطورات المتسارعة، في مختلف المجالات، وبالأخص في مجال إستخدام نظم المعلومات وتقنياتها، في إدارة المؤسسات، وذلك بهدف حوسبة أعمال المؤسسات في الطريق نحو تحقيق التكامل بين مختلف نظم المعلومات داخل هذه المؤسسات، كإستراتيجية تهدف للتحويل في اتجاه الإدارة الإلكترونية لرفع مستوى موارد مؤسسات القطاع العام .

تعمل عملية التحصيل الإلكتروني على مواكبة التطورات العلمية والتقنية، وإدخال أحدث التقنيات إلى المؤسسات ككل؛ بهدف إستكمال البنية التحتية من خلال استخدام أحدث شبكات الاتصالات وتجهيزات الحاسوب وقواعد المعلومات في المؤسسات ؛ بهدف إنشاء نظام معلومات متكامل يعمل على رفع كفاءة الأداء، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمؤسسات الأخرى، ومن هنا نشأة فكرت المؤسسة العامة او مؤسسات القطاع العام التي اصبحت هي الركيزة الاساسية للدولة فتطورت هذه المؤسسات من النظام التقليدي اليدوي أي عملية التسجيل الحسابي الدفترى اليدوي الي ان ظهرت التكنولوجيا في عصرنا هذا واصبحت معظم المؤسسات العامه تدار الكترونياً مما سهل عملية التحصيل وساعدت في تقليل الوقت والجهد وتوفير المال . واصبح من المألوف تداول مصطلحات من ثورة نظم التقانة والمعلومات وظهرت المنشاه العملاقة ذات الفروع والاقسام واخري متعددة الجنسيات فواجهت تحديات كبيرة محلية ودولية فرضت علي ادارات المنشأ ايجاد انظمه رقابية وضوابط محاسبية وادارية قوية ومتطورة تمكنها من القيام بمسئولياتها المختلفة وتساعدنا في الاستخدام الاقتصادي الكفاء للموارد الاقتصادية مما يكسبها ميزه تنافسية هي في اشد الحاجة اليها.

فالتحصيل الإلكتروني اسرع بكثير من التحصيل اليدوي الدفترى الذي يأخذ وقت طويلاً ودورة مستندية معقدة. وهذا ما جعل العلم الحديث وتطبيقاته التكنولوجية المعاصرة ذات تأثير بالغ الأهمية على انسان اليوم، وذلك اكثر من أي وقت مضى طوال تاريخه باعتباره

القاعدة الأساسية للاقتصاد الحديث ووسيلته لخلق الثروة والضرورة الاستراتيجية لتحديد المتطلبات وانعكاسات كل هذا على تحقيق الاهداف السياسية.

مشكلة البحث:

تطورت الانظمه الالكترونية في السودان مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التقدم العلمي حتي ظهور نظام التحصيل الالكتروني الذي يعتبر خدمه وليده بالسودان .طبقت خدمة التحصيل الالكتروني في بعض المؤسسات بظهور ثورة المعلومات وربط السودان بشبكة معلومات الكترونية ، تواجه كثير من المؤسسات مشاكل في استخدام التقنية الحديثة وتتمثل مشكلة البحث في الاجابة علي الاسئلة التالية .

- 1-هل هناك تطبيق لنظم التقنية الحديثة لتحصيل الموارد بموازنة مؤسسات القطاع العام ؟
- 2-هل هناك مواءمة بين الانظمه المطبقة في التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ؟
- 3-هل اثر برنامج الالكتروني بالمركز ايجاباً علي اداء الموازنات
- 4-هل نظم التأمين المطبقة لبرامج نظم التقنية الحديثة في التحصيل الالكتروني كافيه لتحقيق حماية النظام من الاختراق وتحقيق الرقابة ؟
- 5-هل البنية التحتية من شبكات وكهرباء والخدمات الفنية بالمركز تؤثر علي استدامة خدمة التحصيل الالكتروني ؟

فرضيات البحث :-

تسعي الدراسة الي التحقق من الفرضيات التالية :-

- 1-هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية .
- 2-هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتأثير علي النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية .
- 3-هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع العام علي كفاءة اداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد .

أهمية البحث:- تتمثل أهمية البحث في:

1- ان تقنية المعلومات قد أحدثت تطورات سريعة في تحقيق الاهداف المطلوبة باستخدام عملية التحصيل الالكتروني

2- ان عملية التحصيل الالكتروني التي تعتبر من العمليات الاساسية التي تؤدي الي ترقية الاداء المالي في مؤسسات القطاع العام

3- ضرورة اكمال الدورة المستندية المطبقة في عملية التحصيل الالكتروني ومطابقتها مع القوانين والتشريعات المالية والمحاسبية والمعايير المحاسبية للموازنات
أهداف البحث:- تتمثل أهداف البحث في عدة نقاط يمكن إجمالها في الآتي :-

1- معرفة التأثير علي النظام المحاسبي والدورة المستندية المستخدمة في عملية التحصيل الالكتروني

2- معرفة العوامل التي تؤثر علي استخدام برنامج التحصيل الالكتروني بالمركز

3- التعرف علي اهم العقبات والصعوبات التي تحد من فاعلية عملية التحصيل الالكتروني

4- معرفة العوامل التي تؤثر علي استخدام الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات القطاع العام

5- التعرف علي مفهوم وطرق إعداد الموازنات في مؤسسات القطاع العام

مصادر المعلومات:-

1-مصادر أولية(مقابلة- ملاحظة -استبيان)

2-مصادر ثانوية (الكتب والمراجع والدوريات والاصدارات والمجلات والانترنت)

مناهج البحث:-

للحصول علي معلومات نوعية وكمية عن مادة البحث بجوانبها وابعادها اعتمد الباحث علي:

1- المنهج الوصفي التحليلي القائم علي دراسة الحالة كما توجد في الواقع ، ووصفها وصفاً دقيقاً

2- المنهج الاستنباطي : لتحديد ابعاد المشكلة وصياغة فرضيات البحث

3- المنهج الاستقرائي : لاختبار مدى صحة الفروض

4- الاسلوب الاحصائي : واستخدام هذا الاسلوب لتحليل البيانات التي تتضمنها الاستبانة

5- المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث

حدود البحث:.

1-الحدود الموضوعية : يقتصر موضوع البحث علي بيان دور التحصيل الالكتروني

واثره علي اداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام

2-الحدود المكانية :- ولاية جنوب دارفور مستشفى نيالا التعليمي – مركز الحاج عطا

المنان التشخيصي – بمدينة نيالا

3-الحدود الزمانية :- العام 2015 م وفقاً للدراسة الميدانية

هيكل البحث :- يتكون هذا البحث من المقدمة وتشمل الاطار المنهجي والدراسات السابقة

وثلاثة فصول وخاتمة لكل فصل ثلاثة مباحث يمكن استعراضها في الاتي :- الفصل

الاول الاطار النظري للتحصيل والتحصيل الالكتروني ويشمل ثلاثة مباحث منها

،المبحث الاول مفهوم وانواع التحصيل، المبحث الثاني مفهوم وخصائص التحصيل

الالكتروني،المبحث الثالث:أساليب الرقابة علي التحصيل الالكتروني ،الفصل الثاني

ويتناول الاطار النظري للقطاع العام والاداء والموازنات ويشمل ثلاثة مباحث.المبحث

الاول ،مفهوم القطاع العام والموازنات المبحث الثاني،مفهوم اعداد الموازنات الاداء

،المبحث الثالث،مفهوم الموازنات العامة ومعايير إعدادها،الفصل الثالث اجراءات

الدراسة الميدانية ،وتشمل،المبحث الاول ،نبذه تعريفية عن مؤسسات القطاع العام في

السودان ،المبحث الثاني ،نبذه تعريفية عن مستشفى نيالا – مركز الحاج عطا المنان

التشخيصي، المبحث الثالث ،تحليل البيانات واختبار الفرضيات ،الخاتمة وتشمل النتائج

والتوصيات ، وأخيراً المراجع والملاحق .

ثانياً: الدراسات السابقة

حاول الباحث الحصول علي الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الرسالة وقد تمكن الباحث من الحصول علي عدة دراسات سنتناول منها :

دراسة شرف الدين 2001¹

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتركزت تساؤلات وفروض الدراسة حول عدة نقاط تلخصت في الاتي:

ظهور وضع الادارة العامة للمراجعة الداخلية بوزارة المالية والاقتصاد ومدي تحقيقها للرقابة في المؤسسات الحكومية الاخرى ، كما ان كانت هناك تساؤلات عن صلاحيات واختصاصات لجنة الرقابة علي كيفية تحفيز المراجعين الداخليين وعن مدي ادراك مفهوم المراجعة الداخلية لدي المسؤولين والعاملين بالمؤسسات الحكومية وخلصت الدراسة الي الي نتائج وتوصيات مهمة كالآتي :

- 1-لابد من اعادة النظر في الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للجنة الرقابة المالية ان صلاحياتها استشارية تنفيذية مما يحد من استقلال المراجعة الداخلية
- 2-لابد من التزام المراجعين بتطبيق لائحة المراجعة الداخلية لعام 1997م
- 3-العمل علي انشاء معهد للمراجعة الداخلية للتدريب والعمل علي بث الوعي بطبيعة عمل المراجعة الداخلية

عليه نجد ان الدراسة من خلال الفروض والتوصيات ركزت علي دور المراجعة الداخلية بوزارة المالية في تنفيذ الموازنة العامة ، بجانب المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية للالتزام بتطبيق لائحة المراجعة الداخلية بجانب التدريب ومعايير الاختيار .

ويري الباحث ان هناك توافق في الفروض والتوصيات الي حد كبير رغم ان الدراسة السابقة ركزت علي الوحدات الحكومية ولم تطرق للمؤسسات الاخرى وايضاً ركزت علي المراجعة الداخلية بالنظام التقليدي ولم تطرق الي المراجعة بالنظام الالكتروني.

¹ - شرف الدين محمد خير دور المراجعة الداخلية في تنفيذ الموازنة العامة بالتطبيق علي وزارة المالية الاتحادية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة جامعة ام درمان الإسلامية 2001 م

دراسة الأفندي، (2003)¹

ركزت الدراسة على أهمية استخدام الموازنات كأداة للرقابة وتقويم الأداء في القطاع العام في سوريا وإلى أهمية مشاركة كافة الأفراد في عملية إعداد الموازنات. وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي :-

- 1- تعد الموازنات خطة تفصيلية شاملة لسياسات وأهداف المنشأة وعملياتها في المستقبل
 - 2- تعد الموازنات أداة فعالة للتخطيط والتنسيق والرقابة وتقويم الأداء
 - 3- اعتماد الأساليب العلمية عند إعداد الموازنة يزيد من فاعليتها كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء
 - 4- إشراك المستويات الإدارية في إعداد الموازنات يساعد كثيرًا على الالتزام بتقديرات الموازنة وتحسين أداء العاملين
 - 5- ضرورة وجود لجنة للموازنة تكون صلة الوصل بين الإدارة العليا وبين الجهات الإدارية الأخرى
 - 6- تشكل تقارير الأداء أمرًا ضروريًا وحيويًا للقيام بعملية الرقابة وتقويم الأداء.
- ومن أهم توصيات الدراسة ما يأتي :

- 1- ضرورة مشاركة كافة المستويات الإدارية في المنشأة في عملية إعداد وتنفيذ الموازنات وعلى الأخص المستويات الإدارية الدنيا المسؤولة عن التنفيذ
 - 2- تشكيل لجنة مختصة بإعداد خطة الموازنة ومتابعة تعديلاتها وتنفيذها
 - 3- عقد دورات لمعدي الموازنات داخل المحافظة لزيادة كفاءتهم وتحسين قدراتهم
 - 4- ضرورة إعطاء المنشآت الحرية لإعداد موازنة تعكس الواقع الحقيقي لها.
- تناولت هذه الدراسة أهمية استخدام الموازنات كأداة للرقابة وتقويم الأداء في القطاع العام ولم تطرق إلى التحصيل الإلكتروني واثره على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام وهذا هو الفرق بين درستي وهذه الدراسة

¹ - الأفندي سجي مصطفى، ..مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا. 2003

دراسة اميمة (2007)¹

تناولت الدراسة الموازنة العامة في تحسين الاداء المالي والمحاسبي بالوحدات الحكومية ، تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود معيار محدد لقياس الكفاءة والرقابة علي الاداء المالي والمحاسبي بالوحدات الحكومية وظهور الموازنة الحكومية بشكلها الحالي يؤدي الي تحقيق أهدافها .

هدفت الدراسة الي ايجاد معيار لقياس الكفاءة علي طريقة الموازنة العامة للدولة التي تفيد في عملية التخطيط والرقابة ورسم السياسات المستقبلية .

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية :

-تقوم الموازنة بدور فعال في عملية تقويم الاداء المالي والمحاسبي ورسم السياسات المتقبلية للوحدات الحكومية .

- ادارة الموازنة العامة تشرك وتنسق بين اداراتها في صنع الموازنات فتكون من الادارات الناجحة في تطبيق وتنفيذ الموازنات.

- الموازنة المعدة من قبل الوحدات الحكومية لا تعكس الانشطة الحقيقية والفعالية التي بها الوحدات الحكومية .

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها :

-ضرورة الاهتمام بتطوير نظام الموازنة بالوحدات الحكومية عن طريق ادخال التقنيات الحديثة والمهارات الفنية

-اشراك جميع المستويات الادارية في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة له دور فعال في زيادة كفاءة فعالية الموازنة كأده لتقويم الاداء المالي والمحاسبي للوحدات الحكومية .

ووضعت الدراسة عدة توصيات منها :

-ضرورة الاهتمام بتطوير نظام الموازنة العامة بالوحدات الحكومية

¹ - اميمة عبدالرحمن محمد طه ، دور الموازنة في تحسين الاداء المالي والمحاسبي بالوحدات الحكومية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا 2007م

- ضرورة اشراك جميع المستويات والمسؤولين عند وضع الخطط والاهداف من قبل بدء اعداد الموازنة مما يساعد في انجاح خطة الموازنة عند مقارنة بالاداء الفعلي مع المخطط .

- ضرورة توفير البيانات والمعلومات الاساسية لاعداد الموازنة العامة مما يزيد من قدرة الموازنة علي عكس الانشطة الحقيقية والفعلي للوحدات الحكومية .
مما سبق نجد ان هذه الدراسة تناولت دور الموازنات العامة في تحسين الاداء المالي والمحاسبي بالوحدات الحكومية ولم تتطرق الي التحصيل الالكتروني وأثره علي أداء الموازنات .

دراسة سليمان (2008)¹

تناولت الدراسة دور الموازنة التخطيطية في تقدير الايرادات في الوحدات الحكومية وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود انحرافات في الايرادات وذلك من خلال مقارنة الايرادات المقدرة بالاييرادات الفعلية خلال سنوات الدراسة الامر الذي يوضح الانحراف في تقدير الايرادات مما يفقد هذه الموازنات وقعيتها ودقتها ، وقد اثر ذلك سلباً علي دقة المعلومات ومسار الاداء الفعلي الذي يساهم في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء .

قامت الدراسة علي اختبار مدي الفرضيات التالية .

-استخدام الاساليب الاحصائية والطرق الرياضية يساعد علي التنبؤ والتقدير السليم للايرادات

-وجود رقابة مستمرة علي الايرادات يحول دون تكرار الانحراف في تقدير الايرادات .

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها:

-تستخدم طريقة التقدير الشخصي في اعداد الموازنات التخطيطية وتقدير الايرادات في هيئة السكة حديد

-اعداد الموازنات التخطيطية لا يؤخذ في الحسبان والاسس والقواعد التي تمكن من اعداد موازنة دقيقة وقابلة للتحقيق .

¹سليمان حسن كدوك ، دور الموازنة التخطيطية في تقدير الايرادات بالوحدات الحكومية ، دراسة حالة هيئة السكة حديد ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا 2008م

-انتشراك المستويات الادارية المختلفة في اعداد الموازنات يؤدي الي رضا العاملين فيها
واعادة الثقة لنظام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقويم الاداء .

وقد توصلت الدراسة الي عدة توصيات منها :

-أن تبني هيئة السكة حديد استخدام النماذج الاحصائية المتقدمة في التنبؤ وتقدير
الايرادات

- ضرورة العمل علي بناء القدرات والتدريب في مجال استخدام تقانة المعلومات وزيادة
الوعي في مجال الاستخدام الالكتروني في اعداد الموازنات

-يجب اعتماد نظام الموازنات التخطيطية والتقديرية كأداة فعالة للرقابة والتخطيط
هذه الدراسة تناولت دور الموازنات التخطيطية في تقدير الايرادات بالوحدات الحكومية
ولم تاخذ في الحسبان دور التحصيل الالكتروني وأثرة علي أداء الموازنات .

دراسة ابوجعفر (2008) ¹

هدفت الدراسة الي بحث المؤسسات وتقنية المعلومات الادارية واستقطاب التكنولوجيا
الحديثة ومعرفة المقومات الاساسية لنظم المعلومات التي تمكن المؤسسة من القيام بدورها
كما يجب ومن فرضيات الدراسة:

1-تطبيق الحكومة الالكترونية داخل القطاعات يؤدي الي رفع مستوى الاداء الحكومي
2-استخدام تكنولوجيا المعلومات الي المؤسسات يؤدي الي امكانية التحول من الادارة
التقليدية الي الادارة الالكترونية
وتوصلت الدراسة الي النتائج والتوصيات التالية :

1-ايجاد الاثر الايجابي لتطبيق الحكومة الالكترونية داخل القطاعات علي مستوى الاداء
الحكومي

2-ان تخاطب الحكومة الالكترونية بالمؤسسة يؤدي الي امكانية التخاطب الالكتروني بين
القطاعات والسعي لتقديم خدمة موحدة

¹ - وليد أبو جعفر دياب الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة ام درمان الإسلامية عام 2008 - 1429هـ

3-نظراً لما للتكنولوجيا من أهمية في أي مجال تدخله فيجب متابعة التقنيات الحديثة وادخالها في العمل لكي تعمل علي تطويره

4-العمل علي الحد من العوائق التي ادت الي تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية بالصورة المطلوبة

دراسة حمادة (2010)¹

هدفت الدراسة الي التعرف علي اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال التعرف علي مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائها . ومن ثم التعرف علي مفهوم الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومكوناتها من ضوابط تنظيمية ، وضوابط الرقابة علي الوصول ، وضوابط الرقابة علي امن وحماية الملفات ، وضوابط توثيق وتطوير النظام .

كما هدفت الدراسة الي علي راي مراجعي الحسابات الخارجين في مدينة دمشق حول اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال أداة الدراسة .

وخلصت الدراسة الي ان هناك تأثير كبير للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات .

كما توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها :

1-لضوابط الرقابة علي توثيق وتطوير النظام اثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية

2-لضوابط الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية اثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

3-لضوابط الرقابة علي امن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية اثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية

¹ - رشا حمادة أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 العدد الاول ص ص 305 - 335

4-لضوابط الرقابة علي الوصول لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية اثر متوسط في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية .

دراسة محمد (2012م)¹

تناولت هذه الدراسة اثر مرونة المعايير المحاسبية علي ادارة الارباح وتركزت تساؤلات وفروض الدراسة حول عدة نقاط تتلخص في الاتي:-

- 1- اصدار معايير محاسبية محكمة تحد من التلاعب بالارباح من قبل الادارة
- 2- تؤدي ظاهرة التلاعب بالارباح الي عدم جودة القوائم المالية وبالتالي تقليل مستخدمي القوائم المالية والسياسات

- 1-تعدد الطرق والاجراءات المحاسبية يؤدي الي ممارسات سلبية
- وخلصت الدراسة الي نتائج وتوصيات مهمة كالآتي :
- 2-ان المعايير المحاسبية الحالية تتيح للادارة تغيرات وبدائل عديدة تلائم ظروفها ويؤدي ذلك الي معلومات ونتائج اعمال غير موضوعية
- 3-قصور الجهات المعنية باصدار المعايير المحاسبية عن مراعاة الظروف المختلفة المتبادلة في الدولة التي تطبق نفس المعايير
- 4-علي الجمعيات المهنية التي تصدر معايير المحاسبة الدولية العمل علي تقليل حدة تعدد الطرق والسياسات المحاسبية عند التطبيق العلمي بايجاد حد ادني من التوحيد وذلك لزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية

دراسة د.حمدان ود. امجد، (2012)²

هدفت إلى بيان دور القبض الإلكتروني للإيرادات في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام بالأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة، وزعت باليد على جميع مدققي الرقابة الداخلية، و مسؤولي وحدات الرقابة الخارجية، والمراقبين الماليين، الذين يمثلون مجتمع الدراسة.

¹ - محمد عبد الله علي أبكر، اثر مرونة المعايير المحاسبية علي الأرباح رسالة ماجستير محاسبة 2012م جامعة نيالا

² - د . حمدان محمد حياصات ود. امجد جميل الشرفاء، دور القبض الإلكتروني في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام في الأردن رسالة عام 2012م

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:
وجود دور إيجابي لكل من حماية الأصول، والمعلومات والاتصال على تعزيز فاعلية الرقابة في دوائر القطاع العام بالأردن، وذلك وفقاً للقبض الإلكتروني للإيرادات .
هذا وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها ضرورة تفعيل أساليب التحصيل في القطاع العام بالأردن باستخدام القبض الإلكتروني للإيرادات
تناولت هذه الدراسة دور القبض الإلكتروني للإيرادات في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام بالأردن، بينما تناولت دراسة الباحث التحصيل الإلكتروني واثره علي اداء الموازنا وهذا هو الفرق بينهما .

دراسة احمد (2013م)¹

تناولت الدراسة موضوع التحصيل الإلكتروني مدخل للولاية علي المال العام وهدفت الدراسة الي ان نظام التحصيل الإلكتروني اصبح حتماً لمسايرة المتطلبات التي تستلزمها عمليات التحصيل في المعاملات الالكترونية في السودان ، وان النظام يؤثر بصورة ايجابية علي الاقتصاد ، وان السودان دولة متقدمة في مجال البنيات التحتية لتكنولوجيا المعلومات لابد من استقلالها في مجالات الحياة العملية ، حيث ان السودان يعتمد علي الطرق التقليدية في المركز الحكومية من حيث التعامل بالايصالات والمستندات الورقية ، ومن اهم فرضيات الدراسة :

1-عدم وجود استراتيجية للدولة لانفاذ التحصيل رغم وجود قرار صادر بتبني الخدمات الحكومية الالكترونية

2-ضعف المبادرة لدي الكثير من الوحدات الحكومية في تقديم خدماتها الالكترونياً

اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة :

3-تشكيل لجنة قومية تضم كل الجهات ذات الصلة (وزارة المالية – بنك السودان المركزي – المركز القومي للاتصالات لجنة التحصيل غير القانوني والخبراء المختصين

¹ - احمد محمد دفع الله ، التحصيل الإلكتروني مدخل للولاية علي المال العام . رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2013م

في هذا المجال) بصلاحيات واسعة للتخطيط والاشراف علي تنفيذ مشاريع التحصيل الالكتروني .

4-اصدار قانون لكل الوحدات الحكومية بتقديم خدماتها الالكترونياً

5-تحفيز المواطن في حالة السداد الالكترونياً

6-ان نظام التحصيل الالكتروني يؤثر بصورة ايجابية علي الاقتصاد

تناولت هذه الدراسة موضوع التحصيل الالكتروني مدخل للولاية علي المال العام ولم تتطرق للتحصيل الالكتروني واثرة علي أداء الموازنات .

دراسة محاسن (2013)¹

هدفت الدراسة الي التعرف علي أساليب وضع الموازنات التخطيطية بوحدات القطاع العام بالتطبيق علي موازنات ديوان الضرائب ، للتعرف علي نوعية البيانات المستخدمة في وضع التقديرات وكيفية إستخراج المؤشرات الاقتصادية منها . ومدي أهمية إشراك العاملين في وضع الموازنة ، وكانت أهم فرضيات الدراسة:

1-هناك علاقة بين مستوي حجم المعلومات التي يستخدمها ديوان الضرائب ومستوي الكفاية اللازم لتحقيق الشمولية في وضع الموازنات العامة .

2-الاجراءات المتبعة في ديوان الضرائب وإعداد الموازنة والقائمة علي إضافة نسب تقديرية وعدم دراسة الواقع واستيعاب المتغيرات تؤثر علي منهجية إعداد موازنات كل الاقسام التابعة لها

3-استخدام الاساليب العلمية ومناهج إعداد الموازنات يؤثر علي الواقع الحقيقي لهيكل الموازنة العامة

وتوصلت الدراسة الي نتائج أهمها :

1-وجود انحراف في الاداء الفعلي والمخطط ويرجع للتعديلات في قانون الضرائب وتطبيق توصيات لجان الاصلاح الضريبية

¹-محاسن علي خليل الحاج احمد ،الموازنات التخطيطية ودورها في مؤسسات القطاع العام السوداني ، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في المحاسبة،جامعة امدرمان الاسلامية 2013م

2-تطبيق الموازنات يواجه العديد من المشاكل الادارية والسلوكية مثل عدم نظام فعال للمعلومات . وعدم توفير الكفاءات المؤهلة في لجان الموازنة وعدم عدالة الحوافز المرتبطة بالاداء .

وأوصت الدراسة الي تحسين بيئة العمل بتوفير احتياجات ومعينات العمل وتحسين رواتب وحوافز العاملين ، بناء إدارة ضريبية متطورة لتحسين زيادة التحصيل . تناولت الدراسة موضوع التعرف علي أساليب وضع الموازنات التخطيطية بوحدات القطاع العام بالتطبيق علي موازنات ديوان الضرائب ، ولم تتناول التحصيل الالكتروني وأثره علي أداء الموازنات .

دراسة مالك (2014)¹

هدفت الدراسة الي قياس نظم المعلومات المحاسبية ومعرفة أثر المحاسبة علي المسؤولية الاجتماعية في تقييم الاداء المالي بمؤسسات القطاع العام (مستشفى نبالا التعليمي) للتعرف علي الجانب التحصيلي للايرادات ومقارنة الاداء الفعلي بما هو مقدم للمواطن وفقاً لما جاء بالموازنة . وكانت أهم فرضيات الدراسة كالاتي:

- 1-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحصيل الايرادات بمستشفى نبالا التعليمي والخدمات المقدمة للمواطن والذي بدوره يؤدي الي تقييم الاداء المالي
- 2-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطرق المحاسبية ونظم المعلومات المحاسبية المستخدمة بمستشفى نبالا التعليمي وضبط ورقابة الاداء المالي . وتوصلت الدراسة الي نتائج أهمها :

1-هناك قناعة لدي المواطن بأن الخدمات المقدمة غير كافية مما يدل علي ان هناك عدم رضا للاداء المالي .

2-ضعف تطبيق المستشفى لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية البيئة والمواطن .

¹-مالك محمد احمد جماع ، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تقويم الاداء المالي بمؤسسات القطاع العام ،رسالة ماجستير في المحاسبة التمويل جامعة بحري 2014م

3-هناك عدم رقابة وضبط للاداء المالي بالمستشفى الذي بدوره أدى الي عدم تقديم الخدمة بالصورة المطلوبة.

وكانت أهم توصيات الدراسة كالآتي :-

1- الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية بما يكفي لمتطلبات المستشفى الذي بدوره يساعد علي توجيه استقلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية علي حد سواء

2-ضرورة استمرار ادارة المستشفى بتشجيع وتقديم المزيد من الدعم لتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع والعاملين لديها للارتقاء بمستوي الاداء المالي والاجتماعي .

3-إجراء المزيد من البحوث لزيادة مفهوم المسؤولية الاجتماعية ونظم المعلومات المحاسبية بإعتبارهما وسيلة فعالة في مساعدة المستشفى علي تقديم الخدمات بصورة أفضل .

4-استخدام عملية التحصيل الالكتروني بالمستشفى الذي بدوره يساعد علي ضبط ورقابة الاداء المالي بالمستشفى.

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر المحاسبة علي المسؤولية الاجتماعية في تقييم الاداء المالي بمؤسسات القطاع العام ولم تطرق الي التحصيل الالكتروني وأثرة علي اداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام وهذ هو الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة الباحث ويرى الباحث أن جميع الدراسات السابقة تتضمن إبراز أهمية التحصيل الالكتروني والقبض الالكتروني ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات القطاع العام ، والرقابة والمراجعة للموازنات في ظل نظم المعلومات ، والموازنات المالية ودورها كأداة تستخدم في في مؤسسات القطاع العام المختلفة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء ورقابة مؤشرات الاداء المالي . ونلاحظ إن نتائج التحليل والتقويم التي توصلت اليها الدراسات السابقة قد اختلفت عن بعضها البعض تبعاً لاختلاف طبيعة أو مجال الدراسة التي أسست عليها عملية التحليل والتقويم وتنوعت الاساليب والوسائل العلمية التي استعملت في تنفيذها وفي تلخيص النتائج وعرضها .

وتمثلت أهم الفروق والاختلافات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة التي يرمي اليها الباحث في أن :-

1-الدراسات السابقة تناولت تناولت أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات القطاع العام والتحصيل والقبض الالكتروني الموازنات والمعايير المحاسبية من جانب إداري سلوكي اما الدراسة الحالية تناولت التحصيل الالكتروني وأثرة علي أداء الموازنات من خلال رقابة وقياس مؤشرات الاداء المالي .

2-بعض الدراسات السابقة إتبعت اسلوب استخدام المنهج التحليلي للوثائق والمعلومات التاريخية الفعلية اما الدراسة الحالية اتبعت أسلوب دراسة الحالة للوصول الي نتائج فعلية ومن مميزات هذه الدراسة ان هناك توافق بين الانظمة المطبقة في التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية ، وان هناك تطبيق لنظم التقنية الحديثة لتحصيل الموارد بموازنة مؤسسات القطاع العام ، وتناولت الدراسة أثر تطبيق التحصيل الالكتروني وفقاً لنظم التقنية الحديثة علي مستوي اداء الربط المحدد بموازنات مؤسسات القطاع العام الحكومي في ظل تحقيق جودة مؤشرات الاداء

الفصل الأول

الاطار النظري للتحويل والتحويل الإلكتروني

يتناول الباحث في هذا الفصل الاطار النظري للتحويل والتحويل الإلكتروني وذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الاول : مفهوم وانواع التحويل

المبحث الثاني :ومفهوم خصائص التحويل الإلكتروني

المبحث الثالث :أساليب الرقابة علي التحويل الإلكتروني

المبحث الأول

مفهوم وأنواع التحصيل الالكتروني

التحصيل الالكتروني هو نظام لتحصيل الاموال لإختزال الجهد والوقت من خلال البرمجيات لتحقيق جودة مؤشرات الاداء المالي ودرء العديد من المخاطر التي تتعرض لها الموارد المالية .

كما ان عملية التحصيل التقليدي تحتاج الي جهد كادر بشري كبير لتحصيل النقود وعدها وتوريدها مما تؤدي هذه العملية الي مزيد من التكاليف . وان كثرة تداول العملة الورقية تجعلها تتلف وبالتالي تؤدي الي زيادة تكلفة الخدمات وتكلفة طباعة عملة جديدة . وان العالم اليوم في سباق مع الرقميات والمعلومات لا بد من تطوير جودة نظم التطبيقات التقنية المطبقة في التحصيل الالكتروني وبالتالي صار مستوي التحديات في ظل عصر ثورة المعلومات وتطبيق نظام التحصيل الالكتروني اصبح من الضروري استخدام التكنولوجيا والدفع بوسائل تجارية جديدة تواكب عصر التطور .

كما ان فكرة تسهيل الاجراءات في التحصيل الالكتروني تسهم في تقليل نسبة التكاليف مقارنة بالوسائل التقليدية وخفض نسبة الضغط والازدحام في مراكز التحصيل التي هي مرهقة بالنسبة للموظف والعميل . ان وسائل التحصيل التقليدية بمؤسسات القطاع العام اصبحت غير موثوقة وغير عملية وعادة ما ينتج عنها تجنيب اموال الدولة مما يؤدي الي تاخر تحصيل الاموال بالخرينة الذي بدوره يؤثر علي اداء الموازنة بالمؤسسات في القطاع العام .

أولاً: مفهوم التحصيل الالكتروني: يعرف التحصيل الالكتروني علي انه¹ :-

1- منظومة متكاملة من النظم والبرامج الهادفة إلى تسهيل إجراءات عمليات الدفع الالكتروني بطريقة آمنة

2-هي خدمة تهدف إلى توفير الوقت والجهد وتقليل النفقات وتسهيل الخدمة للعميل بوضعها في متناول يد العميل كما تسهل سرعة إتمام عملية الدفع، .

3-هو نظام الكتروني لتحصيل الرسوم بطريقة آلية

¹ - محمد حماد الصياد التحصيل مفهومه واهدافه أكتوبر 2007 ص2

4- ويعرف علي انه عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات¹

ويري الباحث ان هناك عدة انواع من التحصيل الالكتروني تختلف عن التحصيل التقليدي ومنها التحصيل عن طريق أجهزة الموبايل الطرفية والتحصيل عن طريق الصرافات الالية وبطاقات الائتمان ، والتحصيل عن طريق الربط الشبكي لمؤسسات القطاع العام أي التحويل من حساب لحساب اخر وللتحول من نظام التحصيل التقليدي الي نظام التحصيل الالكتروني يحتاج ذلك الي تطوير النظام من نظام تحصيل تقليدي إلي نظام تحصيل الكتروني ويحتاج ذلك إلي تأهيل القائمين بأمر التحصيل من محاسبين ومحصلين ومراجعين ليكونوا علي دراية تامة علي أنظمة المعلومات والتكنولوجيا المطبقة في عملية التحصيل .

ثانياً: أهمية التحصيل الالكتروني :-

تبرز اهمية التحصيل الالكتروني في² :-

- 1- حصول مؤسسات القطاع العام علي الموارد في التوقيت المناسب
- 2- عدم لجوء المؤسسات الي تحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء نتيجة عدم كفاية متحصلاتها لتغطية التزاماتها
- 3- ضمان استمرار عملية التحصيل الالكتروني للايرادات بطريقة منتظمة وغير معقده
- 4- ثبات الموازنة المالية وذلك باستقرار عملية التحصيل الالكتروني وزيادة الايرادات
- 5- مواكبة النظم التقنية المطبقة في التحصيل الالكتروني
- 6- سن القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعملية التحصيل الالكتروني وفق المعايير المحاسبية.

¹ - أيمن قديح الدفع الالكتروني من بحميه تاريخ الاطلاع 2015/1/13م علي الموقع الالكتروني <http://analyseer.net>

² - احمد فرج سعودي . موقع مصر س نشر في 2014/7/9م دخول 2014/12/27م الـ 12:47م موجود في الرابط w.w.w.alriyadli.com

ثالثاً : مفاهيم التطور التقني والمحاسبي :-

1- مفهوم تقنية المعلومات :-

إن المفهوم العلمي لتقنية المعلومات من المفاهيم الحديثة نسبياً وتتمثل في استخدام الوسائل الالكترونية في عمليات خزن وحفظ واسترجاع وبث ونشر المعلومات بدلاً من الوسائل التقليدية . وقد اتجهت الدول الكبرى في تقدمها التقني الي إدخال هذه التقنية في التحصيل وقد قطعت في ذلك شوطاً كبيراً باستثمارها في المناهج الدراسية وتنمية القوي البشرية في تطوير التقنية وتصديرها للخارج وقد سعت مؤسسات القطاع العام في عدد من الدول في تقديم خطط جديدة وخدمات عالية الجودة إلي العاملين .

فالتقنية قد تغلبت علي عاملين أساسيين هما الزمان والمكان مما جعل التعليم والتدريب متاحاً لمن يرغب أينما كان في أي جزء من أجزاء العالم وفي الوقت الذي يتناسب مع طالب الخدمة .

وعرفت تقنية المعلومات علي إنها ¹ خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال ابتداء من الألياف الضوئية إلي الأقمار الصناعية وتقنيات المصغرات الفيلمية والاستنساخ ، وتمثل مجموعة كبيرة من الاختراعات والتكنيك الذي يستخدم المعلومات خارج العقل البشري .

وهناك تعريفاً شاملاً لمصطلح لمصطلح تقنية المعلومات Information Technology بأنه : تطبيقات المعرفة العلمية والتقنية في معالجة المعلومات من حيث الإنتاج والصيانة والتخزين والاسترجاع بالطرق الآلية ² . ولقد أحدثت تقنية المعلومات ثورة علي عملية التحصيل الالكتروني مما أدى إلي إعادة النظر في أهداف التحصيل وأساليبه بشكل عام لكي تكون التقنية احد الأهداف الأساسية لتطوير عملية التحصيل .

2- التطور المحاسبي للتحصيل الالكتروني :

اتسعت أهداف المحاسبة الحكومية لتشمل تحليل البرامج والأنشطة الحكومية المختلفة المخطط لها سواء في الخطط القصيرة الأجل " الموازنة العامة " او خطط التنمية طويلة

¹ - محمد محمد الهادي تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها (القاهرة دار الشروق 1409هـ) ص 32
² - عبد الرزاق يونس تكنولوجيا المعلومات (الاردن جمعية عمال المطابع التعاونية 1989م ، ص 17

الأجل ، والاهتمام بتحسين الأداء والرقابة علي المال العام وإدارته ، إضافة إلي معالجة معاملات الحكومة المالية محاسبياً ، مما رافق ذلك من ثورة في عالم الاتصالات والمعلومات وأتمتة العمل الحكومي وبالتالي زادت الحاجة إلي تطوير الخدمات التي تقدمها المحاسبة الحكومية¹

مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب ، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات .و المحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في المؤسسات.

ان استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية تخطى عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام المحاسبي اليدوي ، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير ، بل يمكن المؤسسات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء ، كما ومكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة ، مثل :طريقة التحصيل اليدوي التقليدي ، فلقد كان من الصعب على كثير من المؤسسات التي تدار إلكترونياً ان تتعامل بهذه الطريقة ، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة التحصيل الالكتروني أمراً ميسراً وغير مكلف.

والجدير ذكره وبالرغم من استخدام المؤسسات للحاسوب ، إلا أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب.

ويري الباحث إن بالرغم من التطور التكنولوجي ووجود الإطار التشريعي للتحصيل الالكتروني ووجود الخطط لاستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة في تحصيل الإيرادات العامة إلا أنها ما زالت تستخدم طرق التحصيل التقليدية الأمر الذي يحول دون الرقابة علي المال العام وحمايته من الاعتداء عليه .

¹ - د . حمدان محمد حياصات ود . امجد جميل الشرفاء دور القبض الالكتروني في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام 2011ص1

رابعاً: مزايا وفوائد التحصيل الالكتروني

هناك العديد من الفوائد التي تتحقق من خلال نظام التحصيل الالكتروني يمكن عرضها في النقاط التالية¹

- 1-تقليل استخدام النقد، توفير قنوات متعددة للتحصيل من (الصرافات الآلية، نقاط البيع، الانترنت، تطبيقات الموبايل وغيرها)،
- 2-إدارة الإيرادات مركزياً، ضبط الإيرادات وتقليل الفاقد
- 3-توفير وتقليل التكاليف في عملية التحصيل
- 4-توفير آلية سهلة مضمونة وغير مكلفة
- 5-تقارير آنية تسهل اتخاذ القرار
- 6-التسهيل علي المواطنين في سداد الرسوم الحكومية مما يزيد من تحصيل الإيرادات
- 7-تمكين التحصيل علي مدار اليوم (24ساعة) يومياً خلال أيام الأسبوع وعدم حصره علي وقت الدوام
- 8-تقييم خدمة التحصيل الالكتروني مما يساعد المؤسسات علي تقديم خدمة الالكترونية حديثة
- 9-زيادة الإنتاجية بسبب زيادة أساليب التحصيل
- 10-تكوين قاعدة بيانات قابلة لأي تطورات مستقبلية
- 11-استخدام التقنيات الحديثة والتخلص من مخاطر النقد بصورة أكثر فاعلية
- 12-تحصيل جميع انواع الرسوم في مؤسسات القطاع العام بما يتناسب مع طبيعة عمل كل مؤسسه

للتحصيل الالكتروني عدة مزايا منها² :

إن منظومة التحصيل الالكتروني أدت إلي تلافي مخاطر نقل الأموال والشيكات

- 1-إمكانية التحصيل والسداد دون التقيد بالموقع الجغرافي

¹ - احمد مصدر سابق

² - محمد حماد الصياد التحصيل مفهومه وأهميته وأهدافه مصدر سابق ص 3

2- دفع الخدمات الالكترونية من خلال البوابة الالكترونية لدي المؤسسات المطبقة للنظام والتي تقدم خدمات التحصيل الالكتروني

3- تبسيط عملية السداد من خلال إتاحة عدد كبير من المنافذ المستخدمة في عملية التحصيل

4- كما أن فكرة تطبيق نظام التحصيل الالكتروني في الدولة تسهم في تقليل نسبة التكاليف وتسهيل الإجراءات وخفض نسبة الضغط والازدحام في مراكز التحصيل مقارنة بالوسائل التقليدية التي أصبحت غير موثوقة ومضيعة للوقت والجهد وعملية مرهقة للموظف والعميل،

5- زيادة إيرادات الدولة، محاربة الفساد والتجنيب

6- جذب الكتلة النقدية للقطاع المصرفي، التقليل من تلف العملة المتداولة،

7- يتم التحصيل بصورة مباشرة بين المستفيد من الخدمة والمؤسسة

8- المساهمة في سداد التمويل الأصغر، بجانب ضمان وصول مبالغ الدعم الاجتماعي للشرائح الفقيرة وخلق فرص عمل لذوي الدخل المحدود،

9- يساهم في تطبيق نظام الحكومة الالكترونية والذي يعني ان يتم التعامل الكترونياً بين الوحدات الحكومية ومتلقي الخدمة من العملاء والمواطنين بعيداً عن ركام الورق¹

10- تحقيق مبدأ الشفافية بين المؤسسات ووزارة المالية

11- يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد

12- التقليل من عمليات التزوير والتعدي علي المال العام خاصة في جانب الإيرادات

خامساً : معوقات بيئة التحصيل الالكتروني :-

هناك معوقات تواجه برنامج التحصيل الالكتروني من ضمنها شبكة الانترنت في كثير من المناطق، ولابد لشركات الاتصال من تجويد خدماتها لمقابلة تلك التحديات . وهناك خوفاً كبيراً من المواطنين من المعاملات الالكترونية بجانب عدم معرفتهم بالخدمات التي تقدم

¹ - د. محمد الناصر التحصيل الالكتروني مزايا متعددة ومخاوف محتملة مقال منشور صحيفة المستقلة الالكترونية تاريخ الزيارة 18/نوفمبر 2014م الساعة 10:24م موجود في الرابط www.almustagilla.com/index.php?lang=ar&articleid=2707

من خلالها . وسنتناول المعوقات والتحديات التي تواجه برنامج التحصيل الإلكتروني في النقاط التالية¹ :-

1-ضعف المبادرة لدى الكثير من الوحدات الحكومية في تقديم خدماتها إلكترونياً أو تردد متخذي القرار بهذه الوحدات

2-التعارض القائم بين القوانين والتشريعات السارية المتعلقة بين التحصيل التقليدي واليات ووسائل التحصيل الإلكتروني

3-عدم استمرارية التيار الكهربائي وتردي شبكات الانترنت تعيق خدمة التحصيل الإلكتروني

4-حجية وسائل وبيانات التحصيل الإلكتروني بكونها ادلة اثبات (الوضع القانوني للمستندات) حيث يتعذر احياناً ايجاد ادلة اثبات قابلة للمراجعة والتحقق عند وقوع مخالفات

ويري الباحث من خلال تناول هذه المعوقات إن أغلبها يمكن تلافيها وذلك عن طريق الدراسة المتأنية لتطبيق برنامج التحصيل الإلكتروني والوقوف علي تجارب بعض الدول وبعض مؤسسات القطاع العام . والتوجهه نحو البحث والتطوير والتدريب المستمر للعاملين في البرنامج وتشجيع شبكات الاتصال بتوفير خدمة انترنت في كل المناطق .وعلي الشركة المصممة للبرنامج تصميم برنامج تحصيل يسهل التعامل معه والرقابة عليه وحمايته من الغرصة والاختراق .

سادساً : مخاطر التحصيل الإلكتروني

نجد من أهم المخاطر التي تواجه عملية التحصيل الإلكتروني هي مخاطر تقنية في المقام الاول ، ومخاطر اخري متعلقة بضعف شبكة الانترنت في بعض المناطق ولابد من وضع خطة متكاملة لمجابهة هذه المخاطر ووضعها في الحسبان وتدارك المخاطر التي تحدث

¹ - عبد الإله الديموهيري التجارة الالكترونية - أوراق موجزة الاسكو 2001

في الحاضر والمستقبل حتي يتثني لنا تحقيق أهداف برنامج التحصيل الالكتروني ،
وسنتناول بعض هذه المخاطر كما يلي¹:-

1-مخاطر البيئة الخارجية :- وهي عبارة عن التهديدات الناتجة عن عوامل خارج المؤسسة والتي تخرج عن نطاق السيطرة او تحكم رقابة المنشأة .

2-مخاطر العمليات (التشغيل) : وهي عبارة عن التهديدات التي تنبع سواء من داخل المنشأة او من خارجها وتؤثر علي العمليات التشغيلية للمنشأة

3-مخاطر المعلومات : - وهي عبارة عن التهديدات الناتجة عن عدم كفاية وملائمة المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات² :

4- مخاطر عامة تواجه المنشأة فهي المخاطر المرتبطة والناتجة من التغيرات في القوانين والتشريعات والتغيرات السياسية والبيئة التنافسية ونظم حماية الاصول والمعلومات والغش والاهمال .

5- مخاطر تنشأ من الاستراتيجيات التي يطبقها مجلس الادارة والخاصة لتحقيق الاهداف التي تشمل الاخذ بتكنولوجيا جديدة مثل التحصيل الالكتروني

6-الاقتتار الي وجود قواعد قانونية حاكمه للتعامل من خلال التحصيل الالكتروني كبديل عن التعامل بالتحصيل التقليدي مما لا شك انه يفقد الثقة لدي العديد من المتعاملين مع هذا النظام³

7-امكانية اختراق الشبكة من قبل القراصنة وهو ما يعني انتهاك خصوصية العملاء كما انه يمكن للبعض استخدام بطاقات تحصيل مزيفه مما يسبب خسارة لصاحب البطاقة الحقيقي

8-ان عدم تأمين معلومات الانترنت مع امكانية اختراق الشبكة تعد من اهم عقبات انتشار عملية التحصيل الالكتروني الامر الذي يؤدي به الي فقدان الثقة

9-البنيات التحتية من من شبكات وكهرباء تؤثر علي خدمة التحصيل الالكتروني

¹ -- the institute of chartered Accountants in England and Wales ,RiskManagament and the Value Adaled by internal Audit London ,ICAEW june 2000 p4

² -William Kimey (Auditing Risk Assessment and Risk Mangement processes)the Institute of internal Research foundation ,Altanone spring USA 2003 pp 135 - 136

³ - د. لويس صبيغة التجارة الالكترونية الميزات والتحديات ، الاهرام الاقتصادي العدد الصادر في 2000/5/15م

10-عدم وجود تطبيق سليم لنظم التقنية الحديثة لتحصيل الموارد بموازنة مؤسسات القطاع العام

11-عدم الشعور بالثقة والامان اثناء اجراء المعاملات المالية بالطرق الالكترونية

12-عدم الاقتناع باستخدام بطاقات الائتمان¹

ويري الباحث من خلال ماسبق ان هناك مخاطر يمكن اكتشافها وذلك خلال اعتماد المؤسسات علي الخبراء والمختصين في هذا المجال لديها حتي يتمكنو من اصطياد بعض الاختراقات في أنظمتها والتعامل معها ، ومن أشهر هذه المخاطر الفيروسات الرقمية وقراصنة الانترنت والهواه الفيروسات غير المعرفة . وعلي المؤسسات العمل علي تبصير المواطنين والعملاء بمحاسن عملية التحصيل الالكتروني حتي يكونو علي ثقة للتعامل مع هذا البرنامج .

سابعاً:- تحديات النظم التقنية الالكترونية

في إطار تنفيذ العمليات المحاسبية الإلكترونية وما يرافقها من تغييرات في بيئة الأعمال نشأت العديد من التحديات مقارنة بالتحديات المرتبطة بالعمل اليدوي التقليدي، إن تلك التحديات قد تزداد أو تقل في ضوء ما يتوفر من إمكانيات حول سرعة إكتشافها والسيطرة عليها وتطرح هذه المتغيرات أمام المؤسسات المالية مشكلات تتمثل في كيفية التعرف على التحديات وإدارتها، لذلك فإن عرض التحديات يعد أمراً ضرورياً لتحليلها والوقوف على أبعادها كما يلي:

1- خرق أنظمة الامان الحماية

تتميز عمليات الدفع الإلكترونية بإمكانية إختراقها من قبل القراصنة Hackers لشبكة المعلومات، إلا أن التطوير يقدم كل يوم حلولاً للسيطرة على مثل تلك التحديات بدءاً من استعمال كلمة السر password الي الرقم الشخصي pin number الي برمجة مؤمنة الي حوئط نارية².

¹ - د. عادل محمود طريح – مجلة المحاسبة والادارة والتأمين العدد السابع والستون 2006م
² - الغندور حافظ كامل محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر فيما بعد الحادثة بيروت لبنان 2003

2- **نظم التشغيل:** تنشأ هذه نتيجة عدم توفر وسائل التأمين الكافية للنظم أو عدم تصميمها أو إنجازها أو نتيجة خطأ معلومات، أو خطأ في تشغيل البرمجيات ويمكن أن تتمثل في الآتي¹

أ- عدم التأمين الكافي للنظم:

وهي تتعلق بعدم توفر وسائل الأمن الكافية لنظم حسابات المؤسسة مما يتيح إمكانية اختراقها من قبل أشخاص غير مرخص لهم بذلك حيث يتم التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء وإستغلالها سواء أكان ذلك من خارج المؤسسة أو من العاملين فيها .

ب- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:

وهي تنشأ بسبب عدم كفاءة النظم أو إخفاقها (بطء الأداء على سبيل المثال) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل المشكلات وصيانة النظم خاصة إذا ما تم الإعتماد على مصادر من خارج المؤسسة لتقديم الدعم الفني بشأن البنية التحتية اللازمة نتيجة عدم كفاية البرمجيات أو الموظفين القائمين على تلك الأعمال²

لقد كانت الزيادة في صناعة الخدمات المالية الإلكترونية والتسابق بين المؤسسات في هذا المجال أثراً كبيراً على زيادة المخاطر، لذلك ظهرت العديد من القضايا التي أثرت على حجم ونوعية التحديات والمخاطر التي ترتبط بتحقيق الآتي³

• مدى توفر الإدارة والموظفين ذوي الخبرة اللازمة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والعمليات الإلكترونية.

• وجود معايير قياسية تتعلق بإمكانية تلافي عمليات الإحتيال المالي والتحقق و التثبت من هوية العميل في بيئة الشبكات المفتوحة.

• مدى ملائمة البنى التحتية التشريعية لأعمال المؤسسات الإلكترونية التي تتناسب مع مستلزمات البيئة التكنولوجية الجديدة.

• مدى وجود إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات لنظام التحصيل وعمله والنظم المرتبطة به.

¹ - الشمري محمد نوري - والعبد اللات عبدالفتاح زهير الصيرفة الالكترونية داروائل للنشر الاردن 2008

² - الشمري محمد المرجع السابق

³ - المرجع السابق

•مدى وجود حماية للبرمجيات وقاعدة البيانات التي تعتمد عليها المؤسسة في تشفير عملياته اوخدماتها الإلكترونية.

ج- تعرض الانظمة

وهي التي تنتج بسبب إخفاق بعض الأنظمة في تحقيق الرقابة على كافة المراحل التي تمر بها العمليات الإلكترونية، وضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء إنتقالها عبر القنوات لإلكترونية، وضمان المحافظة على سرية المعاملات¹ ويرى الباحث من خلال ما سبق من أهمية واهداف ومخاطر ومعوقات بيئة التحصيل الإلكتروني . نجد ان للتحصيل الإلكتروني أهمية قصوي في المؤسسات وخاصة مؤسسات القطاع العام وذلك لتحاشي تجنيب الموارد والصرف غير المبرر علي الموازنة . ومن خلال ماسبق نجد ان عملية التحصيل الإلكتروني لا تحتاج الي كمية من الموظفين بل تحتاج الي نظام الي محكم يتم التعامل معه الكترونياً ورقابته الكترونياً . ولكن لابد من وجود معايير وتشريعات جديدة تطابق الاجراءات المالية والمحاسبية السائدة . وايضاً لا بد من تدارك المعوقات التي تواجه عملية التحصيل وتهيئة البيئة المناسبة لها وتعميم التجارب المطبقة في بعض المؤسسات الي كل الجهات وخاصة مؤسسات القطاع العام بالولايات .

ثامناً: انواع التحصيل الإلكتروني

هناك عدة انواع لتحصيل الإيرادات العامة وفقاً للأحكام والقوانين وذلك بموجب الاتفاقيات التي يتم تنظيمها بين وزارة المالية ومزودي الخدمة (شبكات الاتصال) التي تحدد الضمانات اللازمة المطلوبة بالإضافة إلي الطرق الاخرى المعتمدة لتحصيل الإيرادات الإلكترونية المنصوص عليها في أحكام النظام المالي المعمول به في المؤسسات العامة .

مفهوم انواع التحصيل الإلكتروني :-

هي أي تحويل أو توريد الكتروني للأموال المحصلة كإيرادات عامة يتم بوسيلة الكترونية بتفويض من الدافع لمزود الخدمة الإلكترونية¹.

¹ - الشورة ، جلال عايد وسائل الدفع الإلكتروني ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، رسالة ماجستير منشورة الطبعة الاولى عمان الاردن 2008

وتشمل الانواع التالية :-

- 1-الدفع بواسطة بطاقات الائتمان باستخدام أجهزة التفويض الالكتروني.
 - 2-الدفع باستخدام الانترنت من خلال الوسائل التالية:
 - التحويل المالي الالكتروني من حساب إلى حساب
 - (Credit Cards).بطاقات الائتمان
 - (Debit Cards).بطاقات القيد الفوري
 - 3-لدفع بواسطة البنوك أو الشركات المالية المعتمدة.
 - 4-الدفع بشيكات مسحوبة علي بنوك معتمدة
 - 5-الدفع عن طريق شبكات الاتصال وذلك بالخصم علي رصيد الشرائح المستخدمة وذلك نظير تقديم خدمة معينه بالاتفاق بين المؤسسة وشركة الاتصال .
- ويري الباحث ان هناك طرق الكترونية جديده لتحصيل الايرادات في السودان من ضمنها طريقة توريد المبلغ مباشرة لحساب المؤسسة في البنك من خلالها يقوم البنك بتسليم طالب الخدمة اشعار او حافظة توريد تفيد توريد المبلغ لحساب المؤسسة تسلم نسخة للادارة المالية للمراجعة والتأكد ومن ثم تقدم له الخدمة ، او طريقة التحويل الكتونياً من حساب اخر لحساب المؤسسة بالبنك وتتبع نفس الخطوات اعلاه .
- او طريقة التوريد المباشر لمحصل الايرادات ومن خلال هذه الطريقة يقوم طالب الخدمة بدفع رسوم الخدمة لمحصل الايرادات ويقوم المحصل بتوريد المبلغ الكترونياً من خلال فتح نافذة التحصيل الالكتروني الخاصة بالمؤسسة وملاً ايصال 15 الالكتروني واختيار الخدمة المطلوبة ومن ثم اصدار الايصال الالكتروني لطالب الخدمة وبناءً علي الايصال الالكتروني تقوم المؤسسة بتقديم الخدمة مباشرةً لطالب الخدمة .

¹ - د . حمد الكساسبة – القبض الالكتروني واقع طموح تاريخ الاطلاع 2014/8/15 الـ9.50ع علي الموقع الالكتروني
npan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/.../unpan026501.pps

المبحث الثاني

مفهوم وخصائص التحصيل الالكتروني

ان مفهوم التحصيل الالكتروني لا يبعد او يختلف كثيراً عن مفهوم التحصيل بشكل عام إنه يمثل نشاط أو عمل يحصل بموجبه متلقي الخدمة من خلال الافراد او أجهزة مؤسسات القطاع العام المختلفة ، علي خدمة معينة مقابل ما يدفعه من مبالغ . وان مستوي الاشباع لطالب الخدمة يرتبط بمستوي تقديم الخدمة . وان هذه الخدمات قد ترتبط بمنتج او خدمة معينة او قد لا ترتبط . وسنتناول مفهوم وخصائص التحصيل الالكتروني وتطبيقاته في عدة نقاط منها:

1- مفهوم تطوير خدمة التحصيل الالكتروني :

المقصود بتطوير خدمة التحصيل الالكتروني هو ادخال واطافة مزايا جديدة للخدمة بما يتماشى مع احتياجات طالب الخدمة بحيث تؤدي هذه المزايا الي زيادة الطلب علي الخدمات مثل¹ :

-ادخال تعديلات وتحسينات علي البرامج او في طريقة تقديم الخدمة الي الزبائن

-استحداث خدمات تقنية جديدة وتقديمها في مزيج من الخدمات

-مد خدمة الانترنت لتصل الي مناطق جغرافية جديدة وتوسيعها الي شرائح جديدة

ويتوقف نجاح تطوير خدمة التحصيل الالكتروني في ثلاثة دعائم اساسية هي²:

1-تطوير الكفاءات البشرية لان خدمة التحصيل الالكتروني تعتمد علي العنصر البشري المؤهل تقنياً

2-تطوير الاساليب والاجراءات والمنافذ التي تمر بها الخدمة.

3-مواكبة التطور المستمر في التكنولوجيا المستخدمة في برنامج التحصيل الالكتروني واخلال التقنيات والانشطة الالكترونية .

¹ -بريش عبدالقادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تقديم الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر 2006م) ص 241

² - المرجع السابق ص 242

2-خصائص التحصيل الالكتروني :

ومن هنا نجد خصائص التحصيل الالكتروني تتمثل في :

- 1-نشاط او عمل يقدم لطالب الخدمة من قبل الاجهزة الالكترونية بمؤسسات القطاع العام
- 2-تقديمها قد يرتبط او لا يرتبط بتقديم خدمة مباشرة وانما تكون في المستقبل
- 3- تحمل تكاليف أقل بسبب قلة الاخطاء في العمليات الحسابية
- 4-يساعد في وضع الموازنات بأفضل ما يمكن ولذلك لوضوح مسار الدورة المستندية

3-العوامل التي تحدد جودة خدمة التحصيل الالكتروني:

ان من المعايير التي يبني عليها الزبون توقعاته وادراكه لتقديم الخدمة وبالتالي حكمه علي جودة الخدمة تمتد لشمول أبعاد رئيسية هي¹ :

- 1-**الاعتمادية**: وتعني الاتساق في الاداء وانجاز الخدمة الموعودة بشكل دقيق يعتمد عليه المستفيد ويتطلع الي صاحب الخدمة بأن تقدم له خدمة دقيقة من حيث الوقت والانجاز
- 2-**مدي توفر الخدمة من حيث الزمان والمكان** : ومعني ذلك ان الخدمة متوفرة في المكان والزمان المحددين اللذين يريدهم المستفيد هل المستفيد سيحصل علي الخدمة المطلوبة دون انتظارها ؟ هل الوصول الي الخدمة امر ميسر ام في غاية الصعوبة ؟ ومن الامثلة علي ذلك ملائمة ساعات العمل ، وتوفير عدد كافي من منافذ التحصيل الالكتروني ، وجود عدد كافي ومناسب من المحصلين .

3-**الامان** : ويعكس ذلك بالدرجة الاولى خلو الخدمة من المخاطر

- 4-**المصداقية** : ونعني بها ما هي مصداقية مقدم الخدمة ؟ هل هو أهل للتقنية ؟ هل يلزم بتقديم الخدمة في الزمن المناسب

- 5-**درجة فهم مقدم الخدمة للمستفيد** : وتعكس الجهد المبذول للتعرف علي احتياجات طالب الخدمة . كما يتضمن توفير الاهتمام الشخصي للمستفيد وسهولة التعرف عليه ويعني هذا هل يعرف مقدم الخدمة مشاعر المستفيد . وهل يقدر هذه المشاعر

¹ - بشر عباس العلاف ، وحמיד عبدالنبي الطائي، تسويق الخدمات ط1 (عمان دار زهران للنشر 2000م) ص 258

6-**الاستجابة**: ونعني بها ما هو مدي استعداد ورغبة مقدم الخدمة علي تقديم المساعدة للمستفيد او حل مشكلة المحددة . وهل ان المحاسب أو المحصل مثلاً قادر ومستعد في تقديم خدمة عاجلة .

7-**الجدارة** : ونعني بها مستوي الجدارة الذي يتمتع به القائمون علي تقديم الخدمة من حيث المهارات والقدرات والمعارف التي تمكنهم من اداء مهامهم بشكل امثل في حالة التعامل مع طالب الخدمة لأول مرة. فان طالب الخدمة غالباً ما يلجأ الي معايير مثل الكفاءة العلمية .

8- **الاشياء الملموسة** : غالباً ما يتم تقييم جودة الخدمة من قبل المستفيد في ضوء مظهر التسهيلات المادية التابعة للمؤسسة .

9-**الاتصالات**: وتعني دوام امداد طالب الخدمة بالمعلومات ومخاطبته باللغة التي يفهمها .

10- **اللباقة**: ونعني بها ان يكون مقدم الخدمة علي قدر الاحترام والادب وان يتسم بالمعاملة الودية مع طالبي الخدمة ومن ثم فان هذا الجانب يشير الي الصداقة والاحترام والود بين مقدم الخدمة والزبون .

ويري الباحث خلال ما سبق ان هناك تعامل غير طيب بين طالبي الخدمة والعاملين بخدمة التحصيل الالكتروني بمؤسسات القطاع العام . ويرجع ذلك الي عدم دراية مقدمو الخدمة بالتكنولوجيا وحداثة التجربة عليهم . وذلك من خلال الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في بعض المناطق ورداءة شبكات الاتصال الذي بدوره يؤدي الي انتظار طالب الخدمة في صفوف لفترات طويلة . او خدمة التحصيل الالكتروني الان تستخدم للجباية فقط دون تقديم خدمة مرضية ، ودون مراعاة مشاعر المواطنين بتقديم خدمة ترضي طموحهم .

واحيانا نجد ان نافذة التحصيل الالكتروني في مكان وتقديم الخدمة في مكان اخر مما يؤدي الي تضرر طالب الخدمة ووصف عملية التحصيل الالكتروني بالفاشلة .

4-مقومات بيئة التحصيل الالكتروني :

أولاً الشبكات :

هناك دور مهم مقدمة الشبكات للتحصيل الالكتروني سنتناول الشبكات بالتفصيل.

مفهوم الشبكات:

لا تستطيع الادارة الاستفادة من تقنيات المعلومات بشكل كامل وحيد وفعال دون ان يكون للاتصالات دوراً اساسياً فيها وسنركز علي الشبكات التي انتشرت تطبيقاتها في مؤسسات القطاع العام علي اختلاف انواعها بسبب استخدام الحاسوب وملحقاته في مختلف المجالات بغرض تحسين اداء العمل وزيادة كفاءة الاعمال وسرعتها ،وبتطور ذلك الانتشار وبزيادة الاستخدام اذدادت الحاجة الي تبادل المعلومات والبيانات بين الوحدات المونه لاي مؤسسة او بين المؤسسات في الدولة الواحدة

مفهوم الشبكة :-

عرفت الشبكة بأنها¹ مجموعة من الحاسبات ترتبط مع بعضها البعض بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة ونقل المعلومات فيما بينهم . ويلاحظ علي هذا التعريف انه حصر تعريف الشبكات فقط في الحواسيب ولايتطرق الي تعريف الشبكات لوسائل التحصيل الالكتروني المختلفة من الاجهزة الطرفية للتحصيل . لذلك جاء تعريف اخر للشبكة علي انها ربط جهازي حاسوب او اكثر باستخدام احدي تقنيات نظم الاتصالات . وايضاً ربط الحاسوب باجهزة غير الحاسوب تندرج تحت مسمي شبكة الحاسوب كربط الحاسوب بطابعة علي الشبكة .

ومما سبق يعرف الباحث الشبكة علي انها نظام لربط جهازي حاسوب او اكثر او كل ما يندرج تحتها من الطابعات والاجهزة الطرفية للتحصيل بغرض تبادل المعلومات والبيانات بينها ، وقد تكون هذه الاجهزة قريبة من بعضها مثل ان تكون في غرفة واحدة او من الممكن ان تكون هذه الاجهزة بعيدة عن بعضها مثل الشبكات بين المدن او الدول وحتى القارات ويتم الاتصال بين هذه الاجهزة عن طريق وسائط متعددة .

¹ - علاء عبدالرازق السالمي ، تقنيات المعلومات الادارية ط1 (عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2005م ص 168

انواع الشبكات :

تعدد انواع الشبكات منذ بداية ظهورها واتخذت اشكالا ومميزات مختلفة وهذا التنوع والتميز ناتج عن تطور العلوم في مجال الحاسوب وكذلك التطور في التقنيات وتطور الحاجة .

والشبكات تصنف حسب الطريقة التي توصل بها مكونات الشبكة وكذلك حسب المكان الجغرافي .

وتصنف الشبكات حسب الموقع الجغرافي الي¹ :-

1-شبكات المناطق المحلية :

تتولي الشبكة ربط الحواسيب واجهزة معالجة المعلومات الاخرى ضمن منطقة مادية محددة مثل مكتب او مبني او أي موقع عمل اخر ، وهذا النوع من الشبكات يتم نقل البيانات بسرعة كبيرة نسبياً قد تصل الي عشرات او مئات الميجا بايت في الثانية في نطاق محدود لا يزيد عادة عن بضعة كيلو مترات مربعة وغالبا ما تكون اقل بكثير .

2- شبكة المناطق الاقليمية :

هي شبكة اتصال تنتشر في مدينة او عاصمة او اقليم اذ تكون مقيدة بمنطقة جغرافية اقل ،او المجال الجغرافي الذ تغطيه بالعادة يكون بين شبكة المناطق المحلية وشبكة المناطق العالمية في حدود ثلاثين ميل .

3-شبكة المناطق الواسعة :

تطلق هذه الشبكة علي شبكات الاتصالات السلكية اللاسلكية التي تغطي منطقة جغرافية كبيرة وتتألف من عدد من شبكات المنطقة المحلية المترابطة معاً لتشكيل شبكة الاتصالات الواسعة النطاق لتستخدم هذه الشبكات خطوط الهاتف المتاحة من قبل شركات الاتصالات. ويرى الباحث مما سبق ان هذا النوع من الشبكات الكبيرة اصبح ضرورة اساسية لبرنامج التحصيل الالكتروني . وذلك لنقل الانشطة اليومية وتقارير الإيرادات من مؤسسات القطاع العام الولائية الي المؤسسات الكبيرة التي يقع علي عاتقها رفع التقارير اليومية عن الإيرادات .

¹ - حسن طاهر داوود ، الحاسب وامن المعلومات ، ط1 (الرياض منشورات معهد الادارة العامة 2000م) ص 291

ثانياً : الانترنت :

يعتبر الانترنت من اهم مقومات التحصيل الالكتروني ويعرف الانترنت علي انه¹ : هي ملايين منظمه من الحواسيب والشبكات المنتشرة حول العالم والمتصلة مع بعضها البعض وفقاً لبرتوكولات وبواسطة خطوط ها تفية لتشكل شبكة عملاقة لتبادل المعلومات ، ويمكن لاي حاسب شخصي او غير ذلك متصل مع هذه الشبكة ان يصل المعلومات المخزنة في غيرها من حواسيب الشبكة . ولا يتعدد وجود الانترنت من الناحية المبدئية علي تغطية جغرافية محددة اذ يمكن الوصول اليها في أي مكان في العالم يتوفر فيه الحاسوب .

إن استخدام الانترنت في ايماننا هذه أصبح جزءاً لا يتجزء من كل فرد علي وجهه الارض . ويعتبر الانترنت من اهم التطورات التي وجدت وتم إختراعها في مجال تطوير نظم التحصيل الالكتروني وتبادل المعلومات وتعتبر من أهم النظم التقنية المطبقة في التحصيل الالكتروني .

والمقصود من مصطلح الانترنت هو عبارته عن شبكه متفرعه الي العديد من الفروع الحاسوبية فتقوم بإيصالها جميعاً معاً² ، وتمكنها من تبادل المعلومات فيما بينها وتسهل عليها عملية الاتصال بطريقة سريعة . وان المعلومات المتوفرة علي شبكة الانترنت يستطيع أي انسان ايأ كان علي وجهه الارض الوصول اليها والاستفاده منها في شتي المجالات .

وشبكة الانترنت هي عبارته عن مجموعة شبكات متداخله مع بعضها البعض لذلك تطلق عليها اسم الشبكة العنكبوتية . ورافقت عملية التوسع بالمجال الجغرافي والتفكير بإستقلال هذه الشبكة لاغراض تخدم البشرية وتسهل مهمتهم ، وكما نعلم اليوم فإن الانترنت يوفر لدينا العديد من الخدمات التي لاتكاد نحصيها ومن اهم هذه الخدمات خدمة التحصيل الالكتروني.

¹ - علاء عبدالرازق السالمي مرجع سابق ذكره ص 194

² - محمد زماري ، الخدمات التي يقدمها الانترنت ، علي الموقع mawdoo3.com تاريخ الزيارة 2015/7/20م الساعة 9:30 ص

ويري الباحث ان من غير وجود الانترنت لا يمكن ان تتم عملية التحصيل الالكتروني ولذلك لابد للمؤسسات والوحدات من توفير شبكة انترنت واسعة ومنتشرة في كل مكان لتسهيل عملية التحصيل .

ثالثاً: الطرفيات Mobile tcnical

يتكون نظام معلومات التحصيل الالكتروني من نظام مركزي وطرفيات بحيث يتم اصدار ايصال اليكتروني بواسطة الطرفيات اثناء عمليات السداد الحكومي بينما يقوم النظام المركزي بإدارة الطرفيات والتحكم بها وحفظ معلومات عمليات التحصيل المرسلة بواسطتها واستخراج التقارير وتوفير واجهات لكل المستخدمين من موظفي التحصيل الي المراجعين المالين ومشرفي النظام المالي والتقني .

والطرفيات هي عباره عن أجهزة صغيرة يتم التحصيل بواسطتها وتستخدم في المناطق التي لا توجد بها شبكة اتصال مباشر ومن خصائصه ان صغير الحجم يعمل من دون شبكة انترنت يمكن للمحصل التجوال به في كل مكان ومرتبطة بإسم مستخدم معين هو المحصل ورقم سري خاص بالمحصل ويستخرج من خلاله ايصال الكتروني وتنزل ايصالاته في شكل رسائل للمشرف المالي فور دخول الجهاز حيز به شبكة انترنت . وهناك مهام مرتبطة بالطرفيات منها¹ :

1-إدارة الطرفيات: طرفيات الاتصال المباشر وغير المباشر والتحصيل الالكتروني مخصصه للمتحصلين المتجولين للاتصال بالنظام من المناطق الطرفية وعند عدم استقرار خدمة الانترنت

2- ادخال طرفيه جديدة : لادخال طرفية جديدة يجب ادخال المعلومات التالية:
أ-رقم الطرفية :وهو رقم يميز الطرفية المعنيه ويستخدم لتمييز العمليات التي تمت من أي طرفيه وامكانية تحديد مستخدم معين للطرفيه بالرقم المحدد
ب- المستخدم : يجب ان يكون هناك مستخدم موجود ومعرف يتم تحديد المستخدم صاحب الطرفية وتحميل الخدمات في الطرفية تكون للمستخدم المعين حسب الوحدة التي ينتمي اليها .

¹ - مركز النيل للابحاث التقنية ، نظام السداد الحكومي ، دليل المستخدم النسخة الاولى ص 48 2015م

ج- عدد الايصالات المسموح بها : اعلي عدد يمكن المتحصل اصداره في حالة طرفيات الاتصال الغير مباشر

د- الفترة الزمنية المسموح بها : الفترة التي تعمل بها الطرفيات بالساعات عند دخول الخدمة

هـ- قيمة التحصيل : أعلي قيمه يمكن للمحصل تحصيلها في الطرفيه في حالة عدم وجود خدمة

5- تكنولوجيا تقنية المعلومات:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات واقعة يجب تفهمها وإدراك إبعادها، من خلال ما نلمسه ونعايشه في هذه الأيام من تحولات في كثير من الأصعدة، وقبل تناول تكنولوجيا المعلومات بالدراسة والتحليل، ينبغي أولاً أن نعرف المعني أو المفهوم العام لتكنولوجيا المعلومات، حيث يشوبها الكثير من الغموض والعديد من التشابكات، ولكن يمكن القول بان صياغة تعريف دقيق لتكنولوجيا المعلومات تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد التعريفات والتي تتأثر باتجاهات الباحثين الايدولوجية وأرائهم إزاءها رفضاً أو قبولاً.

وعلى سبيل المثال نذكر بعض التعاريف لتكنولوجيا المعلومات:

1-هي عبارة عن تلك الأنظمة والأجهزة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لإيصال المعلومات وتقديمها إلى الجهات المستفيدة بأقل جهد وأسرع وقت وأيسر السبل¹.

2-هي عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من المستفيدين في كافة مجالات الحياة².

3- هي عبارة عن استخدام التقنيات الحديثة والتي توفر ميزة تنافسية للشركات في مجال المنافسة بالأسواق، وإيصال المعلومات وتخزينها ومعالجتها بهدف اتخاذ القرارات الرشيدة³.

¹- صيام، وليد زكريا، مسؤولية المدقق الداخلي عند تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المهني الثالث لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين بعنوان: (مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية)، 2001، ص11.

²- السالمي، علاء عبدالرزاق، تكنولوجيا المعلومات، ط1، كلون، عمان، 1997، ص9.

³ - George Tucker, IT and The Audit , OP,Citl, pp4 2-48.

4- يعتبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات من المصطلحات التي تستخدم بشكل واسع لما لها من قدرات كبيرة في استعمالها في تخزين المعلومات واسترجاعها¹.

5- هي عبارة عن مجموعة الأدوات التي تساعد في استقبال المعلومات و معالجتها واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواء أكانت على شكل نص أم صوت أو صورة أو فيديو، وذلك باستخدام الحاسوب. ومن هذه الأدوات الحاسوب والطابعة والأقراص وشبكات الاتصال وغيرها الكثير من الأدوات².

ومما سبق نجد ان هناك أجزاء اساسية تعتبر المكون الرئيسي لنظم التطبيقات التقنية للتحصيل الالكتروني وسنتناول منها :-

1- طبيعة بيئة تكنولوجيا المعلومات:

وكما سبق القول إلى أنه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح تكنولوجيا المعلومات علمياً أو عملياً على المستويات العالمية أو العربية أو المحلية وذلك لتعدد البيئات والأعمال التي أنشأتها تكنولوجيا المعلومات، وعلى الرغم من أنها تعتمد في كل مراحلها على الحاسوب إلا أن البعض يرى أنها استخدام تكنولوجيا الحاسب، إلا أن مهنة التدقيق تجد نفسها في وضع يحتم عليها ضرورة التوافق أو التلاؤم مع هذا التحدي الذي فرض نفسه مع بداية القرن الحالي بقوة أكبر من ذي قبل حيث أن تكنولوجيا المعلومات تعتمد في جميع مراحل تطورها على بيئة تكنولوجيا المعلومات.

2- أهمية نظم تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات القطاع العام :

تعتبر نظم المعلومات بمثابة العمود الفقري للمؤسسات العامة ، وعليها يعتمد بشكل كبير تطوير وارتقاء المؤسسة ، وتساعد نظم المعلومات علي سهولة انسياب الاعمال والقرارات في الوقت المناسب . وتتبع اهمية نظم المعلومات في المؤسسات العامة حسب الاتي³ :-

¹ - James A. Senn, *Information Technology In Business* , Prentice Hall, 1995, p7

² - محمد الزعبي وآخرون، الحاسوب والبرمجيات الجاهزة، ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2004م، ص6.

³ - ايوب ناديا ، نظم المعلومات وإتخاذ القرار الاداري ، مجلة جامعة دمشق في العلوم الانسانية المجلد الثالث الجزء الاول 1987 ص 14 ،

أ-إن استخدام نظم المعلومات في مؤسسات القطاع العام يعمل علي تأمين احتياجات الادارة العليا والادارة المالية بما تحتاج اليه من معلومات تساعد في رسم سياساتها ومباشرة مهامها ومسئولياتها .

ب-مع ازدياد حجم المؤسسات وتوسيع نشاطها وفعاليتها تحتاج الادارة بصورة مستمرة الي مزيد من من المعلومات كأساس حيوي لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الاهداف ورسم السياسات ووضع خطط التغيير ومعايير الاداء والرقابة عليه .

ج-يعتبر الحاسوب الاداة الرئيسية التي يمكن للادارة استخدامها ، للافادة في مجال تقديم الخدمات والمعلومات وتسهيل معالجتها وقد أطلق علي هذا النوع نظم المعلومات المحوسبة .

6-البرمجيات التطبيقية والتقنية للتحصيل الالكتروني :

ويمكن تقسم البرمجيات الي عدة انواع كالآتي¹ :-

أ-نظم تطبيقية مثل : الانظمة المحاسبية ، والبنكية ، ونظام الرواتب . ونظام السداد والتحصيل الالكتروني في المؤسسات.

ب- برامج تطبيقية : وتختلف هذه النظم عن النظم التطبيقية في كونها صغيرة ومحدودة .

ج-برمجيات النظم : وهي البرمجيات اللازمة والضرورية لتشغيل الحاسوب وتنظيم علاقة وحداته مع بعضها البعض.

7-مكونات منظومة النظم التقنية للتحصيل الالكتروني :

تتكون ادارة النظم التقنية للتحصيل الالكتروني من عدة أقسام وهي² :-

أ-مدير ادارة النظم التقنية والمعلومات : لاتوجد تسمية محددة ان يسمى مدير دائرة الحاسوب او مدير دائرة التطوير أو مدير المعلوماتية ،او مدير تقنية المعلومات ، ومهما اختلفت المسميات فهو المدير المسئول عن تسير نشاطات انظمة المعلومات التقنية وتطويرها في المؤسسات.

¹-الشبلي هيثم حمودة ، تطبيقات الحاسوب في ادارة الاعمال والتسويق الطبعة الاولى عمان 2002 ، دار المعترض 35-38
²- غنيم ماهر احمد محمود ، دور نظم المعلومات الادارية المحوسبة في عملية صنع القرار في بلديات قطاع غزة بفلسطين رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية غزة ، 2004 ص 76

ب- **محلل النظم التقنية** : ويشكل حلقة الوصل بين المبرمجين وباقي اجزاء المؤسسة ووظيفة ترجمة المشكلات والمتطلبات الادارية الي متطلبات برمجية ونظم معلومات .

ج- **مصمم النظم التقنية** : تعتبر وظيفة متممه لوظيفة محلل النظم وتبدا مع نهاية أعمال محلل النظم .

ويري الباحث انه قد ادي استخدام نظم التطبيقات التقنية ومعالجة نظم البيانات الكترونياً الي تغير ملموس في وظيفة المحاسب ، حيث أدت الي انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني ، الذي كان يقضيه في عمليات التسجيل اليدوي حيث يتم انجاز معظم هذه العمليات بواسطة الحاسوب الامر الذي ادي الي توفير الوقت . وانشصر دور القائمين علي امر التحصيل الالكتروني علي المشرف المالي والمشرف التقني والمحصل .

هـ- **البنية التحتية لنظم التطبيقات التقنية للتحصيل** :

تمثل الاجهزة والوحدات المكونة للحاسب البنية التحتية لنظم التطبيقات التقنية ونظم المعلومات وهي القاعدة الصلبة التي تعتمد عليها البرمجيات الخاصة بالنظم للتحصيل الالكتروني . ومن خلال الحاسوب ومراحل التطور التي مر بها يمكن ادراك مدي القفزة الكبيرة والتي كان لها بالغ الاثر في تطوير البرمجيات ، والذي انعكس بدوره علي الاداء في مؤسسات القطاع العام .

8- **خصائص نظم التطبيقات التقنية** :

ان النظم التقنية للتحصيل وكغيرها من من النظم لابد من ان يتوفر فيها مجموعة من الخصائص والتي تعتبر مقياس للمفاضلة بين هذه النظم ، وذلك علي النحو التالي :

- 1- البساطة
- 2- الموثوقية
- 3- المرونة
- 4- الدقة
- 5- السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية
- 6- البساطة ان تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الادارية في المؤسسة

ويري الباحث انه يمكن تقييم البرامج الجاهزة في التطبيقات التقنية واختيار الملائم منها ، لاستخدامها في كل العمليات التقنية في المؤسسات وخاصة العمليات الحسابية المتعلقة بالادارة المالية التي من ضمنها عملية التحصيل

9-معوقات تطبيق النظم التقنية للتحصيل الالكتروني :

هناك العديد من من الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالاجهزة ويمكن تلخيص هذه المشاكل علي النحو التالي¹ :-

أ-التقادم التكنولوجي السريع في أجهزة الحاسوب

ب-ارتفاع أسعار أجهزة الحاسوب

ج- عطل أو تلف الاجهزة يؤدي الي تلف جميع المعلومات التي تحويها

المشكلات المتعلقة بتصميم البرامج : وتتعلق هذه المشكلات بمدي اهتمام مصممي البرامج بتخطيط البرامج بالكفاءة المطلوبة وبأقل وقت ممكن وكتابة البرامج بطريقة يصعب تعديلها وتنشأ هذه المشكلات عدة أسباب هي :-

أ-أخطاء في صياغة البرامج وتصميمها أو سبب عدم مرونتها

ب- عدم استكمال التعديلات علي البرامج

ج- لا يستطيع المصمم ان يترجم النص المستخدم بالضبط في بعض الاحيان

د- لا يبقي المصمم علي اتصال مع المستخدم للبرنامج لحل أي مشاكل قد تظهر في المستقبل

هـ-عدم معرفة المستخدمين بإستخدام الحاسوب يؤدي الي صعوبة تعاونهم مع المصممين

المشكلات المتعلقة بتشغيل البيانات :ويمكن تلخيص أهم الصعوبات والمشاكل علي النحو التالي :-

أ-التلاعب والخطأ مثل إدخال ارقام في غير اماكنها المخصصة بشكل مقصود أو بدون قصد .

¹ - جمعه والعراييد ، والزغيبي أحمد حلمي ، وعصام فهد ، وزباد احمد ، الطبعة الاولى دار المناهج للنشر والتوزيع عمان الاردن 2003 ، ص 29-27

ب-توقف الجهاز عن العمل أثناء التشغيل وعدم غطاء توجيهات عن كيفية حل مثل هذه المشكلة .

ج- عدم المام المستخدمين بإستخدام الحاسوب في العمل ، يكون عائقاً امام تقبلهم للبرنامج المحاسبي المصمم .

د- ضعف قدرة المستخدمين علي حل المشاكل الفنية المتعلقة بالبرامج مباشرةً حيث ظهورها يؤدي الي خلق مشاكل مرتبطة بالوقت .

المشكلات المرتبطة بالظروف الخارجية :

ويمكن تلخيصها علي النحو التالي :-

أ-ظهور فيروسات اثناء التشغيل

ب-الخلل في عمليات الاتصال والطاقة الكهربائية ، قد يؤديان الي تدمير البرامج العامه فضلاً عن التأخير في العمل

ج- الخوف من التغير قد يدفع بعض المسؤولين الي مقاومة الحاسوب والتقليل من اهميته

د- ضعف الثقة التامة في مخرجات الحاسوب الالكتروني لدي بعض الجهات .

المشكلات المرتبطة بالرقابة علي النظم التقنية :

ويمكن تلخيص أهم الصعوبات والمشاكل علي النحو التالي :-

أ-تركز معظم العمليات داخل الحاسوب الالكتروني

ب-مسار المراجعة غير مرئي ، وإمكانية تعديل بيانات دون ترك آثار ملموسة

ج-سهولة سرقة البيانات نظراً لصعوبة حجم وسائط التخزين

ويري الباحث من خلال ما سبق إن من أهم المشكلات والصعوبات المتعلقة بنظم

تطبيقات برنامج التحصيل الالكتروني السائد الان في المؤسسات هي:-

أ-تدني شبكات الاتصال في معظم المناطق من الاسباب الرئيسية في عدم تطبيق النظم

التقنية بالصورة المطلوبة

ب- ضعف خبرة الكادر البشري المستخدم لبرنامج التحصيل الالكتروني في بعض

المؤسسات

- ج- أخطاء في برمجة برنامج التحصيل والسداد الالكتروني
- د- أخطاء فنية وتقنية في صناعة أجهزة التحصيل الالكتروني وخاصةً الاجهزة الطرفية
- هـ- الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في بعض المناطق له تأثير علي التطبيقات التقنية
- و- عدم التدريب الكافي للمشرفين والتقنيين علي البرنامج والبعد بين مصمم تقنيات برنامج التحصيل الالكتروني ومستخدم البرنامج .
- ويري الباحث أيضاً ان طبيعة التطور التكنولوجي يستلزم استخدام الحاسوب في التحصيل الالكتروني وكذلك دراسة ومعرفة نظم التطبيقات التقنية للتحصيل في المؤسسات وهذا يجعل من الضرورة الملحة معرفة المشاكل والمخاطر الناجمة عن استخدام الحاسوب والنظم التقنية ، وان دراسة المخاطر والمشاكل يجعل المؤسسات تتخذ كافة إجراءات الوقاية والسلامة ، علاوة علي ضرورة تبني خطط استراتيجيات للتدريب المستدام لبناء القدرات اللازمة لتشغيل التطبيقات التقنية علي درجة كبيره من الكفاءة والجودة .

المبحث الثالث

أساليب الرقابة علي التحصيل الالكتروني

لقد أثرت التطورات السريعة المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسبات الإلكترونية علي النظم الإدارية والمحاسبية بالمنشآت والمؤسسات العامة والشركات وغيرها ، ولقد استتبع هذا تغييراً جوهرياً في منهجية وأساليب ونظم المراجعة والرقابة الداخلية ، كما أثر هذا بدوره علي التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملية للمحاسب والمراجع والمراقب بالمقارنة عما كان عليه الأمر في ظل التشغيل اليدوي التقليدي للبيانات ويختص هذا المبحث بدراسة ضبط ورقابة التحصيل الالكتروني للإيرادات ودور الموازنات في الرقابة بصفة عامة وعلي ومفاهيم ومعايير وأساليب المراجعة والرقابة وإجراءاتها بصفة خاصة ، مع الإشارة إلي مجالات الاستفادة من شبكات المعلومات في مجال التحصيل الالكتروني .

تعد الرقابة من أهم العمليات التي تقوم بها الإدارة العليا والتي يجب أن تحرص على أن تكون بكل شفافية ودقة وهذا بدوره يساعد على الالتزام بالخطط الموضوعية ومعرفة أماكن الضعف والاختناقات في المنشأة وبالتالي العمل على علاجها كما أن الرقابة تهدف إلى حماية أصول وممتلكات المنشأة من الإهدار والاختلاس وسوء الاستخدام مما يجبر الإدارة على اتخاذ الإجراءات الرقابية الفاعلة، لذلك في هذا الجزء سيتم التعرف على مفهوم الرقابة علي نظم التحصيل الالكتروني وذلك من خلال النقاط التالية:-

1- مفهوم الرقابة

من خلال ما سبق تعرفنا على مفهوم التحصيل الالكتروني ورأينا أن للمؤسسات الراغبة في التطور والاستمرار لابد من القيام به لما له من فوائد على كافة الصعد، لذلك يمكن معرفة عملية التحصيل ليس لها فائدة ولا جدوى بدون أن تتوفر هناك رقابة تعمل على قياس المنجز من العمل مع المخطط له.

أولاً: تعريف الرقابة

للرقابة تعريفات عديدة منها:

- أ- مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط واتخاذ الإجراءات التصحيحية إن لزم الأمر¹.
 - ب- بأنها عملية منهجية يستطيع من خلالها المديرون ضبط مختلف الأنشطة التنظيمية للتوافق مع التوقعات المقررة في الخطط والموازنات والأهداف والمعايير².
 - ج- بأنها قياس وتصحيح التصرفات لضمان مطابقة الأداء الفعلي للخطط والمساهمة في تمكين النظام من التأكد من أن الموارد والجهود المتاحة موظفة ومستخدمة بكفاءة وفعالية في تحقيق أهداف النظام خاصة في حالة التغير والديناميكية حيث يمكن أن تتغير الخطط لتتلاءم مع ديناميكية النشاط الاقتصادي³.
 - د- وعرفت أيضاً بأنها⁴ خلق الارتباط بين المهام وتنسيقها بمقتضى الخطة الموضوعة لإنجاز أهداف محددة، وتبعاً لذلك تمارس الرقابة دورها بأسلوب يتيح المجال لإنجاز ملامم.
 - هـ- بأنها⁵ تهدف إلى متابعة تنفيذ الخطط ومقارنة الأداء الفعلي بالخطط المحددة مقدماً لغرض تحديد الانحرافات وتقويمها ومعرفة أسبابها تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وهي تشمل كل المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة وإن أساس الرقابة هو وجود خطة فبدون خطة لا يمكن وضع رقابة كما أنه لا يمكن التأكد من تنفيذ الأهداف المحددة بالخطة بأعلى كفاية ممكنة والتعرف فيما إذا كان التنفيذ مطابقاً أو غير مطابق للخطة الموضوعة دون وجود رقابة فعالة على تنفيذ الخطط وهذا ما يؤكد التلازم والترابط بين وظيفتي التخطيط والرقابة.
- وسيتناول الباحث التعريفات اعلاه بالتفصيل :

¹ - ماهر احمد كيف ترفع مهاراتك الادارية في الاتصال الاسكندرية 2004 ص 564

² - الهواري سيد ، الادارة الاصول والاسس العلمية للقرن 21 الفاهره 2002 ص 320

³ - مركز الخبرات المهنية للادارة ، منهج المهارات المالية والمحاسبية المتقدمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي ط 3 مصر ص 14

⁴ - مجيد جاسم ، دراسات في الادارة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة 2005 ص 212

⁵ - العبداني كريمه جاسم عبدالله ، الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الاداء في المنشآت الصناعية ، دراسة نظرية وتطبيقية في المنشآت العامة للصناعات 1989 ص 39

أ- مقارنة الاداء الفعلي وذلك من خلال مقارنة الايراد المحصل الكترونياً بما هو مخطط في الموازنة العامة وإتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة ان الايراد المحصل زيادة من المخطط او اقل .

ب- عملية ممنهجة من خلال جهاز الضبط الالكتروني الرقابي المتبع في التحصيل الالكتروني حسب مستويات الحكم سواء كانت اتحادية ام ولائية ام محلية . وان هناك دور رقابي متكامل في تلك المستويات يبدأ بالوزير المختص او المدير وينتهي بمحصل الايرادات الكترونياً.

ج- تصحيح التصرفات وذلك من خلال مطابقة الاداء الفعلي للتحصيل الالكتروني والتأكد من ان الموارد مستخدمة استخدام سليم ومساهمة في النمو الاقتصادي .

د- خلق الارتباط والمهام والتنسيق بين مستويات التحصيل الالكتروني المختلفة وفق الخطة الموضوعية كل حسب موقعة لتحقيق دور رقابي جيد لتحقيق اهداف التحصيل الالكتروني.

هـ- متابعة الخطط ومقارنة الاداء الفعلي وذلك من خلال متابعة خطة التحصيل الالكتروني ومقارنة الاداء الفعلي للايرادات وتحديد الانحرافات في التحصيل ومعرفة اسباب الزيادة او النقصان واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها في كل مستويات التحصيل الالكتروني المختلفة .

ويمكننا القول أن الرقابة هي عملية التأكد من أن ما تم التخطيط له هو ما تم تنفيذه وكشف الانحرافات وتصحيحها إن وجدت للوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً .

ويري الباحث مما سبق ان الرقابة عنصر مهم في برنامج التحصيل الالكتروني وأن النظام الرقابي المطبق في التحصيل الالكتروني الان هو نظام جيد في كل مستوياته علي الشكل الهرمي الذي يبدأ من أعلى مستوي ادارة الي محصل الايرادات ولكل نافذته من غير تداخل للاختصاصات . وذلك يتيح نظام رقابي ممتاز بالمتابعة الفورية والدقيقة لكل مستويات التحصيل ومعرفة موضع الخلل فوراً ومعالجته ومقارنة الاداء الفعلي بما هو مخطط بالموازنة .

2- أهمية الرقابة :

لو أن أهداف المنشأة بكاملها تتحقق في الوقت المناسب ولو أن هناك التزاماً من العاملين بدرجة مثالية ولو أن المنشأة حققت النمو المنشود بنسب مضاعفة فإنه في هذه الحالة لا نحتاج إلى أية رقابة ولكن هنا نتعامل مع الإنسان بكل سلوكه ومتغيراته وهو بالتأكيد من أجل تنفيذ الأعمال الموكولة إليه يحتاج إلى رقابة ومن هنا تبرز أهمية الرقابة في النقاط الآتية¹ :

أ- هناك دائماً فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط والوقت الذي يتم فيه تنفيذها، وخلال هذه الفترة قد تحدث ظروف غير متوقعة تسبب انحرافاً في الإنجاز عن الأداء المرغوب فيه، وهنا يظهر دور الرقابة في تحديد هذا الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليه فالمنشأة تعمل في ظل نظام مفتوح على البيئة والتي تتصف بالتغير المستمر في عناصرها مثل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتصرفات المنافسين. وأي تغير في هذه العوامل قد يؤدي إلى تغيرات في النتائج المرغوبة.

ب- عادة ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد العاملين داخل هذا التنظيم فتوقعات الأفراد وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع ما تسعى المنشأة إلى تحقيقه ومن ثم فإن الرقابة الفعالة تسعى إلى ضمان أن عمل الأفراد موجه أساساً وفي المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية والنظام الرقابي الفعال هو الذي يحقق المواءمة بين هذين النوعين من الأهداف ليقول من الصراعات والنزاع بين الأفراد والمنظمة. وتوجد مؤشرات عديدة تعبر عن نقاط ضعف تستدعي تطبيق نظام رقابي معين يختلف باختلاف حجم وطبيعة عملها ومن هذه المؤشرات ما يأتي² :

1- عدم تحقيق أهداف المنشأة.

2- تدهور الوضع المالي للمنشأة.

3- انخفاض مستوى الخدمة.

¹ - الصحن محمد فريد ، والشريف علي ، وسلطان محمد سعيد ، مبادئ الإدارة الاسكندرية 2000 ص 337
² - محمد موفق حديد ، الإدارة العامة هيكله الاجهزة - وضع السياسات - وتنفيذ البرامج الحكومية ط 1 عمان 2004 ص 186

- 4- هبوط الروح المعنوية لدى أفراد التنظيم.
 - انتشار الروتين والبطء في إنجاز الأعمال.
 - 6- الصراعات بين الموظفين.
 - 7- زيادة أو نقص الموظفين عن حاجة العمل.
 - 8- عدم رضا الجمهور عن المنشأة وانخفاض عدد الزبائن.
 - 9- ازدياد عدد الشكاوى من قبل المتعاملين مع المنشأة.
 - 10- تدهور الإمكانيات المادية والحوافز.
 - 11- تفشي الاختلاسات المالية والمخالفات.
 - 12- ضعف المستويات الإدارية وإهمال التدريب
- 3- آليات ووسائل الرقابة :-

من اهم وسائل واليات الرقابة وجود آليات السداد الالكتروني ، توفر الحد المطلوب من تأمين تبادل البيانات بين الانظمة الحكومية ونظم التحصيل الالكتروني ، وجود قاعدة بيانات تحتوي علي معلومات السداد الحكومي .

الرقابة تقوم على أساس مقارنة الأداء الفعلي والمنجز بما هو مخطط، وتعد الموازنات من أفضل المعايير التي يمكن القياس عليها لتحقيق الرقابة وضبط العمل حسب المخطط بها . لذلك تعد الموازنات أداة للتخطيط وكل أدوات التخطيط يمكن استخدامها للتعرف على مدى التقدم في الإنجاز أثناء التنفيذ للخطوة أو لتقييم نتائج الخطوة كلها وتصمم الموازنات أهداف تنفيذية في شكل رقمي¹ أن الموازنات تشتمل على مستوى نمطي للأداء لكل² أجزاء المنشأة وهذا المستوى النمطي ينبغي مقارنته بالنشاط الفعلي بهدف تحديد وتحليل الانحرافات التي تحدث بينهم وبحث العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الانحرافات وفي ضوء المقارنة. يمكن للسلطات الإدارية العليا أن تتخذ القرارات إما لتحسين مستوى الأداء الفعلي أو لتعديل الموازنات ويمكن بهذا تحقيق أكبر كفاءة ممكنة :

¹- ماهر احمد ، التخطيط التنفيذي في خدمة الاهداف الاستراتيجية ، الاسكندرية 2006 ص 175

²- نور احمد محمد ، وعلي احمد حسين ، مبادئ المحاسبة الادارية الاسكندرية 2003 ص 229

وتوضيحاً لدور تقارير الرقابة وأهميتها في هذا المجال أشار¹ إلى أن تقارير الرقابة عن طريق الموازنات تعد أداة لاسترجاع المعلومات إلى الخلف وتهدف إلى إعلام المستويات الإدارية المختلفة بنتائج مقارنة الأداء الفعلي بالخطط وما تدل عليه من مستويات الكفاءة وعلى ضوءها يتم التركيز على مناطق المشكلات وإجراء التصحيح اللازم فهي توضح الانحرافات والمسؤولية عنها.

إلى خطوات الرقابة من خلال الموازنات حسب الآتي²:

- 1- تقسيم الهيكل الإداري لمراكز الموازنة باعتبارها مراكز مسؤولية.
 - 2- وضع معايير الأداء المستهدف لكل مركز من مراكز الموازنة.
 - 3- توجيه النشاط الفعلي أثناء التنفيذ.
 - 4- قياس النتائج الفعلية لكل مركز موازنة.
 - 5- مقارنة النتائج الفعلية بمعايير الموازنات وتحديد الانحرافات.
 - 6- فحص الانحرافات الجوهرية وتحليلها ومعرفة أسبابها.
 - 7- التقارير عن الانحرافات لأغراض التخطيط المستقبلي.
 - 8- اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.
- إن تلك الخطوات السابقة تمثل المسار الذي يضمن لعملية الرقابة الفعالية اللازمة من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الحفاظ على سير العمل داخل المنشأة على أكمل وجه .ولكن هناك بعض الأمور التي تؤدي إلى ضياع الوقت في مجال الرقابة وهي كما يأتي³ :-

- 1-تعدد مستويات أو عمليات الرقابة دون مبرر، فهذا التعدد يكرر عملية الرقابة والتدقيق عدة مرات مما يضيع الوقت.
- 2- عدم وضوح المعايير المستخدمة من عملية الرقابة مما يجعل نتائجها غير واضحة وغير دقيقة ومشوشة، مما يستلزم الأمر إعادة النظر فيها ثانية والاستفسار عن النقاط الغامضة منها.

¹ - ابوزيد كمال خليفة ، ومرعي عطية عبد الحي ، مبادئ المحاسبة الادارية الحديثة الاسكندرية 2004 ص 97
² - عبداللطيف ناصر نور الدين الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية وتكنولوجيا المعلومات الاسكندرية 2004 ص 156
³ - الموسوي سنان ، وابو حمد رضا صاحب ، مفاهيم ادارية معاصرة – نظرة عامة ط1 2002 ص 239

3 - ضعف مستوى الكفاءة من إعداد تقارير الرقابة التي تتضمن نتائجها والانحرافات التي توصلت إليها وتحليل أسبابها مما يستوجب الأمر إعادة النظر في هذه التقارير واستيضاح النقاط الغامضة التي توصلت إليها.

4- عدم استخدام أدوات رقابية حديثة تعتمد على التقنية التي تساعد على اختصار الوقت وتوفير معلومات رقابية كافية بسرعة ووقت قصير.

ويري الباحث بناءً على ما سبق يمكن التأكيد على أنه عندما توضع الموازنات فهي ترسم هدفين رئيسيين يجب أن يكونا الهدف الرئيس في عقول المحاسبين وهما التخطيط والرقابة ويكون وضع الموازنات بما يمكن هذين الهدفين .

ويري الباحث أيضاً لكي يكون هناك نظام رقابة جيد لابد من اتباع ابعاد الرقابة ومن بينها ، البعد التنظيمي الذي لابد من توافر الالية التنظيمية في المؤسسات لكي تحقق الرقابة ثمارها . البعد الفني (الصبغة المحاسبية) لابد تحقيق التناسق او التناغم وانعدام التعارض ولو بشكل نسبي بين اجزاء ووحدات المؤسسات وادوات نظام الرقابة التي تضعها المؤسسة ، والرقابة علي الوسائل الالية لان استخدام الوسائل الالية يؤدي الي انجاز العمل بدقة وبمعدل أخطاء اقل ويرفع كفاءة العمل المحاسبي ، وكذلك الرقابة علي نظم التطبيقات التقنية الحديثة من حيث صلاحيتها وتصميمها والصيانة الدورية للبرامج ومواكبة التطبيقات الجديدة وذلك يتطلب برنامج تدريبي مكثف علي النظم الحديثة .

ثانياً : معوقات الرقابة علي نظم التشغيل الالكتروني:

هناك مجموعة من المعوقات تحد من الممارسة المهنية الفعالة لنظم التشغيل الالكتروني

يمكن إجمالها في النقاط التالية :-

1- التأثير علي البيئة الرقابية :-

لاشك ان استخدام الحاسب الالي في نظام التحصيل الالكتروني ومعالجة البيانات المحاسبية ليس له علي اهداف نظم الرقابة الداخلية ولا علي النظم والاجراءات التي تطبقها المؤسسات ولذلك فان المراجع سيواجه العديد من المشاكل التي لم تكن قائمه في ظل التحصيل اليدوي والتشغيل اليدوي للبيانات

وقد تناولت نشرة معايير المراجعة رقم (3) كافة اوجه مشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن استخدام الانظمة الالكترونية في معالجة البيانات المحاسبية ويمكن ارجاع اسباب ظهور تلك المشاكل الي اربعة مظاهر اساسية تتمثل في¹:-

أ-صعوبة تجمع ادلة الاثبات :-

لاشك ان ان اختفاء المجموعه الدفترية المحاسبية التقليدية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات واحلالها بالبيانات التاريخية للاحداث الفعلية علي اشرطة واسطوانات بلغة لايفهمها الا الحاسب الالكتروني وباستخدام التقنيات الالكترونية تمثل اكبر عائق في تجميع ادلة الاثبات المطلوبة .

ولذلك يجب علي المراجع ان يبحث عن اساليب اخري بخلاف الاساليب التقليدية حتي يمكن من جمع الادلة الكافية لتكوين رايه الفني في القوائم المالية ، ويتطلب ذلك بلاشك ايجاد الاجابه علي العديد من التساؤلات اهمها²

ماهي الاساليب الجديدة البديلة التي يمكن استخدامها لتجميع ادلة الاثبات الكافية ما هي شكل وصورة ادلة الاثبات التي يجب ان يكون متاحه في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

ماهي الخطوات اللازمة لضمان توفير البيانات المطلوبة من قبل المراجع حتي يمكنه تقييم نظام الرقابة الداخلية .

ويري الباحث كما هو معروف فقد فتح نظام التحصيل الالكتروني الباب امام ظهور مفهوم الحكومة الالكترونية وهو نظام يتم بمقتضاه تحويل المعاملات الحكومية بين المؤسسات والمواطنين الي صورة الكترونية .فقد كان من الضروري مع تزايد اتجاه الاخذ بهذا المفهوم المسارعة الي التفكير في تنفيذ المعاملات الحكومية في بيئة الكترونية بدون مستندات ورقية³ . ويسمي هذا النظام الذي من خلاله تبادل الوثائق بالتبادل الالكتروني للوثائق .

¹ - د . أمين السيد احمد لطفي أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات المحاسبية والقانونية ، القاهرة مصر ص 25

² - المرجع السابق ص 26

³ - جون ادشيد مقال بعنوان التبادل الالكتروني للوثائق والمراجعة دون مستندات ، منشور بموقع المجموعة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبية ديسمبر 2002 دخول 2014/12/25م متاح في الرابط <http://www.arabdsar> للباحث د/ محمد عبدالله خضر عثمان

ب- صعوبة فهم أنظمة الحسابات الإلكترونية :

تعقيد وصعوبة فهم أنظمة الحسابات الإلكترونية لغير المختصين ، وشدة اغراء العائد من الغش بإستخدام الحاسب للمختصين وصعوبة اكتشافه وتتبعه .

ج- صعوبة الفصل الملائم بين المهام المختلفة :

حيث ان ما يقترب من نصف عمليات الغرضنة في أنظمة التشغيل الإلكترونية للبيانات ترجع عدم وجود فصل ملائم بين المهام ، كما ان الفصل الملائم بين المهام يعتبر من العناصر المكونة لنظام الرقابة الجيد ، ويأخذ الاهمية الثانية بعد ضرورة وجود سياسات محكمة للتصريح بنشأة العمليات والموافقة عليها .

د- سهولة الغش في ظل الحاسب الإلكتروني :

حيث ان التلاعب في ظل تكنولوجيا المعلومات أصبح يتسم بخصائص تختلف عن تلك المتعارف عليها في ظل النظم اليدوية ، وهذا يجب ان يراعيه المراجع.

2- عناصر النظام المحاسبي :

لقد ترتب علي استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة تغييراً في معظم عناصر النظام المحاسبي علي النحو التالي¹ :-

أ- المستندات والدورة المستندية : أخذت المستندات شكل بطاقات ذات أحجام وأشكال معينة حتى يسهل إدخال ما بها من بيانات إلي الكمبيوتر كما حدث تغيراً في مسار الدورات المستندية حيث يتم استخدام المستندات في التسجيل في دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ في أن واحد أو في دفاتر الأستاذ قبل دفاتر اليومية وهذا يعني اختصار في الدورة المستندية .

ب- الدفاتر والسجلات : من ناحية تصميم الدفاتر والسجلات لقد تم الاستغناء عن معظم الدفاتر والسجلات وأصبحت داخل الكمبيوتر في شكل ملفات ، كما تغيرت وسائل حفظ البيانات والمعلومات فقد تطلب الأمر استخدام الحاسبات الإلكترونية أن تكون صفحات هذه الدفاتر والسجلات في شكل ملفات داخل الكمبيوتر بحيث تحتوي علي أعمدة أو

¹ - د. حسين شحاتة ، المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت ، استاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة الازهر ص 3

خانات متتالية لإثبات القيم المدينة والدائنة والرصيد بدلاً من أن تأخذ شكل حرف [T] كما هو الوضع في النظام اليدوي .

ج- القوائم والتقارير : بخصوص القوائم المالية والتقارير نجد أن معظم المستويات الإدارية تعتبر مخرجات الحاسبات الإلكترونية بمثابة قوائم وتقارير يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات الإدارية كما تعترف بها بعض الجهات الخارجية مثل البنوك كأساس للمحاسبة والمناقشة ، ومن ناحية أخرى فقد أثر استخدام تلك الوسائل علي دورية التقارير إذ أصبحت تعد علي فترات متقاربة وهذا ساعد الإدارة في حل المشاكل الإدارية بسرعة وفي الوقت المناسب .

د- دليل الحسابات : تأثر دليل الحسابات باستخدام الوسائل الإلكترونية إذ يحتوي علي كود لكافة الحسابات حيث تستخدم طريقة الرموز بدلاً من الأسماء الإنشائية الوصفية .

3- الإجراءات المحاسبية .

لقد ترتب علي استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال التنظيم المحاسبي تأثيراً كبيراً علي طبيعة العمليات المحاسبية ، من هذه الآثار ما يلي¹:

أولاً : يقتصر دور المحاسب علي ما يلي :-

أ. تجميع المستندات التي تتضمن البيانات .

ب. إعداد البيانات بطريقة ملائمة للإدخال في الكمبيوتر .

ج. الاستعانة بخبرة مشغلي البيانات في كتابة برامج الكمبيوتر .

د. تفسير المعلومات الخارجة من الكمبيوتر ليسهل في ضوءها اتخاذ القرارات المختلفة

ثانياً : يقتصر دور الكمبيوتر وملحقاته علي ما يلي :-

1- تسجيل البيانات من وسائل إدخالها إلي الكمبيوتر في ملفات معينة لحين تشغيلها طبقاً للبرنامج .

2- تبويب وتصنيف وتحليل البيانات حسب التعليمات والأوامر الواردة في البرنامج ، ويقوم بهذه العملية الكمبيوتر ذاته بواسطة وحداته المختلفة .

¹ - د. حسين شحاتة ، المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت ، مرجع سابق ذكره ص4

3-مركزية حفظ المستندات بعد الإدخال بدلاً من أنها كانت مبعثرة في كل قسم من أقسام المنشأة .

4-يتم التسجيل في دفاتر اليومية والترحيل إلي الحسابات بدفتر الأستاذ بعملية واحدة ، وهذا يوفر الوقت ويقلل من فرصة الخطأ فضلاً عن أنه يؤدي إلي اختصار بعض المراحل في دورة العمليات المحاسبية .

5-اتساع نطاق تحليل البيانات ، فبعد أن كان التحليل يتم علي نطاق ضيق وباستخدام الأساليب التقليدية ، يمكن بعد استخدام الحاسبات الإلكترونية ، أن يتم التحليل علي نطاق واسع وبطريقة علمية وباستخدام أساليب بحوث العمليات .

6-حيث تغيير ملحوظ في أسلوب عرض النتائج والمعلومات حيث أصبحت مخرجات الكمبيوتر تستخدم كتقارير وخصوصاً بعد تطوير وحدة المخرجات وتزويدها بوحدات لإعداد الرسوم البيانية والتحرير .

4- أدوات وإجراءات الرقابة على أمن وسلامة المعلومات :

تتطلب عملية تصميم نظام لأمن المعلومات ضرورة تحديد مفهوم الوقاية من المخاطر والتهديدات، حيث أن الوقاية الكاملة من المخاطر والتهديدات يصعب تنفيذها في الواقع العملي لأنها تتطلب مجهوداً وتكاليف واحتياجات يصعب توفيرها في ظل تحليل المنافع والتكاليف حيث أن أي نظام لابد وأن تكون منافعه أكثر من تكاليفه، ولكن يمكن تصميم نظام يساعد على تخفيض احتمالات حدوث تهديدات أو أخطار لنظم المعلومات إلى أدنى حد ممكن، ويتناول الباحث في هذا الجزء ما يلي :-

أ – مواصفات نظام الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات :-

يجب أن يتصف تصميم نظام الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات بالقدرة على¹
- معرفة كل محاولات الدخول الفاشلة للنظام والكشف عن أسبابها ومصادرها أي الحماية ضد الدخول غير المصرح به

¹ - د. عبدالوهاب نصر ، د. شحاتة السيد ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال الواقع والمستقبل ص 262، 264

- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لسرعة استعادة أى أجزاء مفقودة منه من خلال استخدام النسخ الاحتياطية

- اكتشاف نقاط الضعف فيه وتصحيحها بصفة مستمرة

- أن يتصف بالمرونة بمعنى أنه عند فشل إجراءات الأمن فى القضاء على تهديد معين فإنه يجب إعادة تصميم إجراءات أمنية جديدة تمنع مثل هذا التهديد

- يجب أن يتضمن نظام الأمن على القدرة فى تحقيق الأمن للمكونات المادية الرئيسية الملموسة للحاسب الالىكترونى والتى تتكون من Secondary Memory CPU, Primary Memory والمعدات الأخرى الملحقة بالحاسب وحمايتها من التخريب المتعمد أو الكوارث أو الحرائق

ب-الخطوات الرئيسية لتصميم نظام الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات :-

افترضت إحدى الدراسات أربع خطوات رئيسية لتصميم النظام الجيد لأمن وسلامة المعلومات وهي¹:

· عدم الانتظار والبدء فوراً فى تصميم نظام لأمن المعلومات
· إشراك مستخدمى النظام وتوعيتهم للحصول على تأييدهم وموافقتهم على أهمية تصميم نظام الأمن

· التعرف على نقاط الضعف فى النظام ومصادر اختراقه وكيفية مواجهتها
· التعرف على الثغرات التى تهدد أمن وسلامة النظام والعمل على معالجتها
وقد حددت بعض الدراسات أسوأ ثمانى ممارسات متعلقة بنظام الرقابة الداخلية فى المؤسسات والشركات متوسطة وصغيرة الحجم والتى تستخدم تكنولوجيا المعلومات فى معاملتها المالية وذلك حتى يمكن للشركات الأخرى الاستفادة من تلك الممارسات والتعلم منها وتتمثل هذه الممارسات فى² :-

¹ - Leuhlfing, M.E. “Defending the Security of the Accounting System”, The CPA Journal, October. 2000, P2. (www. Nysscpa. Org/ cpa Journal/ 2000/...).

² - Lanz J. “Worst Information Technology Practices in Small To Mid- Size Organization” The CPA Journal, April . 2002, pp 4-5. (on Line).

1-عدم إعداد نسخ احتياطية للبيانات أو إعداد نسخ احتياطية وتخزينها فى أماكن غير ملائمة

2-عدم الاختيار الدورى لخطة استمرارية الأعمال وهى الخطة التى يتم من خلالها استعادة أو استرجاع Recovery نظام المعلومات إلى وضعه الأسمى وذلك عند فقد أو تدمير أى بيانات نتيجة اختراقه

3-عدم وجود أى رقابة لنشاط تكنولوجيا المعلومات

4-عدم استخدام أو تحميل التعديلات الأمنية والتى يتم إعدادها بواسطة منتج البرامج وذلك لمعالجة الثغرات الأمنية التى تظهر فى البرامج التى ينتجونها

5-عدم متابعة الدوريات والمواقع الخاصة بأمن وسلامة المعلومات والتى تعرض الثغرات الأمنية التى تتعرض لها المؤسسات والشركات الأخرى .

6-منح الموظفين صلاحيات أكثر من اللازم فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات والمعلومات، حيث يجب قصر هذه الصلاحيات على ما يحتاجه كل موظف لأداء أعماله وفقاً لمسئوليته

7- عدم الاختيار المناسب والملائم لبرامج وأنشطة التشغيل وعدم اختبارها قبل تشغيلها مما قد ينتج عنه أخطاء فى التشغيل والتى يصعب إصلاحها بعد ذلك

8-عدم تدريب العاملين تدريباً جيداً على كيفية تشغيل النظام

ج - الإجراءات اللازمة لتحقيق الرقابة الداخلية فى ظل أمن وسلامة المعلومات:

هناك مجموعة من الأبعاد والجوانب المتعلقة بأمن المعلومات والواردة بالمعيار 17799 الصادر عن منظمة المعايير الدولية عام 2000 والمأخوذ عن المعيار البريطانى 7799 الذى صدر عام 1995 - والذى يتضمن إرشادات وتوصيات تتعلق بالممارسات الجيدة فى مجال إدارة أمن المعلومات وهى مستمدة من أفضل ممارسات وإجراءات الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات فى العديد من الشركات العالمية وهى¹:

¹--د. عبدالوهاب نصر ، د. شحاتة السيد ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، مرجع سبق ذكره ص 264 ، 267

- 1- وجود سياسة واضحة لأمن وسلامة المعلومات : تؤكد على دعم الإدارة والتزامها بتحقيق أمن وسلامة المعلومات
- 2-تنظيم الأمن : أى توفير المناخ الإدارى الملائم الذى يضمن تطبيق سياسات وإجراءات تحقيق الأمن وتحديد الأفراد المسموح لهم بالإطلاع على البيانات
- 3-تبويب ورقابة الأصول : أى توفير حماية ملائمة لأصول نظم المعلومات بمختلف مكوناتها وتحديد المسؤولين عنها والعمل على تبويب المعلومات حسب أهميتها ودرجة حساسيتها ودرجة سريتها والاعتماد عليها
- 4- أمن الأفراد : ويهدف إلى تخفيض الأخطار المرتبطة بالخطأ البشرى، وإعداد برامج مستمرة لتوعية الموظفين وتعريفهم بالتهديدات والأخطار المختلفة
- 5- الأمن المادى و البيئى : ويشمل ذلك تأمين مكان نظام المعلومات وتأمين مصادر الطاقة والحماية من انقطاع الكهرباء وتحديد من لهم حق الوصول إليه
- 6-إدارة الاتصال والعمليات : وتعمل على وضع إجراءات تفصيلية موثقة توضح كيفية أداء كل مهمة من المهام الخاصة بأنظمة المعلومات وتعمل على ضرورة الفصل بين المهام والاهتمام باستعمال برامج الكشف عن الفيروسات وتحديد وإعادة النظام إلى وضعه الأصلى فى حالة وقوع أى حدث أمنى.
- 7-التحكم فى الوصول إلى النظام : ووجود رقابة على الدخول إلى معلومات النظام بحيث يتم تحديد المعلومات التى يصرح لكل مستخدم الوصول إليها حسب الأنشطة المكلف بأدائها والأعمال المكلف بإنجازها دون الوصول إلى المعلومات الأخرى التى لا تخص عمله.
- 8-تطوير وصيانة النظام : بصفة مستمرة حيث يلزم عند تطوير النظام تحديد متطلبات الأعمال ومنها يتم التوصل إلى متطلبات الأمن الواجب توافرها فى هذا النظام والتى على أساسها يتم تحديد ضوابط وإجراءات أمن المعلومات التى يجب الاستعانة بها لضمان الاستمرار الكفاء للنظام بعد تطويره وصيانته

9-التخطيط لاستمرارية المؤسسة او الشركة (الأعمال): أى التخطيط لاستمرار أنشطة المؤسسة او الشركة وتهدف إلى منع أو تخفيف حدة التعطيل أو الإضرار التى تصيب أنشطة وعمليات المنشأة عند وقوع إحدى الكوارث أو الأحداث الأمنية الكبرى التى تضر بأمن أنظمة المعلومات، وتقوم على إعداد خطط استمرارية الأعمال (B. C. P) أو خطط الاستعادة من الكوارث .

10-الالتزام : أى الالتزام بالمتطلبات والقيود القانونية والتنظيمية والتعاقدية بهدف تجنب خرق المنشأة لأى متطلبات ناتجة عن أى من القيود السابقة مع مراعاة تشريعات وقوانين الدول المختلفة عند تبادل البيانات

د - الوسائل التى تستخدم لتحقيق الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات :-
هناك العديد من الوسائل والإجراءات التى يمكن استخدامها لتحقيق الرقابة على أمن وسلامة المعلومات فى ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات منها¹ :

1- التشفير Encryption :

يمثل التشفير أهم الطرق المستخدمة للحفاظ على سرية وسلامة البيانات التى يتم تداولها بين الأطراف المختلفة، وذلك لضمان عدم إطلاع أطراف غير مصرح لها على تلك البيانات، وفيها يتم تحويل البيانات من الصيغة العادية المفهومة إلى صيغة مشفرة لا يمكن قراءتها أو فهمها ثم يتم إرسالها إلى المرسل إليه الذى يستخدم مفتاح لفك الشفرة Decryption لإعادة البيانات من الصيغة المشفرة إلى صيغتها العادية مرة أخرى ويمكن استخدام إحدى الطرق التالية فى عملية التشفير :-

أ- التشفير باستخدام المفتاح المتماثل

ب- التشفير باستخدام المفتاح غير المتماثل

وتواجه المؤسسات مشكلة فى حالة استخدام الطريقة الأولى وهى كيفية إرسال المفتاح إلى المرسل إليه بطريقة آمنة لتفادى وقوعه إلى شخص غير مصرح له بالإطلاع عليه، أما الطريقة الثانية فهى أكثر أماناً حيث يوجد مفتاحان لكل مؤسسة الأول مفتاح

¹ - محمد السيد خشبة ، تكنولوجيا التجارة الالكترونية و المطبعة الحديثة 2003 ص 95 ، 98

خاص Private Key والثانى مفتاح عام Public Key يكون مفتاح للعامة والمفتاحان يرتبطان معاً بطريقة رياضية معينة لا يمكن استنتاج أحدهما من الآخر.

2-الحماية من الفيروسات Virus Protection :

أشهر طرق الوقاية من الفيروسات هى استخدام البرامج المضادة للفيروسات والتى تقوم بعمل فحص دورى للنظام التكنولوجى المستخدم بحثاً عن أشهر أنواع الفيروسات باستخدام ما يعرف بتوقيع الفيروس أو عن طريق مراقبة السلوك غير المألوف للبرامج علاوة على عدم فتح أى ملف إلا بعد التأكد من مصدره وتقليل الدخول إلى الانترنت ونقل الملفات واستخدام البريد الإلكتروني .

3-إعداد نسخ احتياطية Bock Ups :

وفيهما يتم إعداد نسخ احتياطية من البيانات أو البرامج لمواجهة فقد أو ضياع أو تحريف البيانات أو البرامج نتيجة أخطاء التشغيل أو تدمير نظام المعلومات عن طريق الاختراق الخارجى .

4-الحوائط النارية Fire Walls :

وهى أدوات تقع على طرف شبكة الانترنت الخاصة بالمؤسسة هدفها تأمين الإدخال للمؤسسة وتنقية وفلترية البيانات الداخلة والخارجة طبقاً لقواعد ومعايير معدة سلفاً وتعريف المستخدمين والتحقق من هويتهم وتحديد البيانات التى يمكن لكل مستخدم الوصول إليها وفقاً لطبيعة عمله ومسئوليته داخل المؤسسة وتوجد عدة أنواع من الجدران النارية منها :

- جدران الحماية بالفلترية

- جدران الحماية لتطبيقات الاستخدامات

- جدران الحماية التى تقوم بالفحص

- الشبكات الافتراضية المخصصة

أى أن الجدران النارية تقوم بالمهام الآتية :

أ- تأمين الإدخال إلى الشبكة والرقابة على كل الروابط والتدفقات من وإلى الشبكة

ب- تنقية وفلترة البيانات الداخلة والخارجة طبقاً لقواعد معدة من قبل ج- تعريف المستخدم والتحقق من هويته ومراقبة أنشطة الشبكة وإبلاغ المسؤولين عند حدوث أى أحداث طارئة وغير مرغوبة والتأكد من أن التطبيقات التى يحملها محتوى الرسائل المتبادلة مسموح بها

5- استخدام وسائل تعريف المستخدم :

ويتم استخدام وسائل تعريف المستخدم لحماية النظام من أخطار التدخل غير الشرعى بانتحال صفة شخص مصرح له باستخدام النظام وتستخدم للحماية من هذه الأخطار وسائل متعددة منها :-

أ- كلمة السر *Pass Word* :

إن استخدام كلمة المرور ما زالت أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً فى أنظمة معلومات المؤسسات على الرغم من وجود طرق حديثة للتعرف على هوية مستخدمى المعلومات مثل طريقة بصمات الصوت / الأصابع لذلك عادة تستخدم المؤسسات والشركات إجراءات رقابية هدفها تأمين كلمات المرور الخاصة بالمستخدمين ومنع القرصنة من الاستيلاء عليها مثل إجبار المستخدم على تغيير كلمة المرور الخاصة به بصورة دورية (كل شهر مثلاً) وتوعية المستخدم بضرورة الاحتفاظ بكلمة المرور الخاصة به وعدم إطلاع أى شخص عليها أو كتابتها فى مكان يمكن الوصول إليه ومنع المستخدم من تكرار كلمة السر

ب- التعريف باستخدام الخصائص البيولوجية :

وذلك بالاعتماد على الصفات البيولوجية لشخص المستخدم مثل الطول أو بصمة الإصبع أو بصمة الصوت وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الجيدة للتعريف لأن هناك استحالة فى قهرها وهناك طريقتان للتعريف :

- طريقة التعريف مرة واحدة .
- طريقة تعريف الرسالة مع استخدام التوقيعات الرقمية .

5-المخاطر التي تواجهه عملية الرقابة الالكترونية للبيانات :-

تعتبر العوامل التي تنظمها عملية المراجعة من العوامل المهمة ، ويجب علي المراجع الاعتماد عليها في تحديد قبول مهمه جديدة او الاستمرار في مهمه قائمة وهي ترتبط بالعمل الميداني وتدرج تحت احد معاييرها الذي يتطلب من المراجع ادلة اثبات كافية وملائمة ومقنعة لتأكيد الرأي الذي يبديه في القوائم المالية ¹ ولقد حدد معيار خطر المراجعة والاهمية النسبية رقم (39) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الامريكي (AICPA) في عام 1982 مكونات خطر المراجعة كما يلي :-

أ- **الخطر الحتمي اللازم** : اهتم العديد من المنظمات المهنية التي لايمكن تجاهلها عند تخطيط عملية المراجعة ، وعرفهم معهد المحاسبين الامريكي (AICPA) بأنه قابلية تعرض رصيد حساب معين او نوع من العمليات لحدوث خطأ جوهري ، ويكون جوهري اذا ما اجتمع مع غيره من الاخطاء في أرصدة حسابات او عمليات اخري مع عدم وجود اجراءات رقابية داخلية²

وايضاً عرفتة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) بأنه قابلية احتواء احد تأكيدات ادارة المنشأة علي غش او أخطاء هامة بغرض عدم وجود اجراءات رقابية داخلية .

ب- خطر الرقابة :-

حسب تعريف معهد المحاسبين القانونيين الامريكي (AICPA) بأنه الخطر الناتج عند حدوث خطأ في احد الارصدة او في نوع من العمليات ويكون جوهرياً اذا اجتمع مع خطأ بسيط او عملية اخري ، ولا يمكن منعة او اكتشافه في الزمن المناسب بسبب ضعف انظمة الرقابة الداخلية المطبقة.

ويري الباحث بأنه يتم تقدير خطر الرقابة بناءً علي مدي سلامة تقييم انظمة الرقابة الداخلية واختبار مدي التزام نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات . اما في حالة عدم اجراء الاختبارات اللازمة علي المراجع تقدير خطر الرقابة عند مستوي مرتفع .

¹ - د. عوض بن سلامة الرحيلي / أ . عبدالغني عبدالحميد القريري . دور المراجع الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لاغراض تخطيط لجنة المراجعة (مجلة الادارة العامة ، ربيع 1425 هـ يونيو 2004 ص ص 278 - 289

² - نفس المصدر ص 289

المخاطر الرقابية والمخاطر اللازمة تعتمد علي نوع وطبيعة الحسابات والعمليات بالمؤسسة محل_المراجع.

ثالثاً : دور المراجعة في ظل التحصيل الالكتروني :

أن من أهم مقاصد المراجعة الداخلية تدقيق وفحص البيانات والمعلومات ، بهدف الاطمئنان من سلامتها وجودتها لتكون أساساً لإعداد القوائم والتقارير المالية التي تعبر عن الواقع في واقعة ، وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات المختلفة الرشيدة . ولقد أثر التشغيل الالكتروني للبيانات ، علي منهجية وأساليب وإجراءات المراجعة الداخلية ، وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في هذه الفقرة .

1- التأثير علي منهجية المراجعة في ظل التحصيل الالكتروني.

مما لا شك فيه أن التطورات السريعة في تكنولوجيا الكمبيوتر وصناعة المعلومات فرضت علي المراجع الداخلي تحديات ، من بينها ضرورة تعديل طريقة تفكيره ونظرته إلي المتغيرات المحيطة به ، ليس نظرة المعارضة ، ولكن نظرة الواقع وضرورة الاستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه إلي الأجود والأحسن .

وهذا الأمر أحدث تغييراً جوهرياً في منهجية المراجع الداخلي علي النحو التالي¹ :

أولاً : التغيير في ثقافة ومعرفة المراجع [التأهيل العلمي] ، حيث يجب الإلمام التام بأساسيات التشغيل الالكتروني للبيانات ، وتكنولوجيا صناعة المعلومات والدراسة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة .

ثانياً : إعادة النظر في خطة وبرنامج المراجعة ، ولا سيما أن جزءاً كبيراً من عناصر النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الكمبيوتر مثل الدفاتر والمستندات والقوائم والتقارير.

ثالثاً : إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات ، والاستفادة من الكمبيوتر وأساليب بحوث العمليات في الحصول علي مزيد منها بجانب أو بديلاً عن الأدلة التقليدية .

¹ - د. ابراهيم الصعدي ، مرجع سابق ص 106

رابعاً : إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي ، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي [Cybernetics] المعروفة في علم النظم [Systems Science] في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات .

خامساً : إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير المراجعة بما يتواءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا ، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء ، وإبراز المسائل الجوهرية وتجنب الحشو غير النافع .

سادساً : الاستفادة من تزاوج أساليب المعرفة المختلفة ، والذي أصبح سمة من سمات العصر، وهذا ما يطلق عليه أسم [Inler Disciplinary Approach] . نطاق وكيفية المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات .

ويري الباحث من الضروري متابعة الاجهزة العليا للرقابة كافة التطورات الحديثة المتعلقة بعملية التحصيل الالكتروني في مؤسسات القطاع العام التي لها علاقة بنشاط التحصيل والاستعداد لتلك التطورات وفق خطة مستقبلية تمكن الاجهزة العليا من اداء عملها في بيئة جديدة دون عقبات .

ويري الباحث ايضاً ان هناك مهام رئيسية للمراجع في إجراءات التحصيل الالكتروني عند الخول للموقع الرسمي للنظام حيث يقوم بإتباع بعض الخطوات منها ادخال كود المستخدم والرقم السري تظهر الصفحة الرئيسية للسداد يختار منها عمليات النظام ويتأكد من أن جميع الايصالات المصدرة قد تمت اجازتها والايصالات التي تم الغاءها قد تم الاعتماد عليها من المدير المالي ، ومن القائمة الرئيسية يختار نهيئة النظام ومنها نافذة الخدمات وذلك للتأكد من ان جميع بنود الايرادات قد تم ادراجها في قائمة ادارة الخدمات ، ومن القائمة الرئيسية يختار تهيئة النظام ومنها مراجعة الدفع .

الفصل الثاني

الاطار النظري للقطاع العام والأداء والموازنات

وستتناول في هذا الفصل مؤسسات القطاع العام ونظام الموازنات وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : مفهوم القطاع العام والموازنات

المبحث الثاني : مفهوم نظام اعداد الموازنات والاداء

المبحث الثالث : مفهوم الموازنات العامة ومعايير إعدادها

المبحث الاول

مفهوم القطاع العام والموازنات

مفهوم القطاع العام

من المفيد أن نحدد المقصود بالقطاع العام ونميزه من القطاع الخاص فيعتبر القطاع العام الحكومي بالسودان يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات في حين أن القطاع الخاص يشمل النشاطات الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة ، سواء كانت ملكية فردية أم ملكية جماعية وكلا التعريفين ينطلقان من معيار واحد هو الشكل الحقوقي للحقوق للملكية .

هذا ما فض تكوين القطاع العام لمحور تنموي رئيسي لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية وتوزيع مصادر الدخل القومي ، وإنشاء المشروعات الاقتصادية الكبيرة الحجم والمتقدمة تقنياً وإدارياً وكذلك تغيير نمط الدخل عن طريق الخدمات الاجتماعية والإعانات وغيرها من أشكال الانفاق العام .¹

ويري الباحث مما سبق أن القطاع العام هي المؤسسات المملوكة للدولة والتي تقدم خدمات للمواطن سواء بمقابل أو دون مقابل ولا تهدف إلى تحقيق الربح .

مفهوم الموازنة العامة

تعتبر الموازنة هي البرنامج المالي الذي يعكس سياسات الحكومة المختلفة، والإطار الذي يتضمن القرارات المتعددة لاختيار السياسات والأهداف التي ترغب الحكومة في تحقيقها، وكذلك اختيار الوسائل، والبرامج التي تؤدي إلى إحراز هذه الأهداف؛ لذلك فإن وثيقة الموازنة توفر معلومات عن القرارات التي تتخذها الحكومة لتوزيع مواردها بين الاستخدامات المتنافسة لإشباع الحاجات العامة .

مع التطور الحاصل في كافة مناحي الحياة المختلفة والذي أثر أيضاً في المنشآت بمختلف أنواعها، كان لزاماً على تلك المنشآت أن تواكب التطور وتحاول أن تضع خططاً مستقبلية لها بما يضمن لها التقدم والازدهار، ومن هنا برزت أهمية الموازنات كمحاولة جادة لمساعدة تلك المنشآت للحفاظ على مكانتها، فالموازنات هي أسلوب في يد الإدارة العليا

¹-فيس سعيد بن مشيب بطرفي - الهندسة القيمة في الأجهزة الحكومية في ندوة الهندسة القيمة (معهد الإدارة العامة الرياض 1997)

تحاول من خلالها وضع تصور لمستقبل المنشأة وما ستؤول إليه في ظل الموارد المتاحة وتأثير البيئة المحيطة. فالموازنات برغم تطورها وبمفهومها الحديث إلا أنها كانت مطبقة منذ أقدم الأزمان ودليل ذلك قصة سيدنا يوسف عليه السلام حيث إنه قام بوضع خطة مستقبلية لمواجهة الجفاف الذي ألم بمصر¹ آنذاك، قال جل في علاه في كتابه العزيز (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ (49) سورة يوسف الايات (47؛48؛49)

والموازنات لا معنى لها بدون رقابة ولا تؤتي ثمارها وفوائدها بدون متابعة لكافة مراحل تنفيذها وإلا فإنها تشكل عبئاً إضافياً على القائمين على إعدادها وتؤكد ذلك بقوله (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (55) سورة يوسف الاية (55)

أولاً : تعريف الموازنات

والموازنات لها تعريفات كثيرة ذكرها الكتاب وسنذكر منها الآتي:

- 1- بأنها " الخطة المنسقة لجميع عمليات المشروع في فترة الموازنة"²
- 2- بأنها " هي قائمة بالأهداف العامة والفرعية عن فترة زمنية مستقبلية معبراً عنها مالياً"³
- 3- بأنها " تجهيز مالي عن خطة لاقتناء واستخدام الموارد المالية وغيرها عبر فترة زمنية مستقبلية"⁴
- 4- كما عرفت بأنها " خطة مالية تحدد مقدماً الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة ولتحقيق الأهداف المطلوبة خلال فترة زمنية قادمة"⁵
- 5- وعرفت أيضاً بأنها " تعبير كمي للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي توضح خطة التشغيل للمنشأة بما يحقق أهداف المنشأة المالية"¹.

¹ - ابراهيم محمد سليمان الشيخ عيد ، مدي فاعلية الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل فلسطين 2007م ص 27

² - نور احمد محمد ومحرم زينات محمد وشحاتة السيد شحاتة ، المحاسبة الادارية في بيئة الاعمال المعاصرة الاسكندرية الدار الجامعية للنشر 2005 ص 206

³ - ابوزيد كمال خليفة ، ومرعي عطيه عبدالحى ، مرجع سابق 2004 ، ص 87

⁴ - نور احمد محمد والسوافيري فتحي رزق ، وشحاتة السيد شحاتة ، مدخل معاصر في مبادي المحاسبة الادارية الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2003 ص 268

⁵ - جمعه اسماعيل ابراهيم ، ومحرم زينات محمد ، والخطيب صبحي محمود المحاسبة الادارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات 2001 ص 195

كما يمكن تعريف الموازنة بأنها" ترجمة مالية ل خطة كمية تغطي جميع أوجه نشاط المؤسسة لفترة مستقبلية في صورة شاملة و منسقة، ووافق عليها المسؤولون المنفذون ويرتبطون بها وتتخذ هدفاً يتم على أساسه متابعة نتائج التنفيذ الفعلي والرقابة عليها وتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات المصححة لمعالجة الانحرافات والتوصل إلى الكفاية القصوى .

ويري الباحث ان الموازنة هي عبارة عن جداول تبين احتياجات المنشأ من الموارد وتوقعيات تدفق هذه الموارد .

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن الموازنة تحتوي على نقاط محددة اتفق عليها هؤلاء الكتاب،

هذه النقاط تكون في مجملها تصوراً واضحاً للموازنات وهي:-

1-الموازنة خطة مالية:

تعد الموازنات في نهاية الأمر خطة مالية تقوم بإعدادها الإدارة في محاولة منها لاستشراق مستقبلها ضمن الإمكانيات المتاحة لها بما يساعدها على النهوض بالمؤسسة التي تقوم على إدارتها .فالموازنات خطة مالية تشمل الاحتياجات من الموارد وكيفية الحصول عليها وكذلك تشمل الاستخدامات لتلك الموارد بأقل تكلفة ممكنة بما يحقق الكفاءة والفاعلية في أداء المؤسسة.

2- الموازنة تعد لفترة مستقبلية قادمة:

هناك تقسيمات عديدة لأنواع الموازنات فمن إحدى هذه التقسيمات تقسم الموازنات الي: حسب الفترة الزمنية التي تغطيها تلك الموازنات سواء طويلة الأجل والتي تغطي سنوات عديدة أو قصيرة الأجل تغطي سنة واحدة .وأياً كان ذلك فالموازنات تغطي فترة مالية قادمة، وهنا يظهر الفرق بين الميزانية العمومية والموازنات فالميزانية تعبر عن فترة مالية سابقة أما الموازنات فتغطي فترة زمنية قادمة وهذا ما سنتعرف عليه خلال هذا المبحث.

¹ -Atkinson ,Anthony ,Kaplan Robert and young mark , Management Accounting. (4Edition) prentice hall New York (2004) p 400

3-الموازنة تعد لتحقيق أهداف محددة مسبقاً:

لا توجد خطة أيًا كان نوعها بدون هدف تسعى إلى تحقيقه والموازنات باعتبارها خطة مالية فإنها تسعى لتحقيق أهداف عدة تحددها المؤسسة، هذه الأهداف تضعها الإدارة العليا مسبقاً، ويأتي هنا دور الموازنات في محاولة منها لرسم الطريق نحو تحقيق تلك الأهداف.

4- الموازنة ترجمة مالية:

تعد الموازنات ترجمة مالية لخطة كمية تتمكن الإدارة العليا من خلالها معرفة المساحة التي يمكن أن تتحرك داخلها كما إنها تعد بذلك أداة تساعد الأقسام الأخرى على تنفيذها والتقييد بها مما يسهل عملية التخطيط والرقابة وتقويم الأداء. في ضوء ما سبق يمكن تعريف الموازنات بأنها خطة مالية تستخدمها الإدارة العليا لتحقيق أهداف المنشأة وتعد على أساس علمي تغطي فترة مالية قادمة غالباً ما تكون سنة وتضم كافة أوجه النشاط المتوقع للمنشأة خلال تلك الفترة يعبر عنها بشكل مالي .

ثانياً: أهداف الموازنات :-

عند إعداد الموازنات العامة للدولة لابد من ايجاد شكل يساعد علي تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها :-

- 1-المساعدة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية
- 2-المساعدة في تحقيق العدالة الاجتماعية
- 3- المساعدة في ترشيد الانفاق الحكومي
- 4- تحسين مستوي اداء الخدمات الحكومية
- 5-توفير مستلزمات الانتاج والخدمات الحكومية
- 6-توفير الاستقرار للعاملين بالاجهزة الحكومية
- 7- توفير معايير ملائمة لقياس كفاءة الاداء الحكومية
- 8- توفير البيانات اللازمة لإعداد الموازنات الفرعية مثل موازنة الانتاج – المشتريات – التشغيل

ويري الباحث ان هنالك اهدافاً مرتبطة ارتباط وثيق بالموازنة من اهمها :-

1-هدف التخطيط:- تقوم عملية التخطيط في المؤسسة علي تحديد واختيار البدائل المتاحة واعتماد تلك البدائل التي تحقق أهداف المؤسسة ضمن الامكانيات المتاحة واستخدام الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الاهداف

2-هدف الرقابة :- وهي تطبيق للسياسات والاجراءات الخاصة بتوجيه وتنظيم وتنسيق الانتاج والادارة والنشاطات الاخرى للعمل في طريق تحقيق الوصول الي اهداف المؤسسة

3-هدف التنسيق :- هو تنسيق العمل بين اقسام المؤسسة وانشطتها المختلفة وذلك من اجل توحيد الجهود وتوجيهها نحو الهدف .

هدف التخطيط والتنسيق يقصد بهما رسم سياسة مستقبلية ووضع خطة شاملة وهدف الرقابة الرقابة هو تسهيل الاتصال والتنسيق بين الاقسام حيث تساعد الموازنة علي تسهيل وانسجام وترابط اداء الاقسام المختلفة .

ثالثاً :مراحل تطور الموازنات :-

إن نظام الموازنات مثلها مثل أي نظام أو علم يمر في مراحل للتطور، فالموازنات مرتبطة بشكل كبير بالتطور الاقتصادي الحاصل والذي مرت به دول العالم المتقدمة . وان من اهم جوانب التطور التي مرت بها الموازنات كالاتي¹ :

المرحلة الاولى :

كانت تعد الموازنة في هذه المرحلة على شكل جداول تمثل اعتمادات للنفقات العامة مقابل جداول تمثل الإيرادات العامة اللازمة لتمويل تلك النفقات على أساس التقسيم الإداري في الدولة وكان يطلق على الموازنة المعتمدة الموازنة الإدارية ولكنها بعد أن أخذت بمبدأ توزيع النفقات على أساس أغراض الصرف على السلع والخدمات التي تحتاجها وتنفذها الإدارات الحكومية أطلق عليها موازنة البنود ، كما أطلق عليها في تلك المرحلة الموازنة الرقابية لأنها كانت تهدف إلى فرض رقابة مركزية على الإنفاق العام ومحاولة التغلب على عيوب الإدارة الحكومية ومنع الاختلاسات المالية والصرف بغير وجه حق وذلك ما

¹ - مدونة المحاسب الاول ، الموازنة ، تجدونه علي الرابط www.almohasb1.com تاريخ الزيارة 2015/8/4م الس10:26م

يحقق الهدف من تطبيق نظام الموازنة في كونها وسيلة وقاية ورقابة ولا بد لتحقيق ذلك تبويب الإيرادات العامة والمصروفات العامة بشكل يمكن من الرقابة عليها ومحاسبة المسؤولين عن تنفيذها .

المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة تحول الاهتمام الأساسي للموازنة العامة من فرض الرقابة إلى خدمة الإدارة الحكومية والسيطرة على فعاليات الإدارة الحكومية لتحقيق وفورات نقدية حقيقية وتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة مما ترتب عليه ظهور موازنة الإدارة وموازنة البنود في شكل موازنة برامج وأداء وكان الهدف من ذلك هو تطوير الخدمة الحكومية ورفع كفاءتها عن طريق إيجاد وسيلة لقياس الأعمال المنجزة وأطلق على الموازنة في هذه المرحلة موازنة البرامج والأداء والتي تعتبر الموازنة بأنها خطة توضح الأهداف المحددة للوحدات معبراً عنها في شكل برامج ومشروعات محددة ، فطبقاً للبرامج يتم تبويب الموازنة طبقاً للوظائف الأساسية ثم تحديد البرامج تحت كل وظيفة ويقصد بالأداء التركيز على ما تم تحقيقه وليس على الوسائل المستخدمة فهو يعتمد على الماضي وعلى ماتم تسجيله فعلاً وذلك عند إعداد تقديرات الموازنة بحيث يتقرر البرنامج أولاً وبذلك يتحدد الإطار الذي يمكن من خلاله قياس الأداء.

المرحلة الثالثة :

وفي هذه المرحلة تطور اهتمام الموازنة العامة من فرض الرقابة وخدمة الإدارة إلى خدمة العملية التخطيطية من خلال النظر إلى الموازنة باعتبارها أداة فعالة في التأثير على الإقتصاد القومي بحيث أصبح الاهتمام على محاولة الربط بين السياسة المالية والاقتصادية للحكومة بخطة اقتصادية محددة عن طريق مجموعة من البرامج والأنشطة بهدف تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة بحيث أصبحت الموازنات وسيلة لاتخاذ القرارات المرتبطة بالمفاضلة بين البرامج البديلة للوصول إلى الأهداف ، فهي تقدم البيانات الخاصة بالتكلفة والعائد بالنسبة للأساليب أو البرامج البديلة ووسائل قياس المنتج النهائي واتخاذ القرار المناسب على ضوء ذلك حتى يتم توزيع الموارد المحددة على

الاستخدامات المتعددة وبذلك تحولت الموازنة الى نظام متكامل أطلق عليه نظام موازنة التخطيط والبرمجة وكما هو معروف من أن التخطيط يستلزم وجود الرقابة لذا فإن هذا النوع من الموازنات قد عالج وظائف الموازنة المتمثلة في التخطيط والإدارة والرقابة على أنها وظائف مكملة وليست متنافسة.

المرحلة الرابعة :

وقد ظهرت هذه المرحلة من مراحل الموازنة بغرض تحسين استخدام المحاسبة في مجال التخطيط وتخصيص الموارد ، لذا ظهرت إلى الوجود الموازنة التخطيطية ذات الأساس الصفري أو الموازنة الصفرية والتي بدأ تطبيقها في ولاية جورجيا الأمريكية عام 1973 م وإعتماداً على هذه الموازنات فإن التقديرات المالية للأنشطة يجب أن تبدأ من الصفر بحيث ينظر إلى كافة البرامج والمشروعات الجديد منها والقديم على أنها جديدة وعلى افتراض أنها تبدأ من نقطة الصفر وبذلك يمكن تقويم مدخلات ومخرجات النشاط مع إعطائه ترتيب أولوية التنفيذ على ضوء درجة الإلحاح في تنفيذ النشاط بالنسبة للأنشطة الأخرى.

فقد بدأت فكرة الموازنات العامة للدولة تتبلور في نهاية عصر الإقطاع في أوروبا عندما دخلت بروسيا في حروب طويلة مع جاراتها من الدول الأخرى فنتج عن ذلك توحيد كثير من هذه الإقطاعيات في دولة مركزية قوية ذات سيادة وهذه الدولة بدورها أصبحت تحتاج إلى تمويل وموارد مالية دائمة من أجل إدارة شؤونها وطموحاتها والاستمرار في التوسع وسيطرت نفوذها على مواطنيها، فلجأت إلى فرض الرسوم والضرائب والأتاوات التي أثقلت كاهل الشعب، فبدأت الاحتجاجات على شكل اضطرابات وثورات كاسحة تطالب بوضع الحدود اللازمة لسلطات الحاكم في فرض وجباية الأتاوات والرسوم والضرائب وطريقة صرفها، ولكن لم تؤد هذه الاحتجاجات النجاح المطلوب إلا في حدود ضيقة، وفي عام 1216 م وافقت السلطات الملكية في بريطانيا على ما يسمى (بالماغناكارتا) وهذه وثيقة تنص على ضرورة استشارة الشعب في الضرائب قبل فرضها وجبايتها. إلا أنه بقي لدى الحكومة كامل الحرية في كيفية التصرف في الضرائب دون رقابة أو تدخل من قبل

الشعب، وبقي الأمر على هذا الحال حتى نشوب ثورة حيث تقرر المبدأ الشهير The Bill of Rights عام 1688 م بإنجلترا وظهور وثيقة الحقوق الذي ينص على أنه لا ضرائب بغير تمثيل. ومن هنا استقر العرف السائد اليوم بأن الموازنات العامة لا تصبح نافذة المفعول ما لم تجزها السلطة التشريعية بالبداية، وبذلك يمكن القول بأنه من أحد أسباب ظهور البرلمانات في العالم ومبدأ الديمقراطية هي فرض الضرائب على المواطنين¹

رابعاً : الفرق بين الموازنات والميزانية :

كثير من الكتاب والمؤلفين يخلطون بين مصطلحي الموازنة والميزانية ومنهم من يعتبرها نفس الشيء والبعض الآخر يطلق على الموازنة الميزانية التقديرية وربما يرجع السبب في ذلك والميزانية Budget بأن الخلط بين لفظ الموازنة هو خطأ شائع ينشأ عن التقارب اللفظي بين المصطلحين في اللغة العربية²، Balance Sheet فالموازنات عمل تقديري لأنشطة مستقبلية أما الميزانية والتي تتبع عادة بكلمة عمومية فهي بيان فعلي حقيقي بالمركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، كما يطلق على الموازنات عدة مسميات منها الموازنات التخطيطية والموازنات التقديرية والموازنات الرقابية فكل صفة للموازنات في التسميات السابقة تشير إلى إحدى السمات والوظائف للموازنات .

ولقد عرف الميزانية العمومية بأنها "تمثيل لوضع الشركة المالي الحقيقي في وقت محدد عادة نهاية السنة أو الشهر المالي وهي تشمل قائمة بأصولها والتزاماتها." ونرى أن هناك عدة فروق رئيسة بين الموازنات والميزانية العمومية يمكن إجمالها على النحو الآتي في

الشكل رقم (1/1/2)

¹ - اللوزي سليمان احمد ، ومرارة فيصل ، والعكشة وائل ادارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق ط 1 1997 ص 11

² -حلس سالم عبدالله ، دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني 2006 ص 135

الشكل (1/1/2) الفرق بين الموازنة والميزانية

الموازنة	الميزانية
ارقامها تقديرية	ارقامها حقيقية
تتعلق بسنة مالية قادمة	تخص سنة مالية سابقة
تمثل تقديرات للإيرادات والمصروفات	تتكون من اصول وخصوم
عمل الموازنة اختياري	عمل الميزانية يفرضها القانون

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الفرق بين الموازنة والميزانية عام 2014 ويتبين من الشكل (1/1/2) ان الموازنة والميزانية كلاهما ذات ارقام مالية وتخص سنة مالية سواء كانت سابقة ام لاحقة ويعتبر كليهما أساس لكل وحدة مالية او مؤسسة وتعتبر العمود الفقري لأي منشاه او مؤسسة . واي مؤسسة او وحدة مالية لابد لها من إيرادات ومصروفات او اصول وخصوم .

ويري الباحث ايضاً ان الموازنة خطة مالية لأوجه الإنفاق وموارد الإيراد ، وتعتمد في تقدير نفقاتها وإيراداتها على التنبؤ المبني على أسس علمية تعد لفترة زمنية قادمة سنة غالباً ، ولابد من إصدار قوانين للموازنة توضح إجراءات التنفيذ مما يعطي أرقام الموازنة صفة القانونية (قانون الموازنة)

خامساً: أهمية ومزايا الموازنات

من خلال العرض السابق يمكن لنا أن نتعرف على بعض ملامح أهمية الموازنات؛ فقد أصبحت عصب التخطيط المالي الذي تقوم به الإدارة الفاعلة من أجل المحافظة على مواردها من الهدر والرقابة عليها بما يساعدها على القيام بالعملية الإنتاجية بطريقة منهجية نتحصل من خلالها على الأهداف الموضوعية بدقة وبما يسمح بوجود أساس للرقابة يمكن مقارنته مع الأداء الفعلي ويمكن إيجاز أهم هذه المميزات فيما يأتي¹ :-

ويمكن توضيح المزايا السابقة بشئ من التفصيل كالآتي:

1- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

¹ - العلاوين امجد عبدالفتاح ، تقييم نظم الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، الاردن 2000 ص 18

يعد إعداد الموازنات عملية مكلفة وليست بالبسيطة ولكن هذه التكلفة ترضى بها المنشآت وتتكبدتها بما تحقّقه من استخدام أمثل للموارد المتاحة في ضوء الأهداف الموضوعية لأنها تحدد الاحتياجات من تلك الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية حسب الأهداف، ويعد الخروج عن تلك الموارد بزيادتها أمر غير مرغوب سيتحمل مسؤوليته أحد الأقسام في المنشأة.

2- دفع المديرين للتخطيط:

عملية إعداد الموازنات تتطلب القيام بعملية التنبؤ لكافة الأنشطة المختلفة، هذا التنبؤ لا يكون جزائياً أو عرضياً بل قائماً على الأسس العلمية الصحيحة. كما أن وضع الأهداف العليا في صورة يمكن تطبيقها يتطلب من المديرين في كافة المستويات المختلفة القيام بعملية التخطيط كل حسب المهام الملقاة على عاتقه حتى يحقق النجاح لمركز المسؤولية الذي يتبعه Planning والذي لا يكون إلا بالتخطيط الجيد، فمن هنا تظهر أهمية الموازنات بما تشكله من دافعية وتحفيز للمديرين على القيام بالتخطيط

3- أداة للتنسيق:

من المعلوم أن الإدارة العليا تقوم بوضع الأهداف العليا ومن خلال هذه الأهداف تقوم الإدارات المختلفة بوضع الموازنات الفرعية الخاصة بها ويأتي ذلك من خلال التنسيق بين الإدارات فيما بينها بما يحقق الأهداف بكفاءة عالية. هذا التنسيق يساعد Co-ordination تلك الإدارات على تجاوز فترات الاختناقات في مراحل الإنتاج ويساعد على كشف مواطن الخلل ومحاولة معالجتها أولاً بأول. وهذا التنسيق يتحقق بالتالي¹

- تحديد اختصاصات ومسؤوليات كل من الوظائف تحديداً تفصيلياً واضحاً، مع توضيح وتحديد علاقاتهما بالوظائف الأخرى، وذلك لمنع الازدواج ومنع التضارب.

2- تحديد اختصاصات كل من وحدات التقسيم وربطها بكل من اختصاصات الوحدات الأخرى، مع تحديد العمليات الإجرائية وذلك لضمان التكامل.

3- رغم هذا التحديد، كثيراً ما نصادف صعوبة في تحديد المسؤولية نحو طبيعة عمل معينة تشترك في مسؤولياتها أكثر من وظيفة، لذلك يجب أن نستكمل توافق النشاط بخلق

¹ - الملجي ابراهيم عبدالهادي، استراتيجيات وعمليات الإدارة، الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث 2002 ص 330

الوازع على التعاون في سبيل التنسيق وذلك بوسائل دعم العلاقات الاجتماعية والإنسانية بين العاملين.

4- أداة للاتصال:

بأنه " عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف يعرف الاتصال بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر¹ . فعلمية الاتصال تعد ذات أهمية كبيرة داخل المؤسسات عن طريق انتقال المعلومات بين الإدارات المختلفة وبين الإدارة العليا وباقي الإدارات . ويأتي هنا دور الموازنات في أنها تساعد على ذلك الاتصال، فالإدارة العليا تقوم بوضع الأهداف العليا وتقوم بإيصالها إلى الإدارات للعمل على تحقيقها كل حسب مسؤولياته وتقوم تلك الإدارات برفع تقارير دورية عن تنفيذ تلك الخطط إلى الإدارة العليا . كذلك فإن الإدارات المختلفة تقوم بالاتصال فيما بينها وتبادل المعلومات لحل الأزمات التي يواجهونها بشكل متكرر ودوري.

5- وسيلة للتحفيز

إن الموازنات تعد أداة للرقابة وتقويم الأداء، فمن خلال التقارير الخاصة بالرقابة يمكن تقويم أداء الإدارات المختلفة حسب المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لها . وبذلك فإنه يمكن معرفة الإدارات المقصرة في أداء أعمالها المكلفة بها والإدارات الأخرى التي قامت بإنجاز المهام المنوطة بها، لهذا لابد من وجود نظام حوافز يعمل على تشجيع الإدارات التي قامت للآخرين على تحسين أدائهم . ويؤكد بعملها على أكمل وجه مما يشكل دافعية بأن الحوافز هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التأثير على سلوك الأفراد² العاملين في المنشأة للعمل بجد وبما يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المنشأة فهي تعمل أيضاً على تحريض ودفع العاملين للعمل بحماس بهدف تحسين مستوى أدائهم وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

إضافة إلى ما سبق يمكن القول بأن هناك ميزتين إضافيتين للموازنات وهما:

¹ - ماهر احمد ، الإدارة - المبادئ والمهارات الاسكندرية 2004 ص 27
² - الافندي سجي مصطفى ، مدي استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الاداء في منشآت القطاع العام . رسالة ماجستير غير منشورة جامعة حلب سوريا 2003 ص 37

6- وسيلة للمشاركة

تعد عملية المشاركة في إعداد الموازنات من المسائل الهامة لضمان التزام العاملين بتنفيذ تلك الموازنات على أكمل وجه، فكل مستوى إداري يجب أن يعبر عن رأيه ويناقش مع الإدارة العليا والإدارات المختلفة كل ما يتعلق بالخطط المستقبلية لأنه في نهاية الأمر هم من سيطبق تلك الخطط. وهناك جانب آخر للمشاركة حيث إنها تؤثر بشكل إيجابي على الشعور بالأهمية لدى العاملين وتعطيهم الثقة بالنفس في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم. كما يجب التنبيه إلى أن إشراك الموظفين في عملية إعداد الموازنة قد يترتب عليه بعض النواحي السلبية نذكر منها¹

-التأخير في إعداد الموازنات نتيجة اختلاف وتعارض الأداء أحياناً حول بعض البنود المقدرة.

- وجود دافع لدى بعض العاملين أحياناً لإعطاء تقديرات غير واقعية مما يتعارض مع الأهداف الرئيسية من وراء إعداد الموازنات.

7- وسيلة لتدفق المعلومات للإدارة العليا

كما أن الموازنات وسيلة اتصال وتنسيق فهي كذلك وسيلة فعالة لتدفق المعلومات من الإدارات الدنيا في المنشأة إلى الإدارة العليا وذلك لمساعدتها في عملية اتخاذ القرار بالشكل السليم والصحيح وبما يحقق الأهداف المرجوة من الموازنات. ويكون ذلك عن طريق تقارير الأداء الدورية.

سادساً: مبادئ إعداد الموازنات

تعتمد عملية إعداد الموازنات على أسس ومبادئ علمية تقوم عليها وذلك حتى يمكن الحصول على الفائدة المرجوة منها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة القدرة على الرقابة عليها ومتابعتها والقدرة على تقويم الأداء وفق الأسس التي تتبناها الإدارة العليا في إعداد الموازنات، : وهذه المبادئ هي² :

¹- حلس سالم عبدالله ، مرجع سابق ص 140

²-د. رضوان حلوة حنان ود. جبرائيل جوزيف كحالة المحاسبة الادارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الاداء ط1

1-مبدأ الشمولية :

يعد مبدأ الشمولية الأسلوب الأمثل لتقرير السياسات الاقتصادية السليمة واتخاذ القرارات الملائمة بشأن دور النظام العام في توجيه الفعاليات الاقتصادية، ومبدأ الشمولية يحول دون التوجهات المتعلقة بالإسراف نظراً لعدم إخفاء أي جزء من الأموال العامة وبالتالي عدم خضوعه للرقابة والمنشآت تعد موازنة واحدة تكون شاملة لكل أوجه النشاط وكل قسم يقوم بعمل موازنة فرعية لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق بين هذه الموازنات وأن لا تتعارض مع الموازنة الرئيسية كذلك لا يجب أن يكون هناك تعارض بين الموازنات الفرعية فيما بينها¹.

2- مبدأ التوزيع الزمني

الموازنات تعد لفترات قادمة وعلى الأغلب تكون هذه الفترة سنة، هذه الفترة زياتها أو نقصها يؤدي إلى عدة عيوب قد تؤثر على الهدف من وجود الموازنات داخل المنشآت . فطول الفترة التي تغطيها الموازنات قد يؤدي إلى تجاهلها من قبل العاملين على تنفيذها وبعدها عن الواقع كما يصعب التنبؤ بتقديرات تلك الموازنات.

أما قصر تلك الفترة التي تغطيها الموازنات فإن ذلك له مميزات مهمة مثل سهولة التتبع وتقويم الأداء واكتشاف أماكن الأزمات أولاً بأول والعمل على حلها وزيادة التنسيق، لكن هذه الفترة القصيرة قد يكلف المنشأة الوقت والجهد لأن عملية إعداد الموازنات في مجملها ليست عملية هينة، بل تحتاج كثيراً من الوقت في إعدادها وتكلف المنشأة الجهد الكبير، لذلك كان من الأنسب اقتصار الفترة الزمنية على سنة مالية واحدة لأنها تشمل كافة فصول السنة وهي بذلك تشمل كافة المتغيرات الممكنة الحدوث مما يسهل عملية المقارنة بين الفترات المالية المتتالية، ومن أجل زيادة الرقابة عند تنفيذ الموازنات يتم تقسيم الموازنات السنوية عند إعدادها إلى عدة فترات قد تكون شهرية أو ربع سنوية حسب فترات حجم العمل، ويؤدي إتباع هذا المبدأ إلى عدة مزايا من أهمها الآتي² :-

¹ - المبيضين عقلة محمد ، النظام المحاسبي الحكومي وإدارته - الاسس والمفاهيم والنظريات والتطبيق العلمي ط 1 1999 ص 123

² - رضوان حلوة حنان، وجوزيف جبرائيل مرجع سابق ص 41

- تحاشي الأزمات والاختناقات التي قد تتعرض لها المنشأة نتيجة فقدان التوازن الزمني بين عملياتها المختلفة.

- تحقيق التنسيق والتوافق بين الموارد والاستخدامات المتوقعة للمنشأة في بداية ونهاية فترة الموازنات وأثناء هذه الفترة أيضًا.

- متابعة الأداء على مدار الفترة السنوية للموازنات، وبذلك يمكن اتخاذ الخطوات والإجراءات التصحيحية اللازمة فورًا وفي الوقت المناسب.

3- مبدأ التعبير المالي :

إن الموازنات تغطي كافة أوجه النشاط داخل المنشآت سواء إنتاج أو عمالة أو مبيعات أو مصاريف وغيرها من الموازنات الفرعية، فهي بذلك تختلف في وحدة القياس المعتمدة لكل موازنة، فموازنة الإنتاج يعبر عنها بعدد الوحدات المتوقع إنتاجها بينما موازنة العمل تعتمد ساعات العمل كوحدة قياس وهكذا الموازنات الأخرى تتباين فيما بينها في وحدة القياس، وحتى يمكن فهم الموازنات فإنه يجب توحيد وحدة القياس في تلك الموازنات على شكل نقدي مما يسهل إعداد الموازنة الشاملة ويمكن من عمل المقارنات بشكل أفضل. أهم مزايا التعبير عن الموازنات في صورة مالية كما يأتي¹:

- توضح أثر الخطة المقترحة على دخل المنشأة عن طريق إعداد قائمة معيارية للدخل.
- توضح أثر الخطة المقترحة على المركز المالي للمنشأة عن طريق إعداد قائمة معيارية للمركز المالي.

- توضح أثر الخطة المقترحة على رأس المال العامل للمنشأة عن طريق إعداد قائمة معيارية للموارد والاستخدامات
- توضح أثر الخطة المقترحة على المركز النقدي للمنشأة عن طريق إعداد قائمة معيارية للتدفقات النقدية.

4- مبدأ المشاركة :

إن عملية إعداد الموازنات المالية هي عملية تتعاون وتشترك فيها جميع المستويات الإدارية حيث يقوم الجميع بوضع أهدافه وسياساته التفصيلية ومن ثم ترجمة هذه الخطط

¹ - رضوان حلوة حنان، وجوزيف جبرائيل مرجع سابق ص 42

والسياسات إلى معايير كمية ونوعية في إطار موازنة مالية شاملة¹. لذلك يعد مبدأ المشاركة من المبادئ الهامة في إعداد الموازنات، فهو يعني مشاركة كافة المستويات الإدارية في عملية وضع تلك الموازنات وذلك بالتشاور وأخذ الآراء لأن تلك المشاركة تكفل للمنشأة عند التطبيق لتلك الموازنات الكفاءة وحسن الأداء ويشكل تحفيز العاملين على إنجاز تلك الموازنات، وبعبارة ذلك فإن الموازنات المفروضة من الإدارة العليا دون أي مشاركة من الإدارة الوسطى والدنيا فإنها ستكون محط رفض وعدم اهتمام من قبلهم لأنها تجاهلت تلك الشريحة المهمة، كونها هي من سيطبق تلك الموازنات في نهاية الأمر. في دراسة لهما أن الخصائص الوظيفية تؤثر على العلاقة بين المشاركة في إعداد الموازنات والرضا عن العمل².

5- مبدأ الربط بين معايير الموازنة ومراكز المسؤولية

المنشآت بطبيعتها تنقسم إلى مراكز عدة هي³:-

أ- مراكز التكلفة:

يكون مدير مركز التكاليف مسؤولاً عن عناصر التكاليف المتعلقة بقسمه والتي تخضع لسيطرته ورقابته ويركز تقرير الأداء في هذه الحالة على تكاليف القسم الخاضعة لرقابة المدير ومسؤوليته والتي يستطيع التأثير عليها بقراراته.

ب- مراكز الإيراد: يكون مدير مركز الإيراد مسؤولاً عن تحقيق الإيرادات بصورة أساسية ويكون مسؤولاً عن التكاليف المتعلقة بالقسم والتي تخضع لسيطرته ورقابته، ولمعرفة فيما إذا كان مركزاً معيناً في المنشأة هو مركز إيراد أم لا فإنه يجب التركيز على قرارات مدير المركز ومعرفة فيما إذا كانت تلك القرارات لها علاقة بالإيرادات وتؤثر عليها أم لا.

¹ - الافندي سجي مصطفى مرجع سابق ص 27

² - نور عبدالناصر ، والفضل مؤيد العوامل المحددة للعلاقة بين المشاركة في اعداد الموازنات والرضا عن العمل والمنظمة دراسة مقارنة بين الشركات 2002 ص 385

³ - ظاهر احمد حسن ، المحاسبة الادارية ط 1 عمان 2002 ص 393

ج- مراكز الربحية:

يعد مدير مركز الربحية مسؤولاً عن اتخاذ القرارات المتعلقة بكل من الإيرادات والتكاليف الخاصة بمركزه، وهو مثل فرع بنك أو فرع منشأة، وعليه فإن تقرير أداء مركز الربحية سوف يتضمن كل من الإيرادات والتكاليف المتعلقة بذلك المركز، ويتم تقويم المركز بمقارنة الأرباح الفعلية بالأرباح المخططة.

د- مراكز الاستثمار:

يكون مدير مركز الاستثمار مسؤولاً عن أرباح المركز واستثماراته في الأصول، فهو بعبارة أخرى مسئول عن كل من الإيرادات والتكاليف والاستثمارات المتعلقة بمركزه. فمدير المركز يعطى صلاحيات وسلطات للتصرف بأموال كبيرة إلى حد ما بحيث يستطيع اتخاذ قرارات متعلقة بالاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن الموازنات عند إعدادها تحدد مسؤوليات كل مركز من هذه المراكز من خلال الصلاحيات المعطاة لكل مركز، وهي بذلك تتحمل المسؤولية عن أي تقصير من جانبها وفي حدود تلك الصلاحيات أمام الإدارة العليا، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن كانت تلك المراكز تتحمل المسؤولية عن التقصير فإنه يجب إيجاد نظام حوافز في تلك المنشآت إذا ما حققت المراكز المطلوب منها على أكمل وجه وهذا بالتالي يساعد على زيادة الكفاءة والفعالية في العمل.

6- مبدأ وحدة الموازنة

مبدأ وحدة الموازنة يعني أنه يجب أن تشمل الموازنات كل أوجه النشاط المختلفة للمنشأة سواء الإيرادات بأنواعها أو المصروفات بأنواعها، فلا يجوز مثلاً تخصيص إيراد محدد لمصروف أو نشاط معين وعدم إدراجه من ضمن الموازنات، ويمكن أن يتفرع عن هذا المبدأ مبدأان عامان هما¹:-

أ - عدم جواز إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات:

فمن المعروف أن بعض المؤسسات الحكومية نتيجة لممارستها لنشاط معين تجاري أو صناعي أو خدمي تحقق من خلاله إيراداً معيناً تتخذ شكل الرسم أو الضريبة أو الثمن

¹ - العلي عادل فليح ، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ط1 عمان 2003 ص 521

العام. ويتحمل مقابل ذلك تكاليف معينة تتخذ صورة الأجور والمرتبات و ثمن المواد الأولية. وبموجب هذا المبدأ تدرج في الموازنات إيرادات ونفقات المنشأة كافة مهما صغرت، وهذا يعني محاربة الإسراف والتبذير في الإنفاق.

ب - عدم التخصيص:

وبمقتضى هذا المبدأ لا يجوز تخصيص إيراد معين لإنفاق معين فالإيرادات تمثل وحدة واحدة تصب بأكملها في الموازنة العامة وتوجه عن طريقها لتمويل الإنفاق الحكومي بأكمله دونما تمييز لإنفاق دون آخر ويؤدي العمل بهذه القاعدة إلى إحكام الرقابة التشريعية على أوجه الإيراد والإنفاق، كما أنها تحد من مطالب الفئات السياسية والاجتماعية بتخصيص إيراد معين لإنفاق معين يعود بالفائدة عليها دون سواها بالإضافة إلى أنها تحد من إسراف بعض المصالح العامة في تقدير نفقاتها إذا ما خصصت لها موارد معينة .

ويري الباحث ان تطبيق نظم التقنية الحديثة لتحصيل الإيرادات يساعد علي إعداد الموازنات بمؤسسات القطاع العام وفق نظام دقيق وجوده عالية وذلك بوضوح مؤشرات الاداء الفعلي وتوفير البيانات المحاسبية من اعلي مستوي الي ادني مستوي ، ويساعد ذلك في تحقيق اداء الربط المحدد بالموازنة وتحقيق جودة مؤشرات الاداء الحكومي .

ويري الباحث أيضاً ان الموازنة هي وثيقة او مجموعة من الوثائق تبرز الوضع المالي للمؤسسة التي تعود لها ،وتتضمن معلومات عن إيراداتها ومصروفاتها ونشاطاتها، فالموازنة تتضمن اختيار الاهداف التي ترغب المؤسسات في تحقيقها وإختيار وسائل تحقيق تلك الاهداف .

فالموازنة توفر معايير رقابية علي أنشطة المؤسسات وخاصة العمليات المالية المتعلقة بهذه الأنشطة . بالإضافة الي كونها وسيلة تنسيق بين هذه الأنشطة

المبحث الثاني

مفهوم نظام الموازنات والاداء

مراحل إعداد الموازنات

إن من أهم الخطوات التي تمر بها الموازنات هي مرحلة الإعداد لها. وتبدو أهمية هذه المراحل في أنها تحقق انسياب أفضل للأنشطة حسب الأهداف الموضوعية، ولما كانت هذه المراحل يقوم بها الإنسان وهو المحور الأساس في إعدادها وتنفيذها فإن السلوك البشري يكون له الأثر في تلك الموازنات وهذه من إحدى أهم المشكلات التي تواجه الموازنات بشكل عام ولتفادي ذلك فإن من أهم أسباب نجاح الموازنات هو مراعاة العنصر السلوكي من خلال المشاركة الفاعلة والحوافز الجيدة من أجل تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مراحل إعداد الموازنات وتنفيذها وعلى أنواع الموازنات وعلى الاعتبارات السلوكية اللازمة لإعداد الموازنات وتنفيذها والمشكلات المصاحبة لها.

إن عملية إعداد الموازنات ليست بالعملية البسيطة والروتينية بل هي عملية معقدة تتطلب تكاتف وتضافر الجهود والطاقات من أجل أن تكون تلك الموازنات أقرب إلي الواقع وبما يلبي طموحات وأهداف المنشآت، فهناك مراحل لإعداد الموازنات يجب أن تتبعها المنشآت أثناء إعدادها للموازنات،

إن مراعاة مراحل الموازنات بصورة علمية وموضوعية ينعكس إيجاباً علي جودة الموازنة كأساس لتحقيق أهدافها.

وعليه نتناول مراحل الاعداد في النقاط التالية¹ :-

أولاً: مرحلة التحضير لإعداد الموازنات

تعد هذه المرحلة على قدر كبير من الأهمية حيث يتم من خلالها تبيان الوضع العام للمنشأة من خلال دراسة البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، كما يتم وضع تصور للأهداف

¹ - د. راضي محمد سامي ود. حجازي وجدي حامد المدخل الحديث في اعداد واستخدام الموازنات 2001 ص 48

والإستراتيجيات لتحقيق وتنفيذ تلك الأهداف، بالإضافة إلى وضع إطار عام وأولي للموازنات.

وعند مرحلة التحضير لإعداد الموازنات لابد من مراعاة الاتي :-

1- بيان حالة المنشأة:

والمقصود هنا إيضاح الوضع الذي توجد عليه المنشأة وتبيان سياساتها وأهدافها والحالة التي ترغب في الوصول إليها بما يحقق النمو والتطور الذي تهدف إليه، كما أن عليها دراسة وضع المنافسة التي تواجهها من المنافسين الداخليين والخارجيين.

2- جمع البيانات عن العوامل المتغيرة في المنشأة:

من أجل أن تكون الإدارة العليا ملمة بكافة ما يدور من أحداث وحتى تكون قراراتها التي تتخذها صحيحة وتصيب في مصلحة المنشأة يجب أن تقوم بالإلمام بالمعلومات الداخلية التي تخص المنشأة وكذلك بالمعلومات الخارجية في البيئة المحيطة بالمنشأة مثل الوضع الاقتصادي للصناعة الذي تعمل به والظروف القانونية المستجدة وبدراسات السوق ودراسة أذواق المستهلك، وما إلى ذلك من أمور إذا تجاهلتها لحق الأذى بالمنشأة.

3- تحليل البيانات وتقويم الوضع الحالي للمنشأة:

بعد عملية جمع المعلومات الداخلية والخارجية يتم القيام بعملية تحليل المعلومات وذلك بدراسة كافة المتغيرات التي تؤثر في مسار المنشأة سواء سلباً أو إيجاباً من خلال معرفة المتغيرات الخاضعة للرقابة والتي يمكن التحكم بها والمتغيرات التي لا يمكن التحكم بها، وبذلك يمكن الوقوف على الوضع الحالي للمنشأة واستقراء الوضع المستقبلي لها. ولا شك بأن هذا التحليل يؤدي إلى إدراك حدود الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها المنشأة والتي بدونها لا يمكن تحديد أهداف أو وضع استراتيجيات وسياسات واقعية¹

4- تحديد الأهداف العامة للمنشأة:

إن الموازنات الناجحة هي الموازنات القائمة على المشاركة بين المستويات الإدارية المختلفة ويأتي ذلك عندما تقوم الإدارة العليا في المنشأة بتحديد الأهداف الرئيسية والتي تمثل الخطوط العريضة لها، وتضع الإدارة العليا التصور للأهداف الرئيسية بناءً على

¹ - د.راضي محمد سامي، ود. حجازي ، المرجع السابق ص 50

تحليل المعلومات الداخلية والعوامل الخارجية وبذلك تترك للمستويات الإدارية الأخرى الحرية في تحديد كيفية تطبيق تلك الأهداف بما يناسبها وبما يتماشى مع تلك الأهداف. لكن هناك شروط ومقومات يجب أن تتوافر في الأهداف حتى يمكن تطبيقها والتعاطي معها بشكل إيجابي وتكون مقبولة لدى العاملين وهي¹:

أ - أن تحدد الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل بحيث تكون الأهداف قصيرة الأجل خطوة على الطريق للوصول إلى الأهداف طويلة الأجل.

ب - أن تحدد الأهمية النسبية للأهداف المختلفة حتى يمكن ترجمة هذه الأهمية النسبية ترجمة سليمة وواضحة في خطط وسياسات العمل وحتى لا يكون هناك تضارب بين الأهداف المختلفة أثناء التخطيط والتنفيذ.

ت - أن تحدد الأهداف الممكنة التحقيق إذ يجب أن يكون الهدف وسطاً فلا يكون سهل التنفيذ ولا هو صعب التحقيق بل يجب أن يكون الهدف ممكناً طبقاً لمعايير وأساليب مدروسة دراسة وافية وأن يمثل تحدياً مناسباً.

5- وضع الإستراتيجيات والسياسات العامة للمنشأة:

ليس من الحكمة أن نقوم بوضع الأهداف وننتظر النتائج الإيجابية لتحقيق تلك الأهداف. بل يجب أن يرافق وضع تلك الأهداف وضع الإستراتيجيات والسياسات التي تعمل على تحقيقها فالإدارة العليا أثناء وضع تلك الإستراتيجيات يجب أن تراعي التناسق فيما بينها وألا تتعارض مع بعضها البعض، فالإستراتيجيات هي التي تحدد كافة الأنشطة اللازمة والأعمال المهمة لتنفيذ الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وذلك بالعمل على الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة للمنشأة البشرية منها والمادية. كما يجب على تلك الإستراتيجيات والسياسات أن تخضع لشروط ومبادئ هامة منها²:-

أ - أن تكون واضحة ومحددة ومفهومة.

ب - أن تكون معلومة لدى من يعينهم الأمر بتطبيقها.

ت - ألا تكون متعارضة مع أهداف المنظمة بل يجب أن تسهم في تحقيقها.

¹ - رضوان ، وكحالة ، مرجع سابق ذكره ص 51

² - فهمي مصطفى ابوزيد ، عثمان حسين ، الإدارة العامة - الاطار العام لدراسة الإدارة العامة - فن الحكم والإدارة في السياسة والاسلام - العملية الادارية ، الاسكندرية 2003 ص 307

ث - أن تتسم بالثبات النسبي حتى لا تثير الحيرة والتردد لدى المسؤولين عن تطبيقها.

ج - أن تكون واقعية ومنطقية وليست مجرد انعكاسات لشخصية واضعها.

6- وضع الخطة المالية طويلة الأجل للمنشأة:

يتم ترجمة الأهداف العامة للمنشأة وكذلك الإستراتيجيات والسياسات العامة التي سيتم إتباعها لتحقيق هذه الأهداف إلى خطة مالية طويلة الأجل) خمس سنوات عادة (وتقوم بوضعها لجنة الموازنات وتتضمن أرقامًا إجمالية يخضع جزء كبير منها لبعض المرونة نظرًا لصعوبة إجراء التقديرات الدقيقة على المدى الطويل¹.

7- وضع الإطار العام للموازنات:

تطبيقاً لمبدأ المشاركة الفاعلة في إعداد الموازنات يجب أن تحدد المسؤوليات بعد أن يتم تحديد الأهداف ووضع الإستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تسهيل تحقيق تلك الأهداف، فإن مراكز المسؤولية المختلفة وما بها من أقسام تقوم بتحديد خطط أكثر تفصيلاً بما يتماشى مع الأهداف العامة التي وضعتها الإدارة العليا، وتعد هذه الخطط النواة الأولى لإعداد الموازنات.

ويري الباحث عند إعداد الموازنات لابد استصحاب الاعداد الفني للموازنة حيث يستهدف الاعداد الفني للموازنة تعميق مبدا تطوير الادارة المالية وتحقيق الاصلاح المالي والاقتصادي والمؤسسي ورفع وترقية كفاءة الاداء المالي واستقطاب الموارد المالية وترشيد الانفاق وفقاً للمحاور التالية :

1- تطوير وضبط الاداء المالي واليات الرقابة المالية

2- الالتزام بقانون ولائحة الاجراءات المالية والمحاسبية والمعايير المحاسبية للموازنات المالية

3- توسيع دائرة المشاركة في اعداد الموازنات بمشاركة اكبر عدد من الموظفين

4- اعداد الموازنات وفقاً لنظام احصاءات الحكومة GFS

¹- راضي ، وحجازي مرجع سابق ص 52

ثانياً : خطوات ومراحل إعداد الموازنات

إن إعداد الموازنات بالرغم من أنها عملية صعبة في بادئ الأمر إلا أنها تصبح بالممارسة وبعد فترة من الزمن عملية سهلة كما وتصبح مسألة إعدادها عملية تستهلك الوقت إلى حد ما وعلى الرغم من ذلك تعد هذه المرحلة على قدر من الأهمية بما تتضمنها من خطوات عملية لإعداد الموازنات وهذه الخطوات هي:

1- تحديد مسؤوليات إعداد الموازنات:

إن لكل منشأة هيكلها الإداري الخاص بها ووفقاً لهذا الهيكل يتم تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد الموازنات من منطلق المشاركة الفاعلة والإيجابية في إعدادها وهذه الأطراف هي¹ لجنة الموازنة.

- مدير إدارة الموازنة.

- المسؤولون الفنيون والمسؤولون التنفيذيون.

الموازنات السليمة والصحيحة لا تتم هكذا عشوائياً بل تحتاج إلى جهة تقوم على تنسيقها وإخراجها بشكل يضمن فعاليتها هذه الجهة تسمى في الغالب بلجنة الموازنة. وتبدأ اللجنة عادة ودراسة الخطط الفرعية المختلفة بتحديد العوامل الأساسية المتحركة بقصد الوصول إلى أفضل خطة ممكنة تحقق أفضل استخدام ممكن للإمكانات المتاحة في المشروع.

ويؤكد² بأن هذه اللجنة تضع الخطوط العريضة للنظام بحيث تحقق التناسق بين الموازنات المختلفة التي تعدها الوحدات التنظيمية وبحيث تحل ما قد ينشأ بينها من مشكلات توطئة لعرض الموازنة النهائية على مجلس الإدارة للمصادقة عليها وإقرارها. ويؤكد بأن مهمة هذه اللجنة القيام بفحص الموازنة المقترحة بعناية كما أنها توصي بالموافقة عليها أو إجراء التغييرات التي تراها ضرورية، كما يجدر الإشارة إلى أن القرار لإعطاء موافقة نهائية على الموازنة عائد إلى مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء في العديد من المنشآت اللا ربحية. كما يمكن أن تتلخص مهام لجنة الموازنة في الآتي³

أ - اختيار أنواع وأساليب الموازنات التي تتناسب مع أهداف المنشأة.

¹ - راضي ، وحجازي مصدر سابق ذكره ص 51

² - نور احمد محمد مرجع سابق ذكره ص 144

³ - جمعه اسماعيل ابراهيم ؛ ومحرم زينات محمد ؛ والخطيب صبحي محمود المحاسبة الادارية ونماذج بحوث العمليات في اتابع خاذ القرارات 2001 ص 200

- ب - مراجعة التقديرات التي وضعها رؤساء الأقسام والإدارات.
- ج - إجراء التعديلات التي تراها مناسبة.
- د - اعتماد تقديرات الموازنات.
- هـ - وضع جدول زمني لتنفيذ الموازنات.
- و - متابعة تنفيذ الموازنات وتحليل التقارير الدورية عنها واقتراح ما تراه مناسباً على ضوء تلك التقارير.

2- تحديث دليل الموازنات الخاص بالمنشأة:

إن لكل عمل مجموعة من التعليمات والإجراءات لابد من السير وفقاً لها، وعلى الإدارة العليا قبل البدء في إعداد الموازنات أن تضع كافة الإجراءات والتعليمات الخاصة بإعداد الموازنات وتحديث ما هو موجود منها بما يتناسب مع الوضع الحالي والبيئة المحيطة، كما يجب تطوير النماذج الخاصة بإعداد تلك الموازنات.

3- تحضير الجدول الزمني لإعداد الموازنات:

- يجب أن يكون هناك جدول زمني يوضح توقيت عمل كل إجراء، أي يوضح توقيت البدء به وتوقيت الانتهاء منه وهذا يفيد في النقاط الآتية:
- عدم التقاعس من قبل الإدارات المعنية في إعداد الموازنات والسرعة في إعدادها.
- عرض الموازنات للمصادقة عليها في الوقت المناسب والمحدد.
- الانتهاء من إعداد الموازنات قبل البدء في السنة المالية التي تتعلق بها.

4- توزيع وشرح الخطة الإستراتيجية وإجراءات وأساليب إعداد الموازنات:

بعد عملية تحديد الاستراتيجيات والسياسات اللازمة في إعداد الموازنات يأتي دور الإدارة العليا في عملية شرح وتوزيع تلك الإجراءات والسياسات للإدارات المختلفة من خلال توزيعها عليهم بهدف تحسين أدائهم في عملية إعداد الموازنات، كما أن على الإدارة شرح أهمية تلك الإجراءات والسياسات وضرورة الالتزام بها لتحقيق المنفعة المرجوة.

5- إعداد وتسليم الموازنات: وفقاً للجدول الزمني الخاص بإعداد الموازنات وحسب المسؤوليات يقوم المسؤولون المكلفون بإعداد الموازنات بإعدادها حسب التعليمات في

ضوء الأهداف والاستراتيجيات العامة التي وضعتها الإدارة العليا، ثم يقومون بعد ذلك بتسليمها إلى لجنة الموازنة حسب الموعد المحدد لذلك، مع ملاحظة تدعيم الأرقام الواردة بالموازنات بالعناصر الآتية¹ :

أ- وصف للنشاط الذي يقوم به مركز المسؤولية المعني بهذه الموازنات.

ب- المعلومات الاقتصادية عن النشاط ومؤشرات النشاط.

د- المعلومات التاريخية عن كافة العناصر الواردة في الموازنات.

هـ- مصادر المعلومات التي تم الاستناد إليها في التقدير.

و- أساليب التقدير التي تم استخدامها.

6- تجميع الموازنات وإعداد الموازنات الختامية:

تقوم لجنة الموازنة بتجميع كافة الموازنات وحل التعارضات فيما بينها إن وجدت ومحاولة التأكد من صحتها وأنها تسير في اتجاه تحقيق الأهداف والاستراتيجيات العامة ومن ثم الخروج بموازنة شاملة لكل أوجه النشاط المختلفة.

ثالثاً : مرحلة اعتماد الموازنات

إن مرحلة اعتماد الموازنات ليست بالعملية الروتينية البسيطة، لما تتضمنه من عملية وضع السياسات والاستراتيجيات النهائية التي ستسير عليها المنشأة في الفترة القادمة، وهي تتضمن عدة خطوات مهمة هي:

1- دراسة الموازنات:

في المرحلة السابقة تم تسليم الموازنات من قبل مراكز المسؤولية إلى لجنة الموازنة، وهنا يقوم مدير لجنة الموازنة بتوزيع نسخ على أعضاء اللجنة والمعنيين لدراستها ووضع ملاحظاتهم عليها.

2- عرض الموازنات ومناقشتها:

ويتم في هذه المرحلة القيام بعرض الملاحظات التي تم وضعها ومناقشتها مع المراكز التي وضعتها من أجل الخروج بموازنات أكثر منطقية وأكثر قابلية للتطبيق. كما يمنح كل

¹ - د. راضي محمد سامي ود. حجازي وجدي حامد المدخل الحديث في إعداد الموازنات 2001 مرجع سابق ص 57

مسئول تنفيذي الفرصة ليقوم بعرض مفصل لموازنته والاستعانة بأي من رؤوسيه لشرح تفاصيل الموازنة ومقوماتها .

3- تعديل الموازنات:

بعد القيام بعملية مناقشة الموازنات مع واضعيها يمكن عمل التعديل المناسب والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الاستراتيجيات العامة للمنشأة بما يحقق أقصى نفع ممكن.

4- مرحلة اعتماد الموازنات:

بعد الانتهاء من إعداد الموازنات الختامية تتولى لجنة الموازنة رفع جميع الموازنات إلى الإدارة العليا في المنشأة للموافقة عليها واعتمادها ليتم بعد ذلك توزيعها على المسؤولين المعنيين في المنشأة¹

ويري الباحث عند اعداد الموازنات لابد من اعتماد المرجعيات التالية :- التزام الدقة والمهنية في تقدير بنود الموازنة ، اعداد الموازنة وفقاً لنظام احصاءات مالية الحكومة (G.F.S) ، الموارد المتاحة من اهم المرتكزات لتحديد سقفية المصروفات،الالتزام بمؤشرات الاداء الفعلي والرقابة المالية ،الالتزام بمنشورات اعداد الموازنة وفقاً للوائح والتشريعات المنظمة .

رابعاً :اقسام وأنواع الموازنات: -

هناك عدة أنواع للموازنات تختلف باختلاف الجهة التي ينظر إليها منها، ويمكن تبعاً لذلك حصر هذه الأنواع كالآتي:

1- التقسيم حسب الفترة الزمنية التي تغطيها :-وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- الموازنة قصيرة الأجل:

فمن حيث الفترة الزمنية التي تغطيها الموازنات فقد تكون قصيرة الأجل حيث تغطي مدة سنة أو أقل وهي أكثر تفصيلاً ولكن ترجمة للموازنة متوسطة الأجل ولذلك فالموازنات قصيرة الأجل هي الموازنات التي تغطي عادة نشاط المنشأة لسنة مالية واحدة.

ب- الموازنة طويلة الأجل:

تمتد إلى أكثر من فترة مالية واحدة إن الموازنة طويلة الأجل

¹ - راضي ، وحجازي 2001 مصدر سابق ص 60

ويكون الهدف منها أساساً تخطيطياً وليس رقابياً. إذ تهدف إلى التنسيق بين الأهداف والإمكانات في الحاضر وعلى أساس الخبرة المكتسبة في الماضي وهذا النوع من الموازنات يهدف إلى خدمة أهداف التخطيط طويل الأجل حيث إنه يتضمن تقديرات عن الخطط طويلة الأجل الخاصة بالعمليات الاستثمارية طويلة الأجل¹

ج- الموازنة المستمرة:

الموازنة المستمرة تغطي فترة زمنية بصفة مستمرة وذلك يتطلب أن تمتد الموازنات في المستقبل بما يعادل الوقت الذي انتهى وانقضى من الموازنة حيث إنه وبعد انتهاء فترة الموازنة يتم العمل بمقتضى تلك الموازنة بشكل شهري أي يتم إضافة شهر بناء على تقديرات الموازنة السابقة وبذلك تصبح مستمرة إلى ما بعد انتهاء السنة المالية. كما يمكن أن تكون الموازنات طويلة الأجل مستمرة عن طريق الامتداد بها في المستقبل بالطريقة نفسها، فكلما انقضت سنة وكقاعدة عامة فإن الفترة : منها امتد مداها إلى سنة أخرى في المستقبل² التي يجب أن تغطيها الموازنات يجب أن تكون طويلة بما يكفي حتى يمكن رؤية تأثير السياسات العليا للإدارة، ولكن بموازاة ذلك يجب أن تكون الموازنات قصيرة بما يكفي حتى يكون التنبؤ أكثر واقعية، ومن هنا كانت الحاجة إلى الأنواع المختلفة للموازنات والتي تغطي الفترات المختلفة من عمر المنشأة.

2- التقسيم حسب النشاط الذي تغطيه الموازنة

وتنقسم الموازنات حسب النشاط الذي تغطيه إلى نوعين هما:

أ- الموازنة التشغيلية:

تعد الموازنات التشغيلية ذات أهمية لأنها تغطي النشاط الرئيس للمنشأة، فهي تغطي كافة المراحل والعمليات المتعلقة بالإنتاج، كما أنها تعتمد أساساً على تقدير المبيعات حسب الأساليب العلمية لذلك أو حسب التقدير الشخصي والخبرة ومن ثم يبنى عليها كافة الموازنات الأخرى. إذن فهي تبدأ بموازنة المبيعات ومن ثم المشتريات والعمل والمخزون والإنتاج وغيرها من الموازنات الأخرى ذات الصلة.

¹ - العلاوين 2000 مصدر سابق ص 22

² - الربيع حسين محمد تقييم نظم الموازنات التخطيطية في الجامعات الحكومية الاردنية رسالة ماجستير غير منشورة 2003

ب- الموازنة الرأسمالية:

وهذا النوع من الموازنات يهتم بالتخطيط طويل الأجل لأنها تتعلق بالآلات وعملية تجديدها أو فتح خطوط إنتاج جديدة أو إغلاق خطوط إنتاج وهذا الأمر يمتد أثره إلى أكثر من فترة مالية. لذلك فإن هذه الموازنة الرأسمالية تخدم هدفين رئيسيين هما¹:-

أ-تخطيط العمليات الرأسمالية والسياسات المرتبطة بها عن طريق التعرف على الاحتياجات الاستثمارية للوحدة والبحث عن فرص الاستثمار والمفاضلة بينها وفقاً لأنماط أو معدلات محددة.

ب - الرقابة على العمليات الرأسمالية عن طريق مقارنة المنفذ مع المحدد بالخطوة وتصحيح المسار.

3- التقسيم حسب موضوع المعاملات التي تغطيها:

وحسب هذا التقسيم فإن الموازنات تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- الموازنات العينية:

وهي تختص بالإنتاج وعوامل الإنتاج وتقوم على وحدات القياس العينية مثل قياس الإنتاج بالوحدة المنتجة أو قياس الطاقة بساعات العمل. أي يعبر عن هذه الموازنات بقيم غير مالية مثل أجور العمل يعبر عنها بعدد ساعات العمل وكذلك المبيعات يعبر عنها بالوحدات وهكذا لبعض الموازنات².

ب- الموازنة المالية:

وهي تلك الموازنات التي يعبر عنها بالقيمة المالية أي هي الترجمة المالية للموازنات العينية من أجل توحيد وحدة القياس حتى يسهل الوصول إلى نتيجة يمكن فهمها ويمكن من خلالها اتخاذ القرار وحتى تسهل المقارنة فيما بينها خلال سنوات العمل.

ج- موازنة التدفقات النقدية:

وهي موازنات تعتمد على الأساس النقدي كأساس لإعدادها، أي تعد حسب التدفق النقدي الداخل والخارج المتوقع خلال السنة المالية المقبلة وهي تعتمد في إعدادها على جزء كبير

¹ - الخبرات المهنية للإدارة 2004 مرجع سابق ص 32

² - العمري عطا محمد ، مدي فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية 2005 ص 36

من الموازنات المالية وعلى السياسة المتبعة في الاحتفاظ بالسيولة النقدية . ويؤكد هي بيان يوضح المتوقع أن الموازنة النقدية والمخطط من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في المدى القريب.

4- التقسيم حسب المرونة والثبات

وهي تنقسم من هذا الجانب إلى قسمين¹ :-

أ- الموازنة الثابتة:

وهي الموازنات التي يتم تقدير التكاليف فيها عند مستوى واحد من النشاط لا يتغير وتسمى بالموازنات الساكنة لأنها تقوم على تقدير التكاليف والإيرادات عند مستوى نشاط واحد فقط كما لا يجوز تغيير بنودها أثناء فترة الموازنة إلا للضرورة القصوى²

ب- الموازنة المرنة:

وهي تعد على أساس مجموعة متعددة من المستويات، ولذلك فإن هذه الموازنات يراعى فيها المرونة حسب متطلبات الأوضاع المحيطة.

5- التقسيم حسب الوحدة المحاسبية التي يتم إعداد الموازنات على أساسها

وتقسم الموازنات بموجب هذا المعيار إلى³:-

أ- موازنة البرامج:

وهنا يتم تقسيم المنشأة أو المشروع إلى برامج متعددة حيث يتم وضع موازنة لكل برنامج لتحقيق الهدف لكل برنامج.

ب- موازنة المسؤوليات:

من المعلوم أن هناك مراكز للمسؤولية وبموجب ذلك يتم وضع موازنة لكل مركز مسؤولية ويتحمل كل شخص أو مجموعة أفراد تنفيذ تلك الموازنة حسب الصلاحيات الممنوحة لهم، ويساعد هذا النوع من الموازنات على زيادة الرقابة على التنفيذ وتقويم الأداء.

¹-الشرع مجيد ، وسفيان سليمان ، المحاسبة الادارية – اتخاذ قرارات ورقابة 2002 ص 36

²- العمري 2005 مصدر سابق ص 31

³- راضي ، وحجازي 2001 مرجع سابق ص 37

ج- موازنة المنتجات:

ويفيد هذا النوع في حالة تعدد المنتجات للمنشأة وهي تقوم على أساس عمل موازنة لكل منتج على حدة من تخطيط المبيعات والإنتاج والمخزون والتكاليف الأخرى المرتبطة بالمنتج.

ج- الموازنات الشاملة:

تقوم الموازنات الشاملة على أساس أن المنشأة بكل أنشطتها المختلفة وبرامجها المتعددة وبأقسامها المتنوعة بمثابة الوحدة المحاسبية لأغراض إعداد الموازنات، ويترتب على ذلك أن الموازنة الشاملة تمثل الهيكل العام الذي تستقر فيه الموازنات الأخرى بحيث يتم تنسيق أهدافها مع الأهداف العامة للوحدة وتحديد آثارها على تلك الأهداف¹

6- التقسيم حسب الأسلوب الذي يتم إعداد الموازنات على أساسه

وهي تنقسم إلى نوعين هما:

أ- الموازنة الصفرية:

وهي تعتمد على إعادة تقييم المنشآت في بداية كل فترة وذلك وفق أهميتها النسبية في ضوء أهداف الوحدة الاقتصادية والموارد المتاحة وقد اكتسبت هذه الموازنة تسميتها من خلال الرجوع إلى مستوى الصفر²

ب- موازنة البرامج والأداء:

نظرًا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تم تطوير أسلوب جديد أطلق عليه موازنة البرامج والأداء ليسهل عملية تحليل وتقييم نشاط الوحدة الإدارية وبالتالي التحول من التركيز على الرقابة المالية إلى تطوير أداء الوحدات الإدارية الحكومية ورفع كفاءة أدائها وبعبارة أخرى تحول الاهتمام من وسائل تنفيذ العمل إلى العمل المطلوب تنفيذه، أي أن محور اهتمامه هو البرامج والأنشطة المطلوب تنفيذها وليس بنود الإنفاق³ والموازنات في المنشآت عادة ما تتكون من⁴:

¹ - راضي ، وحجازي 2001 مرجع سابق ص 38

² - نور احمد محمد وآخرون 2003 مرجع سابق

³ - العمر حسين مبادئ المالية العامة الاردن 2002 ص 143

⁴ - عطيه هاشم احمد ، ومحمد محمد محمود ، دراسات في المحاسبة المالية - ومحاسبة التكاليف - المحاسبة الادارية الاسكندرية 2000 ص

- Operating Budget موازنة التشغيل
- Sales Budget موازنة المبيعات
- Budget of Ending Inventories موازنة المخزون السلعي
- Production Budget موازنة كمية الإنتاج
- Cost of Production Budget موازنة تكلفة الإنتاج
- Materials Budget موازنة المواد الخام
- Direct Labor Budget موازنة العمل المباشر
- Manufacturing Overhead Budget موازنة التكاليف الإضافية الصناعية
- Marketing Expenses Budget - موازنة التكاليف التسويقية Administrative
- Expenses Budget موازنة المصروفات الإدارية
- Budget Cost of Goods Sold - قائمة تكاليف الإنتاج المباع التقديرية
- Budget Net Income - قائمة صافي الدخل التقديرية
- Financial Budget الموازنة المالية
- Capital Expenditure Budget موازنة المصروفات الرأسمالية
- Cash Budget الموازنة النقدية
- Budget Statement of Financial Position - قائمة المركز المالي التقديري

خامساً: عوامل ومقومات نجاح الموازنات

1-المشاركة في الموازنات :-

إن نجاح أي منشأة يتوقف على مدى نجاحها في تطبيق الموازنات، وهذا لا يتم إلا من خلال المشاركة الفاعلة للعاملين في إعداد وتنفيذ الموازنات من أجل أن تستطيع المنشأة تحقيق الأهداف المرجوة.

أن يتم مراعاة تشكيل لجنة لهذا : ويقصد بالمشاركة¹ . الغرض أي لا ينفرد شخص أو إدارة معينة بوضع الموازنات وأن يراعى في تشكيل اللجنة أن تضم المنفذين ومشرفيهم والمديرين وأن يتم عرض ما تم من خلال الأهداف العامة للوحدة الاقتصادية عليهم ."

¹ - الفضل مؤيد عبدالحسين ، وشعبان عبدالكريم هادي . المحاسبة الادارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة 2003 ص 282

وهذا يوضح أن المشاركة تعني أن يساهم العاملون في المنشأة بدور في إعداد الموازنات مما يؤدي إلى سلوك أكثر إيجابية وفي نفس الوقت يعطي حافز أكثر للعمل. وليس معنى مشاركة كافة الإدارات هو أن كل فرد في المنشأة يجب أن يكون لديه القدرة والخبرة في إعداد الموازنات وإنما المقصود هو أن فكرة المشاركة في إعداد الموازنات تضمن لكل فرد في التنظيم حقه في أن يناقش ويفهم كل جزئية من جزئيات الموازنات. ومن أهم مزايا المشاركة ما ذكره:-

- أ- تسمح للمديرين أن يتعرفوا عن قرب على حاجات الموظفين.
- ب- تكون النتيجة عبارة عن قرارات أفضل وأجود.
- ج - يحتم على الإدارات المختلفة أن تشاور موظفيها لتحقيق الأفضل من ناحية الأداء.
- د- تزيد الحس المعنوي لدى الأفراد.
- هـ - ترفع من إنتاجية الأفراد وتخلق الرضا عن القرار المتخذ.
- و- تحول جو العمل إلى جو ممتع وذو معنى. وفي دراسة له بأن أسلوب المشاركة يقوم على حقيقة مفادها أن وجود الموازنات بحد ذاتها لا تعني شيئاً وإنما العبرة بالتنفيذ الذي يقع تحت إشراف المسؤولين عنه¹.
- ويري الباحث عند إعداد أي موازنة لابد من مشاركة كل الجهات ذات الصلة بعمل الموازنة وليس حصرها على الإدارة المالية فقط لأن آراء الموظفين الآخرين تساهم في عمل موازنة تجد الرضا ويمكن الاعتماد عليها والمشاركة في إعداد الموازنة يعتبر نوع من التدريب والتشجيع لبعض الموظفين .

2- الحوافز وأهميتها في الموازنات :

لا بد وأن يكون بعد المشاركة نظام حوافز، فالمشاركة وحدها تعطي إحساس لدى العاملين بالاهتمام والمسؤولية ولكن يأتي بعد ذلك دور الحوافز لترسيخ مبدأ العمل البناء والمخلص من أجل تحقيق الأهداف، لذلك من الأهمية ربط الأهداف العليا للمنشأة بأهداف العاملين ويكون ذلك من خلال نظام الحوافز الذي يوجد الديناميكية المستمرة في

¹-الفضل مؤيد المشاركة في إعداد الموازنات التخطيطية وسيلة لاشباع الحاجات العليا لمدراج ماسلو وزيادة الانتاجية. دراسة محاسبية اختبارية مجلة ابحاث اليرموك 1997 ص 511

العمل.. ويعرف الحافز بأنه هو " كل ما يدفع للأفراد على أن يعملوا أو يتصرفوا بطريقة جيدة ¹

لكن في حالة كانت الأهداف صعبة التحقيق إلى حد ما فسوف يكون هناك حافز قوي لدى بعض الأفراد لتحقيق هذه الأهداف بينما البعض الآخر من الأفراد يفشل في هذه العملية ولا يكون هناك أي جهد باتجاه تنفيذ الأهداف لأنها صعبة التنفيذ. وعندما تكون أهداف الموازنات غير منطقية يكون هناك ردود أفعال سلبية من قبل الأفراد المعنيين بتنفيذ الموازنة ²

والنظام الجيد للحوافز يحقق نتائج مفيدة من أهمها ³ :-

أ- زيادة نواتج العمل في شكل كميات إنتاج وجودة إنتاج ومبيعات وأرباح.

ب - تخفيض الفاقد في العمل مثل التكاليف وكميات المواد الخام والفاقد في الموارد البشرية.

ج - إشباع احتياجات العاملين بشتى أنواعها وعلى الأخص ما يمس التقدير والاحترام والشعور بالمكانة.

د- إشعار العاملين بروح العدالة داخل المنظمة.

هـ- جذب العاملين إلى المنظمة ورفع روح الولاء والانتماء.

و- تحسين صورة المنشأة أمام المجتمع.

3- الموازنات علي أساس نظام البرامج والاداء:-

كان للتقدم في العلوم الادارية والسلوكية والكمية المتعلقة باتخاذ القرارات وللتقدم في الاساليب الاحصائية الاثر الكبير في في افتتاح المجال لتطبيق أساليب ووسائل اكثر تقدماً في مجال الموازنة ، وقد ظهرت فكرة موازنة البرامج والاداء في الولايات المتحدة الامريكية في منتصف القرن الماضي ويتلخص التطور الذي في هذا النوع من الموازنات في المجالات الاتية :-

¹ -ارمسترونغ مايكل - كيف تكون مديراً - اسرار المدراء الناجحين 2001 ط1 ترجمة سكيمة علي سلوم دمشق دارالرضا للنشر ص 16

² - العربي عصام فهد . المحاسبة الادارية ط1 عمان 2003 ص 146

³ - ماهر احمد ، ادارة الموارد البشرية . الاسكندرية 2005 ص237

الاول: انصب الاهتمام في هذا النوع من الموازنات علي المخرجات بدلاً من المدخلات الذي كان من اختصاص الموازنة التقليدية ، حيث يفترض في هذه الحالة أن يكون التقرير المنطقي لطلب الاعتمادات هو ربطها بالبرامج والانشطة المطلوب إنجازها بواسطة التنظيمات الحكومية خلال فترة الموازنة

الثاني: تحول الاهتمام من مجرد فرض الرقابة علي الاموال الي الرقابة علي الاداء وبعبارة اخري الرقابة علي نتائج أعمال الوحدات الحكومية .

الثالث: وإمكانية التوصل الي الهدفين السابقين كان يعتمد علي تحقيق المسائلة المحاسبية عن الاموال ممثلة بالتصنيف الإداري والنوعي والاقتصادي الي تصنيف جديد علي المسائلة المحاسبية علي العمليات . ومن خلال ذلك سنتناول بعض الموازنات علي أساس نظام البرامج والاداء :-

أ- موازنة المبيعات :-

تعتبر موازنة المبيعات حجر الزاوية في وضع الموازنة التشغيلية ،وهي تشتمل على المبيعات التقديرية لفترة الموازنة القادمة التي تعتبر المصدر الرئيسي لايادات المنشأة، وتعتبر موازنة المبيعات هي أساسا إعداد موازنة الانتاج والمواد والمشتريات والأجور والمصروفات الصناعية ومصروفات البيع والتوزيع ، ويلاحظ أن نجاح نظام الموازنات يتوقف إلى حد كبير على مدى الدقة في التنبؤ بالمبيعات المستقبلية.

ولكى تستخدم موازنة المبيعات كأداة تخطيطية جيدة ولكي تسهل عمل موازنات الانتاج والمصروفات ، فلا بد أن تعد البيانات الخاصة بالمبيعات الشهرية والربع سنوية ومبيعات كل منطقة من مناطق البيع على حدة.

ويجب إظهار تقديرات المبيعات بالكميات والأسعار كل منها على حده حتى يسهل تحليل الأداء الفعلى لإدارة المبيعات، فقد يكون الانحراف (الفرق بين المبيعات الفعلية والمبيعات التقديرية) ناتجاً عن اختلاف في حجم المبيعات أو ناتجا عن فروق في أسعار البيع ، أما إذا كان تقدير المبيعات عبارة عن مجرد تقدير القيمة الاجمالية للمبيعات فان ذلك يجعل

من الصعب على الوحدة الاقتصادية إجراء التحليل اللازم لاتخاذ الاجراء التصحيحي في الوقت المناسب .

ويجب أن يسبق وضع موازنة المبيعات تقرير الادارة للسياسات الأساسية المتعلقة بأسعار البيع وطرق التوزيع وعدد مندوبي البيع واستحداث منتجات جديدة وتطوير المنتجات القائمة والمركز التنافسي وما إلى ذلك .

وتستخدم موازنة المبيعات في تحقيق الأغراض التالية¹:

- 1-تمد الادارة بأساس تخطيط إنتاج المنتجات والطاقة الانتاجية
- 2-تبين موازنة المبيعات الايرادات المنتظرة ، كما تبين موازنات المصروفات حدود المصروفات المتوقعة ، ويمثل الفرق بينهما الربح الذي ينتظر الحصول عليه .
- 3-تستخدم موازنة المبيعات كهدف لادارة المبيعات فتكون مرشدا لها عند التنفيذ ، وفي نفس الوقت تسخدم كمعيار لتحليل أدائها .

ب- موازنة التشغيل:-

هي عبارة عن خطة تفصيلية شاملة تعد وتوزع قبل بدء تنفيذ العمليات وتعتبر كأداة تخطيطية ورقابية ومعيار لتقييم الاداء وتشتمل موازنة التشغيل علي الموازنات الفرعية التالية:

- موازنة المواد الاولية
- موازنة العمالة
- موازنة المصروفات الصناعية الاضافية
- موازنة المشتريات

ويري الباحث ان موازنة المبيعات أول خطوة من خطوات إعداد الموازنة الشاملة علي نظام ابرامج والاداء فهي حجر الأساس عند إعداد الموازنة الشاملة وأكثر الموازنات الفرعية أهمية لأن كثير من الموازنات الأخرى الفرعية تكون ذات علاقة بمبيعات المنشأة ويتوقف إعدادها على إعداد موازنة المبيعات، على سبيل المثال موازنة المخزون السلعي،

¹-مدونة samabook الالكترونية، الموازنات التشغيلية وموازنة المبيعات الجزء الثاني ، تجدونه علي الرابط samabook.blogspot.com تاريخ الزيارة 2014/9/28 م الـ 19:9 ساعة م

موازنة الإنتاج، موازنة العمالة. وتتأثر موازنة المبيعات بعدة عوامل منها: الأحوال الاقتصادية للمجتمع. قرارات التسعير. المنافسة. التقدم التكنولوجي.

ويتم إعداد موازنة المبيعات على أساس تفصيلي فيجب أن توضح المبيعات من كل منتج وفي كل منطقة والمبيعات لكل نوع من أنواع العملاء.

سادساً: المشكلات المصاحبة للموازنات :

تعرضنا خلال هذا المبحث للكثير من مميزات الموازنات وأشرنا إلى أنها الأساس لنجاح أي منشأة تعمل على قاعدة من التخطيط والإعداد ورغم ذلك هناك مشكلات مصاحبة دوماً للموازنات اهمها ما يأتي¹ :-

1- اعتماد الموازنات بشكل كبير على عنصر التقدير، إذ أن الموازنات لا تتعدى كونها تنبؤات لنشاط المنشأة في عام قادم. وبذلك فهي لا تعكس حقائق مؤكدة، وإن حدث أن فشلت إحدى الموازنات الهامة كموازنة المبيعات مثلاً فإن آثار ذلك ستكون ملموسة في النشاطات الأخرى للمنشأة

2- طول الوقت وعظم الجهد الذي تأخذه عملية إعداد الموازنات ومناقشتها ومراجعتها خصوصاً إذا كانت تعد بأسلوب المشاركة. وبما أن للإدارة العليا دور في عملية مناقشة وإقرار الموازنات فإن هذا الدور قد يكلف المنشأة ثمناً باهضاً نتيجة لانشغال الإدارة العليا بالموازنات على حساب التفرغ لرسم الأهداف بعيدة المدى ووضع الخطط الاستراتيجية للمنشأة.

3- استخدام بعض الأقسام للموازنات كوسيلة لتأمين الحد الأدنى من المخصصات السنوية على ضوء مبررات إنتاجية حقيقية.

ويري الباحث ان هناك صعوبات ومشاكل مصاحبة لأعداد الموازنات من بينها مبالغة المؤسسات الحكومية في طلبات استخدام الوظائف ، تأخر المؤسسات في ارسال مشاريع موازناتها ، عدم تطابق مشاريع بعض الاجهزة الحكومية مع خطة التنمية ، عدم كفاية الوقت المخصص للمناقشات والاطلاع علي كافة المستندات والوثائق التي تدعم طلبات

¹ - السعابده منصور . المحاسبة الادارية مع التركيز علي التكاليف لغايات التخطيط - اتخاذ القرارات - الرقابة وتقييم الاداء عمان ط 1 1993 ص 274

المؤسسات الحكومية المختلفة ، تركيز موظفي ادارة الميزانية العامة النقاش علي الوظائف المستحدثة دون غيرها من البنود. صعوبة التنبؤ في بعض الاحوال ، الجمود وعدم مراعاة المرونة، سوء فهم الادارة للموازنة ونقص الوعي الاداري ، عدم سلامة الهيكل التنظيمي في بعض المؤسسات وأخيراً سوء فهم العاملين للموازنات ، كل هذه الصعوبات والمشاكل المصاحبة للموازنات ويجب وضعها في الاعتبار .

المبحث الثالث

مفهوم الموازنات العامة ومعايير إعدادها

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية للموازنات :

هو المفهوم الذي ينظر إلى الموازنة على أنها جداول لأرقام حسابية تشمل الاعتمادات المخصصة والمتوقع إنفاقها والإيرادات المتوقع الحصول عليها خلال فترة فعلية غالباً ما تكون سنة ويعتبر هذا المفهوم من أقدم مفاهيم الموازنة فقد رافق الموازنة منذ إنشائها وحتى الآن ، وطبقاً لهذا المفهوم لا بد من أن تقديرات الموازنة لنشاط معين شاملة لجميع المعاملات الذي يكون ذلك النشاط طرفاً منه سواء كانت معاملات خاصة بتحقيق الدخل أو الإيراد أو كانت المعاملات تتعلق بكيفية التصرف بذلك الدخل أو الإيراد للوصول إلى بيان متوازن لتلك العمليات سواء على مستوى موازنة الأسرة أو موازنة المشروع أو موازنة الدولة.

وقد تبنى المحاسبون¹ مفهوم المعايير المحاسبية للموازنة العامة للدولة ولذلك نشأ الارتباط الوثيق بين النظام المحاسبي الحكومي والموازنة العامة للدولة من حيث ضرورة تحليل تبويبات وجداول الموازنة التي تشير إلى الاعتمادات المخصصة للإنفاق والتحصيل طبقاً للهيكل المحاسبي الحكومي بحيث يعامل كل اعتماد مخصص في الموازنة (الباب - الفصل - البند - النوع) حساب مستقل في النظام المحاسبي الحكومي وكذلك بالنسبة للإيرادات المقدرة بحيث تسجل في الدفاتر الحكومية وفقاً لتوزيعها السنوي المقرر في الموازنة ، ووفقاً لهذا المفهوم تعتبر الموازنة خطة مالية ومحاسبية ، كما أنها تصبح عنصراً أساسياً من عناصر علم المحاسبة والنظام المحاسبي وهو ما سارت عليه معظم تشريعات الأنظمة المحاسبية في كثير من الدول حيث تضمنت القواعد والمعايير والأحكام المتعلقة بالإعداد والتنفيذ والمتابعة والرقابة والتقييم وأوكلت كل ذلك إلى الأجهزة المركزية للحسابات الحكومية وإدارات الحسابات في الوزارات والمصالح الحكومية ومؤسسات القطاع العام .

¹-مدونة المحاسب الاول ، مصدر سبق ذكره

ثانياً: ماهية المعيار المحاسبية:

لغويًا يعود اصل معيار الي الكلمة اللاتينية (Norma) والتي تعني أداة قياس مكونه من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي ، أما اصطلاحاً فترادف استعمال كلمة (Norme) مع مفهوم القاعدة ، فالمعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشئ وتحديد ميزاته بدقة ، وتعددت وجهات النظر إتجاه تعريف المعيار فهناك من يري ان المعيار عباره عن أداة لترشيد التطبيق تحاول تطبيق الفجوة بينه وبين الاساس النظري للمحاسبة ، وهناك من يعرف المعيار علي انه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية او مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية او نوع من العمليات او الاحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الاعمال او تحديد اسلوب القياس او العرض او التوصيل ، ويرى ليتلتون (Littleton) أن المعيار المحاسبي هو اساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة¹ ، في حين يري الشيرازي ان المعايير المحاسبية تمثل احكاماً خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من العمليات أو الاحداث² .

ويرى الباحث بان المعايير المحاسبية للموازنات هي القواعد أو الاجراءات أو السياسات التي تبني عليها عمل الموازنات بطريقة محاسبية وفق قواعد وقوانين وتشريعات محاسبية

ثالثاً: انواع المعايير المحاسبية للموازنات:-

وسنتناول بالتفصيل اهم أنواع المعايير المحاسبية للموازنات كما يأتي :

1- معيار الشفافية التي تتسم بها الموازنات :

اوضحت الشفافية مسألة ضرورية وهامة لكافة المجتمعات . فعندما تكون القواعد الاساسية المتبعة في تسير شئون المؤسسات واضحة وظاهرة للجميع فإن ذلك يساعد المواطنين جميعاً علي متابعة الطرق المعتمدة لتدبير شئون المؤسسة ، فالشفافية تتمحور حول حق

¹ - يوسف محمد جربوع ، سالم عبدالله حلس . المحاسبة الدولية مع التبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ، الاردن 2001 ، ص 34 ..

² - عباس مهدي الشيرازي نظرية المحاسبة الطبعة الاولى ، ذات السلاسل للطباعة والنشر الكويت 1990 ص 253

المواطنين في المعرفة وتستلزم نشر المعلومات حول ما يفترض الادوار المختلفة لموظفي الحكومة ومؤسساتها وتحدد المسؤوليات¹.

وتقوم الشفافية أيضاً علي تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين والخدمات التي يحق له القيام بها وسبل الحصول علي تلك الحقوق . ويشمل ذلك التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في مؤسسة ما او بلد ما ، من اجل الصالح العام و مثل عملية اختيار القائمين علي السلطة ومراقبتهم واستبدالهم وقدرة الحكومة علي إدارة مواردها بفاعلية وتنفيذ سياسات سليمة وإحترام المواطنين والحكومة لمؤسسات الدولة .

ولهذا تشترط الشفافية توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال امام الجميع للاطلاع علي المعلومات الضرورية الموثقة ، ولذلك يجب ان تنشر بعلنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد من جهة، والمساعدة علي اتخاذ القرارات الصالحة في السياسة العامة من جهة اخري .

أن الشفافية تقوم علي التميز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات وبموجبها تحدد الادوار السياسية والادارية داخل المؤسسة وفقاً لالية محددة يطلع عليها الجمهور وتحدد فيها توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة وكذلك العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .

وفي هذا الاطار يري خبراء صندوق النقد الدولي إن الشفافية هي الانفتاح علي الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع العام ونوايا السياسة الاقتصادية وحسابات القطاع العام التي من شأنها تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية وحشد تاييد قوي للسياسات الاقتصادية من جانب الجمهور الذي سيكون علي علم تام بمجريات الامور .

وبمعني اخر فإن الشفافية في جميع مراحل اعداد الموازنة تعد من العوامل الضرورية التي تمكن المواطنين بوجه عام من مراقبة الحكومة والمؤسسات ومحاسبتها ، ولهذا أصبح مقدار الشفافية الذي تتسم بها الموازنة إحدى المعايير الاساسية للحكم علي حسن إدارة المالية العامة جنباً الي جنب مع محور فعالية السياسة المالية وكذلك سلامتها . ومن

¹ - عبدالفتاح الجبالي ، موازنة المواطن وتدعيم المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة للدولة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 2008 ص 6

هذا المنطق تأتي أهمية مؤشر شفافية الموازنة باعتبارها أول دليل في هذا المجال علي جمع معلومات مقارنة عن قدرة المواطن علي الحصول علي معلومات تتعلق بالموازنة وكمية المعلومات المتاحة .

وهناك عدة محاور لدراسة مقدار الشفافية الذي تتمتع به الموازنة العامة للدولة وهي كالتالي¹ :

- تفاصيل البيانات والمعلومات المقدمة في الموازنة سواء تعلق ذلك بالايرادات او المصروفات او اعباء الديون وغيرها من الامور المالية والمهنية
- مقدار المعلومات المتوفرة ويقصد بها التي يمكن للجمهور الحصول عليها بطلب يقدم الي الجهة المخول لها اصدار الموازنة .ولذلك فهذا التعريف يشمل المعلومات المتوفرة عبر إجراءات محددة تضمن نشر الوثائق العامة لكل الاطراف المهتمة ، اضافة الي المعلومات او الوثائق التي لا تتوفر إلا بالطلب.

ويقيس مؤشر شفافية وضع الموازنات من حيث كمية المعلومات المنشورة

- فهناك مؤسسات تنشر معلومات واسعة
 - وهناك مؤسسات تنشر معلومات هامة
 - مؤسسات تنشر بعض المعلومات للمواطنين
 - مؤسسات تنشر الحد الأدنى من المعلومات
 - مؤسسات لا تنشر أي معلومات إطلاقاً أو نادراً ما تنشر معلومات
- ويري الباحث ان الشفافية علي تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين والخدمات المقدمة لهم التي يحق لهم القيام بها ، وسبل الحصول علي تلك الحقوق . ويشمل ذلك الاساليب والتقاليد التي تتبعها المؤسسات ، مثل عملية اختيار القائمين علي مؤسسات القطاع العام ومراقبتهم وقدرة المؤسسة علي ادارة مواردها بفاعلية ، وتنفيذ سياسات سليمة واحترام المواطن والحكومة لمؤسسات القطاع العام .

¹ - عبدالفتاح الجبالي، موازنة المواطن، المصدر السابق ص 7

2- معيار قابلية التطبيق:-

يطبق هذا المعيار علي مؤسسات القطاع العام التي توفر موازنتها المصادق عليها للجمهور ، اما وفق المتطلبات التشريعية او الرسمية الاخرى المفروضة علي المؤسسة او وفق اساس اختياري من اجل تعزيز شفافية تقاريرها المالية ويتطلب من هذه المؤسسات اجراء بعض الافصاحات بشأن المبالغ المقدرة الفعلية في بياناتها المالية او في التقارير الاخرى ، ولا يتطلب من المؤسسات ان توفر موازنتها المصادق عليها للجمهور.

3- معيار الافصاح :

يتطلب من هذا المعيار بأن تحوي البيانات المالية لمؤسسات القطاع العام التي توفر موازنتها المصادق عليها للجمهور علي ما يلي¹ :

أ-مقارنة المبالغ الفعلية مع المبالغ الموجودة في الموازنة الاصلية والنهائية ، وينبغي اجراء هذه المقارنة علي نفس الاساس المحاسبي المستخدم في الموازنة حتي وان كان ذلك الاساس مختلف عن الاساس المستخدم في البيانات المالية . ويستخدم هذا المعيار مصطلح فعلي او المبلغ الفعلي من اجل وصف المبالغ التي تنتج عن تنفيذ الموازنة .

ب-توضيح الاختلافات بين المبالغ المقدرة والفعلية إلا اذا تم ادراج مثل هذا التوضيح في الوثائق العامة الاخرى الصادرة بالتزامن مع اصدار البيانات المالية.

ج-مطابقة المبالغ الفعلية علي اساس الموازنة مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية في حال اختلف الاساس المحاسبي واساس الموازنة

4- معيار الهدف:

يقتضي هذا المعيار تضمين مقارنة المبالغ الفعلية الناجمة عن تنفيذ الموازنة في البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات التي يطلب منها، او تختار إتاحة موازنتها المصادق عليها للجمهور والتي تتحمل تبعاً لها المسؤولية عنها علناً، ويتطلب المعيار ايضاً الافصاح عن الاسباب وراء الاختلافات الهامة بين المبالغ المقدرة الفعلية وسيضمن الامتثال لمتطلبات هذا المعيار بأن يؤدي مؤسسات القطاع العام التزامات المساءلة الخاصة بها وان تعزز شفافية بياناتها المالية من خلال إظهار الامتثال للموازنة المصادق عليها والتي تتحمل

¹ - الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، الجزء الاول ط1 2008 ص 750

المسئولية عنها علناً وحيث يتم اعداد الموازنة والبيانات المالية علي نفس الاساس، إظهار أدائهم المالي في تحقيق النتائج المقدرة .

5- معيار النطاق :

يتعين علي المؤسسة التي تعد وتعرض بياناتها المالية بموجب اساس الاستحقاق المحاسبي ان تطبق هذا المعيار ، يطبق هذا المعيار علي مؤسسات القطاع العام التي تختار الموازنات المصادق عليها للجمهور . ولايتطلب هذا المعيار إتاحة الموازنات المصادق عليها للجمهور كما لا يتطلب أن تفصح البيانات المالية عن معلومات حو الموازنات المصادق عليها غير المتاحة للجمهور او عمل مقارنات معها . وفي بعض الحالات فإنه من الممكن ان يتم جمع الموازنات المصادق عليها التي تشمل كافة الأنشطة المسيطر عليها من قبل منشأة في القطاع العام .

6- معيار عرض مقارنة المبالغ المقدرة والفعلية :

للمؤسسة ان تعرض مقارنة المبالغ المقدرة التي تتحمل المسؤولية عنها علناً والمبالغ الفعلية أما كبيان مالي اضافي منفصل او كأعمدة موازنة اضافية في البيانات المالية المعروضة حالياً وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام . وينبغي ان تعرض مقارنة المبالغ المقدرة الفعلية بشكل منفصل ما لكل مستوى من الاشراف التشريعي ما يلي¹:-

أ-مبالغ الموازنة الاصلية والنهائية

ب-المبالغ الفعلية علي اساس قابل للمقارنة

ج- توضيح الاختلافات الهامة بين الموازنة التي تتحمل المنشأة المسؤولية عنها علناً والمبالغ الفعلية (ذلك من خلال الافصاح في الملاحظات) الا اذا تم إدراج هذا التوضيح في وثائق عامة اخري صادرة الي جانب البيانات المالية وإشارة مرجعية الي تلك الوثائق في الملاحظات .

¹ - الاتحاد الدولي للمحاسبين ،المصدر السابق ص 754

7- معيار العرض والافصاح :-

يتعين علي المؤسسة عرض مقارنة المبالغ المقدرة والفعلية كاعمدة موازنة إضافية في البيانات المالية الرئيسية فقط عندما يتم اعداد البيانات المالية والموازنة علي اساس قابل للمقارنة

8- التغيرات من الموازنة الاصلية الي الموازنة النهائية :

يتعين علي المؤسسة ان تقدم توضيحاً حول ما اذا كانت التغيرات بين الموازنة الاصلية والموازنة النهائية هي نتيجة اعادة التخصيص ضمن الموازنة او نتيجة عوامل اخري¹ :-
أ- من خلال الافصاح في الملاحظات ضمن البيانات

ب- او في تقرير يتم اصداره قبل صدور البيانات المالية او في نفس وقت صدورها بالتزامن معها ، وينبغي ان يشمل اشارة مرجعية للتقرير في ملاحظات البيانات المالية

9- معيارالاساس القابل للمقارنة :

ينبغي عرض كافة مقارنات المبالغ المقدرة والفعلية علي اساس قابل للمقارنة مع الموازنة . وسيتم عرض مقارنة المبالغ المقدرة والفعلية علي نفس الاساس المحاسبي ونفس اساس التصنيف لنفس المؤسسة والفترة كما هي في الموازنة المصادق عليها . وسيضمن هذا بأن يتم الافصاح عن المعلومات حول الامتثال للموازنة في البيانات المالية علي نفس الاساس المستخدم في الموازنة نفسها ، وفي بعض الحالات قد يعني هذا عرض موازنة ومقارنة فعلية علي اساس محاسبي مختلف لمجموعة مختلفة من الانشطة وعرض أو تصنيف مختلف عما تم إعماله في البيانات المالية .

10- معيار الموازنات متعددة السنوات :

وهذا المعيار يشمل المؤسسات التالية² :-

تصادق بعض المؤسسات علي الموازنات متعددة السنوات وتوفرها للجمهور بدلاً من الموازنات السنوية المنفصلة . وعادة ما تشمل الموازنات متعددة السنوات مجموعة من الموازنات السنوية او اهداف الموازنات السنوية . وتظهر الموازنة المصادق عليها لكل

¹-الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مصدر سابق ذكره ص757

²- الاتحاد الدولي للمحاسبين مصدر سابق ذكره ص759

فترة سنوية تطبيق سياسات الموازنة المرتبطة بالموازنة متعددة السنوات لتلك الفترة . وفي بعض الحالات قد تسمح الموازنة متعددة السنوات بنقل التخصيصات غير المستخدمة في أي سنة .

وقد تتبع الحكومات والمؤسسات الاخرى ذات الموازنات متعددة السنوات مناهج مختلفة في تحديد موازنتها الاصلية والنهائية ، معتمدة علي كيفية المصادقة علي موازنتها ، فعلي سبيل المثال فإنه يمكن ان تصادق حكومة ما علي موازنة لفترة سنتين تحتوي علي موازنتين سنويتين مصادق عليهما . وفي هذه الحالة يكون من الممكن تحديد الموازنة الاصلية والنهائية المصادق عليها لكل فترة سنوية و وفي حال تم التفويض قانونياً بإنفاق التخصيصات غير المستخدمة من السنة الاولى في الموازنة ذات السنتين خلال السنة الثانية ، سيتم زيادة الموازنة الاصلية لفترة السنة الثانية فيما يخص هذه المبالغ المرحلة، وفي الحالات النادرة التي تصادق فيها الحكومة علي موازنة لسنتين او موازنة متعددة الفترات لاتفصل بشكل محدد مبالغ الموازنة في كل فترة سنوية . قد يكون من الضروري اصدار حكم معين في تعيين المبالغ المنسوبة لكل فترة سنوية في تحديد الموازنات السنوية لاغراض هذا المعيار . فعلي سبيل المثال قد تشمل الموازنة الاصلية والنهائية المصادق عليها للسنة الاولى من فترة السنتين أي استهلاكات رأسمالية مصادق عليها لفترة السنتين كانت قد حدثت خلال السنة الاولى ، إضافة الي مبلغ بنود الإيرادات والنفقات المتكررة المنسوبة لتلك السنة ومن ثم ستشمل المبالغ التي لم يتم انفاقها من الفترة السنوية الاولى في الموازنة الاصلية للفترة السنوية الثانية ، وتشكل تلك الموازنة بالاضافة الي أي تعديلات عليها الموازنة النهائية للسنة الثانية . وفي حال تبني الموازنات متعددة السنوات ، يتم تشجيع المنشآت علي تقديم افصاحات إضافية في الملاحظات حول العلاقة بين المبالغ المقدرة والفعلية خلال فترة الموازنة .

12- معيار الافصاح في الملاحظات عن اساس الموازنة وفترتها ونطاقها :

يتعين علي المنشأ ان توضح في ملاحظات البيانات المالية اساس الموازنة واساس التصنيف المعتمد في الموازنة المصادق عليها .

قد يكون هناك اختلاف بين الاساس المحاسبي (النقد او الاستحقاق تعديل معين عليه) المستخدم في اعداد وعرض الموازنة والاساس المستخدم في البيانات المالية . ويتعين علي المنشأة الافصاح في ملاحظات البيانات المالية عن فترة الموازنة المصادق عليها . وينبغي أن تحدد المنشأة في ملاحظات البيانات المالية المنشآت المشمولة في الموازنة المصدق عليها .

13- معيار مطابقة المبالغ الفعلية علي اساس قابل للمقارنة والمبالغ الفعلية :

ينبغي مطابقة المبالغ الفعلية المعروضة علي اساس قابل للمقارنة مع الموازنة مع المبالغ الفعلية التالية المعروضة في البيانات المالية ، مع تحديد أي اختلافات في الاساس والوقت والمنشأة بشكل منفصل كما يلي¹ :-

أ-في حالة تم اعتماد اساس الاستحقاق في الموازنة ، مجموع الايرادات والمصاريف وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

ب-في حالة تم اعتماد اساس اخر بإستثناء اساس الاستحقاق في الموازنة و صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

وينبغي الافصاح عن المطابقة في متن بيان مقارنة المبالغ المقدرة والفعلية او في ملاحظات البيانات المالية .

رابعاً: علاقة الارتباط لبعض المعايير المحاسبية بالموازنات :

نجد ان هناك ارتباط بين انواع الموازنات والمعايير المحاسبية للموازنات ولا شك أن الموازنات تعد لخدمة العديد من الأهداف ، لذلك توجد معايير محاسبية كثيرة مختلفة للتمييز بين مجموعة من الموازنات وسنتناول منها² :

1-معيار الفترة الزمنية التي تغطيها الموازنة :

وهذا المعيار يميز بين مجموعة من الموازنات من ضمنها :-

أ-موازنات طويلة الأجل

وتعد غالباً لفترة من خمس إلى عشر سنوات

¹ - الاتحاد الدولي للمحاسبين مصدر سابق ذكره ص 761

² - حمد محمود السياغي ، كيفية اعداد الموازنات التخطيطية ، اليمن ، 2007 ، ص 1

ب-موازنات قصيرة الأجل :

وتعد لمدة سنة مالية أو ثلاث شهور أو شهر.

ج- موازنات مستمرة :

ويمكن بناء هيكل الموازنات، بنوعيتها السابقين، إمّا على أساس مستمر، أو على أساس نهائي. فالموازنة السنوية (قصيرة الأجل)، التي تُبنى على أساس مستمر، تعنى أنها تغطي سنة بصفة مستمرة. وبذلك، يقتضي الأمر الامتداد بتاريخ نهاية الموازنة في المستقبل، بما يعادل الزمن الذي تم إنجازه منها. فإذا بدأ إعداد الموازنة من يناير إلى ديسمبر، ففي أول فبراير تصبح الموازنة من فبراير إلى يناير، وهكذا، ويؤدي استمرار الموازنة إلى ضرورة الاستمرار في عملية التخطيط في المستقبل، وتعديل التقديرات الخاصة بها، على ضوء الخبرات، التي يتم اكتسابها أولاً بأول. ومن ثمّ، تزداد فعالية الموازنة، كأداة للتخطيط، ووسيلة للرقابة.

كما يمكن أن تكون الموازنات (طويلة الأجل) مستمرة، كذلك، من طريق الامتداد بها في المستقبل بالطريقة نفسها. فكلّما انقضت سنة منها، امتد مداها إلى سنة أخرى في المستقبل. أمّا الموازنات التي تعد على أساس نهائي، فهي تغطي فترة زمنية محددة، تنقضي بانقضائها، ويحل محلها موازنة أخرى للمدة نفسها. ولا شك، أن الموازنات المستمرة تعدّ أفضل بكثير من الموازنات النهائية، لأغراض التخطيط والرقابة، إلّا أنها تتطلب نفقات أكثر في إعدادها، لضرورة الاستمرار في عملية التخطيط. ولكن الفائدة، التي تعود منها، تكفي، في كثير من الأحيان، لتبرير ما يتطلبه إعدادها من نفقات زائدة

2-معييار الغرض من الإنفاق:

لكي تضع موازنة لابد من مراعاة ما هو الغرض من الإنفاق في هذه الموازنة في المقام الاول بناءً علي هذا المعيار نجد الموازنات التالية .

أ-الموازنات الجارية :

تتضمن موازنة البرامج وموازنة مراكز المسؤولية حيث تهدف موازنة البرامج إلى تخطيط ورقابة النشاط الجاري للوحدة الاقتصادية مثل (موازنة الإيرادات للخدمات ،

موازنة العمالة ، موازنة مشتريات المواد الخام، موازنة مصروفات الصيانة والتشغيل ، الموازنة النقدية). أما موازنة مراكز المسؤولية تهدف إلى متابعة إعداد وتنفيذ موازنة البرامج على مستوى المدير المسئول.

ب-الموازنات الاستثمارية:

تهدف إلى تخطيط ورقابة المشروعات الاستثمارية التي تنتج عنها إضافة أصول ثابتة جديدة(أراضي ، مباني ، آلات ومعدات ، أثاث وتجهيزات، وسائل نقل) أو تطوير وإحلال الأصول القديمة بما يتمشى مع التطورات التكنولوجية المعاصرة. وتشمل تقديرات التكلفة كل من النفقات الاستثمارية ومصادر التمويل المتوقعة والبرنامج الزمني للتنفيذ.

3-معاييرعلاقات الموازنة بحجم النشاط:

وعلي اساس هذا المعيار نجد الموازنات التالية :

أ-الموازنة الثابتة :

تعبر عن التقديرات اللازمة لمستوى مبيعات أو إنتاج واحد مستهدف خلال فترة الموازنة.

ب-الموازنة المرنة

تعبر عن التقديرات لعدة مستويات مختلفة من المبيعات أو الإنتاج التي يمكن توقعها خلال فترة الموازنة

4- معيار الوحدة المحاسبية التي يتم إعداد الموازنة على أساسها:

تختلف، غالباً، الوحدة المحاسبية المستخدمة لأغراض الموازنات، عن الوحدة المحاسبية التقليدية، وذلك طبقاً للغرض من الموازنة. وعلى هذا الأساس يمكننا التفرقة بين¹:

أ- موازنات البرامجProgram Budgets.

ب- موازنات المسؤولياتResponsibility Budgets.

ج- موازنات المنتجاتProduct Budgets.

د- الموازنات العامةOverall Budgets.

¹ - محمد صالح القرا ، مدخل الموازنة ، فكرة الموازنة وتعريفها ، القسم الاول ،تجدونة علي مدونة محمدصالح القرا علي الانترنت تاريخ الزيارة 2015/8/7م الساعة 6:33م

ويري الباحث ان المعايير المحاسبية للموازنات هي اساس كل موازنة نسبة لطبيعة عمل الموازنة ، ونجد ان أغلب الموازنات ذات طبيعة مالية وأن المال هو من مرتكزات إعداد الموازنات وإن كل الوحدات التي تقوم بإعداد الموازنات في مؤسسات القطاع العام هي ذات طبيعة مالية ، ولذلك لابد من من إيجاد معايير محاسبية لتلك الموازنات تنظم عملها وتكون أساس لإعدادها . وبما أن موضوع البحث عن التحصيل الالكتروني والتحصيل هو إيراد فلابد للمؤسسات من ايجاد قوانين وتشريعات ومعايير محاسبية توافقية تواكب عملية التحصيل الالكتروني والتطور التقني والتكنولوجي ، وإستخدام النظم التقنية الحديثة في إعداد الموازنات .

ويري الباحث أيضاً ان المعايير المحاسبية للموازنات في ظل النظم المحوسبة والتطور التكنولوجي تتسم بالجودة ، وذلك من خلال دقة وكفاءة مخرجات هذه النظم وملائمة توقيت تقديمها لمتخذي القرارات بالشكل المناسب بما يحقق تحسين جودة مؤشرات الاداء وترشيد القرارات المتخذة بما تحويه من قيمه مضافة لمتخذ القرار . كما تتسم المعايير المحاسبية للموازنات في ظل التطور التقني بالمرونة ويتضح ذلك من خلال قابلية تعديل وتطوير بعض مكونات وبرمجيات هذه النظم بما يتوافق مع كل ما هو جديد .

كما تتسم بالبساطة إذ تخلو من التعقيدات في برمجيتها وقواعد بياناتها ونظم إدارتها . كما تتسم بالموثوقية إذ تعبر هذه النظم عن الحدث المطلوب بصدق وبقدر كاف من الموضوعية والحيادية وعدم التحيز إضافةً الي عدم تقديم هذه النظم بيانات وهمية أو خاطئة في إعداد أي موازنة . ولذلك تعتبر المعايير المحاسبية للموازنات في ظل التشريعات الجديدة والنظم الالكترونية هي العمود الفقري لإعداد أي موازنة وفق نظام محاسبي سليم .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويتكون من المباحث التالية:-

المبحث الاول :نبذة تعريفية عن مؤسسات القطاع العام في السودان

المبحث الثاني :نبذة تعريفية عن مركز الحاج عطا المنان التشخيصي نبالا

المبحث الثالث : تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

المبحث الاول

نبذة تعريفية عن مؤسسات القطاع العام في السودان

تعتبر مؤسسات القطاع العام في السودان هي الركيزة الاساسية للدولة وذلك من خلال تجسيدها لدور الدولة كمجموعة من المؤسسات والادارات والهيئات الساعية الي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بالنمو، والتشغيل والانتاج في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية ، وكذلك بتوجيه الادارات العامة نحو تقديم خدمات عامة للمواطن وخدمات مجتمعية اساسية تهتم المواطن ، كالتعليم ، الصحة والامن والنقل. وتعتبر مؤسسات القطاع العام هي القطاع الحكومي التي تشرف عليها الدولة مباشرة.

مفهوم ونشأة القطاع العام في السودان

سنتناول مفهوم ونشأة القطاع العام في التالي ¹ :

إن القطاع العام ليس مبتكراً في العصر الحديث، فقد ظهر مع ظهور الدولة، وتعبير القطاع العام يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات.

إن وضع القطاع العام في السودان متشابه إلى حد كبير من حيث إن معظم النشاطات الاقتصادية للدولة تميل نحو التركيز على تشييد البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتنظيم حركة التجارة الخارجية، وإنتاج السلع والخدمات التي تقع في نطاق دائرة الاحتكارات الطبيعية، فمفهوم القطاع العام يحدد بمدى ارتباطه بخدمة المواطن، وهذه الخدمة تستجيب لحاجيات المواطن وتطلعاته. والقطاع العام محور تنموي رئيسي لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي، وإنشاء المشروعات الاقتصادية الكبيرة الحجم والمتقدمة تقنيا وإدارياً، وكذلك تغيير نمط الدخل عن طريق الخدمات الاجتماعية والإعانات وغيرها من أشكال الإنفاق العام .

¹ - مفهوم ونشأة القطاع العام ، تجدونه علي الرابط <http://www.hrdiscussion.com> تاريخ لزيارة

إن القطاع العام هو ملكية الدولة، وملكية الدولة من حيث النطاق المادي تشمل قطاع الأعمال العام من شركات ومؤسسات تعمل بالنشاط الاقتصادي الهادف إلى الربح، وكذلك الثروة الطبيعية المملوكة للأمة مثل النفط والمعادن والغابات والمياه، وأيضاً المرافق العامة والخدمات سواء في مجال البنية الأساسية الإنتاجية من طرق وموانئ ومواصلات، أو البنية الأساسية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات، وقد تصبح أقسام منها إذا هدفت إلى الربح جزء من قطاع الأعمال العام .

أن استعمال مصطلح القطاع العام بأوسع معانيه يشمل السياسات والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها السلطة الحكومية عبر الوزارات، وكذلك المشاريع الإنتاجية التي تعود إليها ملكية الانتاج وتقوم بانتاج سلع وخدمات، وأيضاً المشروعات التي أعطى القطاع العام مهمة إنجازها إلى شركات خاصة فهي تعود إلى القطاع العام، إذ أن ملكيتها تقع ضمن إطار السلطة السيادية للدولة .

والمقصود بالقطاع العام هو مجموعة المشاريع الإنتاجية والخدمية والتجارية التي تملكها الحكومة بالكامل وتديرها إدارة عامة، وهي أما أن تكون منشأة من قبلها بشكل مباشر أو عن طريق مؤسساتها العامة أو أنها قد استولت عليها بالتأميم وإن الإدارة الحكومية للقطاع العام تتمثل في التنظيمات العامة والسياسات واللوائح والأنظمة والقوانين التي تنظم أعمال القطاع العام ككل، وفي الإشراف والتوجيه التي تباشر سلطاته على شركات ومؤسسات القطاع العام .

والإدارة الحكومية هي التي تمارس أنشطة عامة مستهدفة لتحقيق أهداف حكومية عامة، وهي تنصرف إلى إدارة المشروعات الحكومية العامة، وهي تعني مجموع الأشخاص والأجهزة القائمين تحت إمرة الحكومة وبتوجيهات منها بأداء الخدمات العامة التي يجب أن تؤدي يومياً. والإدارة الحكومية في إطار هذا المفهوم تعني تنفيذ السياسة العامة للدولة وإخراجها إلى حيز الواقع، وهي بذلك تمثل مجموع النشاط والعمل الحكومي الموجه نحو أداء الخدمات العامة والإنتاج الحكومي وتنفيذ القوانين، ويترتب على هذا المفهوم نتائج هامة . ومن نتائج ارتباط الإدارة الحكومية بالسياسة العامة للدولة نجد أن هناك اعتبارات

هامة يتعين على العاملين بالإدارة الحكومية مراعاتها والحرص عليها منها الحاسة السياسية بمعنى أن يمتد تصور العاملين وفكرهم واهتماماتهم إلى استكشاف الأبعاد السياسية للموضوعات والقرارات والمشكلات التي تعرض عليهم، وكذلك الصالح العام فلا بد من مراعاة الصالح العام في جميع القرارات التي يتخذها العاملون في هذا المجال.

المبحث الثاني

نبذة تعريفية عن مستشفى نيالا ومركز الحاج عطا المنان التشخيصي:-

1- النشأة¹ :

مركز الحاج عطا المنان التشخيصي واحداً من اكبر المراكز التشخيصية التي تقرر انشاءها وقيامها بالولايات بغرض توطين عملية التشخيص للأمراض بالولاية وتقليل سفر المواطنين للعاصمة لأجل القيام بعمل الفحوصات والتشخيص اللازم للأمراض

تم انشاء المركز بولاية جنوب دارفور في عهد المهندس الحاج عطا المنان ادريس عندما كان والياً لولاية جنوب دارفور حيث كان صاحب الفكرة والقائم علي مباني المركز ومبني الحوادث ، وهو الذي بذل مجهوداً جباراً في الحصول علي الاجهزة الموجودة بالمركز وقد فاقت قيمتها تسعة ملايين جنيه حسب المستندات المؤيدة لذلك .

يمثل المركز الترتيب الثالث علي مستوي السودان الذي تم افتتاحه بعد مركز ولاية الجزيرة وولاية والبحر الاحمر ، وتم افتتاحه رسمياً في العام 2009م علي يد وزير الصحة الاتحادية انذاك وبدأ العمل فعلياً بتاريخ 2009/10/9م

تم احضار الكوادر الطبية بواسطة شركة نوافكور للتكنولوجيا الطبية والخدمات من اختصاصين وأطباء وتقنيين معاملة واشعة وطاقي استقبال واجهزة التحصيل الالكتروني وكل التقنيين من الخرطوم وهي الشركة التي وقعت علي عقد التشغيل للمركز لمدة خمسة اعوام مع وزارة الصحة ولاية جنوب دارفور ، حيث انتهى عقد التشغيل بتاريخ 2014/7/8م والت تبعية المركز لوزارة الصحة ولاية جنوب دارفور.

تم الاستفادة من من الكوادر الطبية المحلية الموجودة بالولاية إضافة الي توظيف بعض الخبرات وتم توظيف عدد مقدر من ابناء الولاية من عمالة وخبراء وحراس وعمال نظافة بعد انتهاء عقد الشركة تم استيعاب الكوادر المحلية في وظائف بديلة للكوادر التي جاءت من الخرطوم والان المركز يدار كاملاً بالكوادر المحلية من ابناء الولاية .

¹ - مقابلة عقيد م . ادم جابر مصطفى ، المدير الاداري لمركز الحاج عطا المنان التشخيصي نيالا ، بتاريخ 2015/8/24م الساعة 12 ظ

يوجد بالمركز عدد من الاجهزة التشخيصية المستخدمة في تشخيص الامراض المختلفة وهي :

- 1-جهاز الاشعة المقطعية
- 2-جهاز تفتيت الحصاوي
- 3-جهاز الاشعة الملونة
- 4-جهاز الاشعة العادية
- 5-جهاز اشعة الثدي
- 6-جهاز المناظير
- 7-المعمل العادي
- 8-اجهزة تحليل الانسجة
- 9-معمل قياس الهرمونات
- 10- معمل الكيمياء السريرية
- 11- معمل الاحياء الدقيقة

ساعدت المكونات المعملية والفنية للمركز في تحقيق الاهداف التي انشأ من أجلها ، فقد أصبحت الان عملية تشخيص الامراض تتم بالمركز ولا يحتاج المواطن السفر الي الخرطوم لغرض تشخيص مرضه ، بل يقوم المركز بكل التشخيصات التي ترد اليه من ولايات دارفور المختلفة ودول الجوار مثل تشاد وافريقيا الوسطي

المركز يسعى جاهداً لتطوير خدماته وذلك بالسعي لتدريب الكوادر المحلية من ابناء الولاية وولايات دارفور الاخرى خاصة بعد انشاء كلية الطب بجامعة نيالا . وصيانة الاجهزة من وقت لآخر للمحافظة علي كفاءتها في العمل .

2- الهيكل التنظيمي للمركز :

يتكون هيكل المركز من المستويات الادارية التالية ¹ :

- 1-المدير العام
- 2-الشئون المالية والادارية وتشمل مكتب الحسابات والمدير الاداري

¹ - ادم جابر مصطفى المصدر السابق

- 3-مراقب الادارة
- 4-التحصيل الالكتروني
- 5-المراجعة الداخلية
- 6-عيادة الاسنان
- 7-الاشعة العادية
- 8-الاشعة الملونة
- 9-الاشعة المقطعية
- 10-المعمل
- 11-الموجات الصوتية
- 12-الانسجة

ويمثل مركز التحصيل الالكتروني حلقة وصل بين كل هذه الاقسام حيث ان معظم هذه الاقسام تقوم بالتحصيل بناءً علي الفحوصات في الاقسام المختلفة .

ونجد ان نظام التحصيل الالكتروني بالمركز هو نظام شبكي يعمل علي ربط مجموعة من الاجهزة بشبكة اتصال واسعة النطاق تعمل علي مدار الساعة ، ويعمل علي هذه الاجهزة مجموعة من المحصلين لتفادي عملية الزحام ، ويعمل هذا النظام بكفاءة عالية وذلك من خلال الرقابة الادارية المستمرة ويتكون النظام من الهيكل الآتي :-

-المدير المالي (المشرف المالي) : هو الذي يقوم بمراقبة عملية التحصيل الكترونياً وإجازة التقارير المرسله من الحاصلين والغاء الايصالات، حيث يقوم المحصل بإرسال الايصال للالغاء وذلك بعد كتابة التعليق الكافي وبمبررات كافية للالغاء ، يقوم المشرف المالي بإخطار المحصلين بتوريد المبالغ المحصلة يومياً الي البنك المركزي (نظام الخزانه الموحد) وذلك بعد استخراج اورنيك (67) مجازاً ومطابقاً للمبالغ المحصلة .

-المشرف التقني : هو الفني المسئول عن النظام والتطبيقات والبرمجيات ومراقبة شبكة الاتصال وي مشلات تقنية تواجه عملية التحصيل الالكتروني.

-المراجع الداخلي : يقوم بمراجعة الايصالات المصدرة إلكترونياً قبل اجازتها من المدير المالي وقبل استخراج تقرير (67) وهو ذات دور رقابي .

المحصل : وهو الذ يقوم بعملية تحصيل الايرادات من طالبي الخدمة وذلك من خلال نافذة التحصيل الالكتروني علي أجهزة الحاسوب الثابتة أو الاجهزة الطرفية المتحركة ، ويقوم بتحصيل الايرادات ومن ثم يرسل جميع الايصالات المصدرة إلكترونياً للمدير المالي لاجازتها . ونجد إن لكل اسم مستخدم وكلمة مرور خاصة به. ونجد إن نظام التحصيل المطبق بالمركز ساعد علي ضبط ورقابة الاموال واستخراج التقارير اليومية الذي بدوره يساعد في وضع الموازنات والضبط المؤسسي لها وساعد في تقييم الموازنات إلكترونياً ووضعها بصورة دقيقة

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

إجراءات الدراسة:

1-مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة العاملين بمستشفى نيالا التعليمي - مركز الحاج عطا المنان التشخيصي وهو مجتمع محدود ، حيث بلغ إجمالي أفراد المجتمع 150 فردا وقد تمكن الباحث من الوصول إلي جميع أفراد المجتمع.

2-عينة الدراسة:

تم الوصول إلي إلي جميع (الكوادر)أفراد المجتمع البالغ عددهم 150 فردا وقد استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل نتيجة لمحدودية المجتمع وإمكانية الوصول إلي كل أفراد ، وتم توزيع عدد 150 استمارة لجميع أفراد المجتمع.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على برنامج التحليل SPSS في تحليل البيانات واستخدام Excel في رسم الأشكال والرسومات البيانية. وقد استخدمت الدراسة أساليب إحصائية متنوعة للوصول الي النتائج وتحقيق أهداف الدراسة ومن أهم هذه الأساليب التالي:

1-الجداول التكرارية

2-الرسوم البيانية

3-الوسيط

4-مستوى المعنوية

4- عدد الاستبيانات الموزعة والمستعادة:

جدول (1/3/3)

الاستبيانات الموزعة والمستعادة

الرقم	مجال العمل	العدد الموزع	العدد المستعاد	النسبة
1	المحاسبين	54	52	34.6%
2	المراجعين	20	17	11.33%
3	المحصلين	25	25	16.6%
4	الإداريين	34	32	21.33%
5	الوظائف الأخرى	17	17	11.33%
المجموع		150	143	95.3%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

قام الباحث بتوزيع عدد 150 استمارة والتي غطت جميع أفراد مجتمع الدراسة الذي تم دراسته حيث شمل (المحاسبون والمراجعون والمحصلون والإداريون بمستشفى نيالا التعليمي ومركز الحاج عطا المنان التشخيصي) ويتضح من الجدول (1/3/3) أعلاه ان الباحث قد تمكن من استرداد عدد 143 استمارة بنسبة استرداد قدرها 95.3% وهي نسبة ممتازة ومقبولة يمكنها ان تؤدي أغراض هذه الدراسة.

5-صدق وثبات أداة جمع البيانات:

أ-الصدق والثبات الظاهري:

لمعرفة مدى صلاحية أداة جمع البيانات ومدى قدرة عبارات الدراسة في التعبير عن فرضيات الدراسة فقد تم عرض الاستبانة على ثلاثة من الأكاديميين من حملة الدكتوراه ذوي الاختصاص بمجال الدراسة ولهم خبرة ودراية بالبحث العلمي. وقد التزم الباحث بكافة توجيهاتهم وتصويب كافة الملاحظات التي أدلوا بها لتصبح أكثر دقة وموضوعية.

ب-الصدق والثبات الإحصائي:

هو مقياس يستخدم لمعرفة درجة اتساق إجابات المبحوثين الذين شملتهم الدراسة، ومدى ثبات النتائج اذا ما استخدم هذه الأداة أكثر من مرة او لعينة مختلفة من مجتمع الدراسة ، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت

النتيجة الي الواحد دلت على جودة أداة جمع البيانات وقبولها، ومن أجود أساليب معرفة صدق أداة الدراسة هي معادلة (ألفا- كرونباخ).ومن ثم يتم إيجاد معامل الثبات عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الصدق كما موضح بالجدول التالي:

جدول (2/3/3)

الصدق والثبات الإحصائي

الفرضية	معامل الصدق	معامل الثبات
الأولى	0.89	0.94
الثانية	0.80	0.89
الثالثة	0.82	0.91
الاستبيان	0.86	0.92

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (2/3/3) اعلاه ان جميع قيم الصدق والثبات لأجابات أفراد العينة الاستطلاعية على عبارات كل فرضية من فرضيات الدراسة وعلى الإستبيان في مجمله تساوي أكبر من 50% . حيث سيقبل معاملات الصدق والثبات اذا كانت اكبر من 50%، وترتفع جودة الأداة كلما اقتربت نسبة الصدق والثبات من 100% وتكون النتائج مقبولة واكثر موثوقية. كما هو واضح لأن اقل نسبة صدق هي 0.80 للفرضية الثانية وأقل نسبة ثبات هي 0.89 للفرضية الثانية ايضاً مما يعني ان إجابات المبحوثين اكثر دقة وموثوقية.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

اولاً البيانات الأساسية:

البيانات الأساسية هي بيانات شخصية تبين خصائص عينة الدراسة والهدف منها هو التأكد من سلامة العينة وخلوها من التحيز، وفيما يلي هذه البيانات:

1-العمر:

الجدول (3/3/3)

الفئة العمرية لأفراد المجتمع:

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	20	14.0
30 سنة وأقل من 40 سنة	64	44.8
40 سنة وأقل من 50 سنة	45	31.5
50 سنة فأكثر سنة	14	9.8
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (3/3/3) أعلاه أن أفراد المجتمع يتوزعون بين مختلف الفئات العمرية، إلا أن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية 30 سنة وأقل من 40 سنة، حيث بلغ عددهم 64 فرداً بنسبة قدرها 44.8% ، وتأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية 40 سنة وأقل من 50 سنة حيث بلغ عددهم 45 بنسبة قدرها 31.5%، تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة، حيث بلغ عددهم 20 فرداً بنسبة قدرها 14%. وهناك 14 فقط من أفراد العينة هم من الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بنسبة قدرها 9.8% . ويرى الباحث أن هذا التوزيع الطبيعي بين مختلف الفئات العمرية يعطي إجابات قيمة لها وزن.

2-المؤهل العلمي:

الجدول (4/3/3)

المؤهل العلمي لأفراد المجتمع

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ثانوي	44	30.8
دبلوم وسيط	20	14.0
بكالوريوس	64	44.8
ماجستير	11	7.7
دكتوراة	4	2.8
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (4/3/3) أعلاه أن أفراد المجتمع يتوزعون بين مختلف المؤهلات العلمية ، والغالبية من أفراد المجتمع هم حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 64 فردا بنسبة قدرها 44.8% ، ثم يليها مؤهل الشهادة الثانوية والذين بلغ عددهم 44 أفراد بنسبة 30.8% ، وقد بلغ عدد أفراد المجتمع من حملة الدبلوم الوسيط 20 فردا بنسبة قدرها 14% ، اما حملة الماجستير فقد بلغ عددهم 11 من افراد المجتمع بنسبة قدرها 7.7% ، وهناك 4 من افراد المجتمع بنسبة قدرها 2.8% من حملة مؤهل الدكتوراه، ويتضح مما سبق أن أفراد المجتمع يمثلون جميع المؤهلات العلمية من الشهادة الثانوية فما فوق. ويرى الباحث أن هذه المؤهلات تعتبر ممتازة تمكن افراد المجتمع من تقديم إجابات علمية دقيقة وصحيحة.

3-الوظيفة:

جدول(5/3/3)

الوظيفة لأفراد المجتمع

الوظيفة	العدد	النسبة %
محاسب	52	36.4
مراجع	17	11.9
محصل	25	17.5
إداري	32	22.4
أخرى	17	11.9
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

الجدول(5/3/3) أعلاه يوضحان الوظيفة لأفراد المجتمع، حيث يتضح أن أكثر أفراد المجتمع يعملون كمحاسبون وهذا ما يتسق مع الدراسة ويعزز من دقة البيانات المقدمة لارتباطهم بميدان العمل ، حيث بلغ عددهم 52 بنسبة قدرها 36.4% ، وهناك 17 من أفراد المجتمع يعملون مراجعون بنسبة قدرها 11.9% ، وهناك 25 من أفراد المجتمع يعملون محصلون في حالة الدراسة بنسبة قدرها 17.5%، بينما هناك 32 من أفراد المجتمع يعملون مدراء بنسبة قدرها 22.4% ، وهناك 17 من أفراد المجتمع يعملون في

وظائف أخرى غير المذكورة بنسبة قدرها 11.9% والملاحظ أن جميع أفراد العينة لهم صلة بموضوع الدراسة وهو ما يتسق مع طبيعة الدراسة ويدعم من صحة اجاباتهم.

4-سنوات الخبرة:

جدول ر(6/3/3)

سنوات الخبرة لأفراد المجتمع

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	19	13.3
5 سنوات وأقل من 10 سنوات	42	29.4
10 سنوات وأقل من 15 سنة	29	20.3
15 سنة فأكثر	53	37.1
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (6/3/3) أعلاه أن أكثر أفراد المجتمع تزيد خبرتهم عن 15 حيث بلغ عددهم 53 فردا بنسبة قدرها 37.1%، وهؤلاء يمثلون المجموعة الأهم من بين أفراد المجتمع باعتبار أنهم أكثر خبرة ودراية بالعمل من غيرهم. أما أفراد المجتمع الذين تزيد فترة خدمتهم عن 10 سنة وأقل من 15 سنة فقد بلغ عددهم 29 فرداً بنسبة قدرها 20.3% ، وهناك نسبة مقدرة من أفراد المجتمع الذين تزيد فترة خبرتهم عن 5 سنوات وتقل عن 10 سنوات بعدد قدرها 42 فرداً ونسبة 29.4% ، وهناك 19 من أفراد العينة بنسبة قدرها 13.3% تقل خبرتهم عن 5 سنوات. ويرى الباحث أن غالبية أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 10 سنوات وهذا يؤهلهم لتقديم إجابات مفيدة وأكثر دقة لإلمامهم بنشاط المؤسسة محل الدراسة.

ومما سبق يمكن أن نجل أن البيانات الشخصية سالفة الذكر أوضحت أن المجتمع الذي شملته الدراسة غير متحيز وذلك من خلال تميزه بالخصائص التالية:

1-شملت أفراد المجتمع الجنسين الذكور والإناث على الرغم من أن غالبية أفراد العينة من الذكور لكن ذلك لا يعزى لتحيز الباحث بل لقلة عدد الإناث في مجتمع الدراسة.

2-شملت أفراد المجتمع أيضا مختلف الفئات العمرية والتي قسمت على عدة فئات عمرية ابتداء بالفئة أقل من 30 سنة والفئة 50 سنة فأكثر.

3-أفراد العينة من مختلف المؤهلات العلمية الدنيا (حملة شهادة سودانية ،دبلوم وسيط ، وبكالوريوس، ماجستير ودكتوراه).

4-تختلف الصفة الوظيفية لأفراد العينة حيث غطت اغلب الوظائف ذات الصلة بالدراسة (محاسبون ، مراجعون ، محصلون وإداريون).

وفيما يلي الوصف الإحصائي لإجابات أفراد المجتمع حول عبارات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية:

العبرة الأولى: تساعد عمليات التحصيل الالكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية:

جدول(7/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	71	49.7
أوافق	59	41.3
محايد	8	5.6
لا أوافق	5	3.5
لا أوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (7/3/3) أعلاه أن حوالي نصف أفراد المجتمع ممن يوافقون بشدة على العبارة الأولى ، حيث نجد ان 71 من أفراد العينة بنسبة قدرها 49.7% يوافقون بشدة علي العبارة الأولى: (تساعد عمليات التحصيل الالكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية)، بينما 59 من أفراد العينة يوافقون على العبارة بنسبة 41.3% مما يعني أن الموافقين والموافقون بشدة على هذه العبارة بلغ نسبتهم الكلية 91% وهي نسبة كبيرة جدا تدلل علي صحة هذه العبارة ،وهناك 8 فقط بنسبة قدرها 5.6% يحدد على

العبارة، وهناك 5 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 3.5% لا يوافقون على العبارة وليس هناك أحد ممن لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الثانية: تعد تجربة التحصيل الالكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي:

جدول (8/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثانية:

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	63	44.1
أوافق	59	41.3
محايد	17	11.9
لا أوافق	3	2.1
لا أوافق بشدة	1	.7
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (8/3/3) أعلاه أن هناك عدد كبير من افراد المجتمع يوافقون بشدة على العبارة الثانية ، حيث نجد أن 63 من أفراد العينة بنسبة قدرها 44.1% يوافقون بشدة علي العبارة الثانية القائلة: (تعد تجربة التحصيل الالكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي)، وهناك عدد كبير أيضا من الذين يوافقون على العبارة حيث نجد ان 59 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 41.3% يوافقون على العبارة. مما يعني أن الموافقين بالإضافة إلي الموافقين بشدة قد بلغوا 85.4% وهي نسبة كبيرة تدل على صحة هذه العبارة أيضا ، وهناك 17 من أفراد العينة محايد بنسبة 11.9% بينما بلغ عدد أفراد المجتمع الذين لا يوافقون على العبارة 3 فقط بنسبة قدرها 2.1% ، وهناك 1 فقط من افراد المجتمع بنسبة قدرها 0.7% ممن لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الثالثة: التحصيل الالكتروني يحتاج إلى خبرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمركز التشخيصي:

جدول (9/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثالثة:

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	68	47.6
أوافق	56	39.2
محايد	13	9.1
لا أوافق	4	2.8
لا أوافق بشدة	2	1.4
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (9/3/3) أعلاه أن غالبية أفراد المجتمع يوافقون بشدة على العبارة الأولى حيث نجد أن 68 من أفراد العينة بنسبة قدرها 47.6% يوافقون بشدة على العبارة الثالثة القائلة: (التحصيل الالكتروني يحتاج إلى خبرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمركز التشخيصي)، وهناك 56 من أفراد العينة بنسبة قدرها 39.2% يوافقون على هذه العبارة ، بينما هناك 13 من أفراد العينة بنسبة 9.1% يحيّدون على العبارة ، وهناك 4 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 2.8% ممن الذين لا يوافقون على العبارة ، أما الذين لا يوافقون بشدة على العبارة فقد بلغ عددهم 2 بنسبة قدرها 1.4%. مما يدعم صحة هذه العبارة.

العبارة الرابعة: يساهم التحصيل الالكتروني إيجابا في عمليات الرقابة على الأداء المالي:

جدول (10/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	90	62.9
أوافق	48	33.6
محايد	5	3.5
لا أوافق	0	0
لا أوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (10/3/3) أعلاه أن الغالبية العظمي والبالغ عددهم 90 أفراد المجتمع بنسبة قدرها 62.9% يوافقون بشدة على العبارة الرابعة القائلة ان: (يساهم التحصيل الالكتروني إيجابا في عمليات الرقابة على الأداء المالي) ، وهناك 48 من أفراد المجتمع ممن يوافقون على العبارة بنسبة 33.6% مما يدعم صحة هذه العبارة ، وهناك 5 فقط من افراد المجتمع بنسبة قدرها 3.5% من المحايدون ، بينما لا يوجد أحد من أفراد المجتمع ممن لا يوافقون على العبارة او لا يوافقون بشدة مما يدل على صحة العبارة .

العبارة الخامسة: يعطي التحصيل الالكتروني مؤشرات ايجابية على أداء الموازنات المالية:

جدول (11/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	68	47.6
أوافق	57	39.9
محايد	13	9.1
لا أوافق	1	.7
لا أوافق بشدة	4	2.8
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (11/3/3) أعلاه أن 68 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 47.6% يوافقون بشدة على العبارة الخامسة القائلة ان: (يعطي التحصيل الالكتروني مؤشرات ايجابية على أداء الموازنات المالية) ، وهناك 57 من أفراد المجتمع ممن يوافقون على العبارة بنسبة 39.9% مما يدعم صحة هذه العبارة ، وهناك 13 بنسبة قدرها 9.1% من المحايدين ، بينما هناك 1 فقط بنسبة قدرها 0.7% لا يوافق على العبارة ، وهناك 4 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 2.8% ممن لا يوافقون بشدة على العبارة .

الفرضية الثانية: هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتأثير على النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية:

العبارة الأولى: يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً:

جدول(12/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	62	43.4
أوافق	61	42.7
محايد	13	9.1
لا أوافق	7	4.9
لا اوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (12/3/3) أعلاه أن 62 افراد المجتمع بنسبة قدرها 43.4% يوافقون بشدة علي العبارة الأولى القائلة: (يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً)، وهناك 61 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 42.7% يوافقون على هذه العبارة، ويصبح مجموع الموافقين والموافقين بشدة 86.1% وهم الغالبية . مما يدل على صحة هذه العبارة ، بينما هناك 13 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 9.1% يحيدون على العبارة، وهناك 7 فقط بنسبة قدرها 4.9% لا يوافقون على العبارة .وليس هناك من لا يوافقون بشدة على هذه العبارة.

العبرة الثانية: يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أداءه المالي:

جدول (13/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبرة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	40	28.0
أوافق	57	39.9
محايد	15	10.5
لا أوافق	26	18.2
لا أوافق بشدة	5	3.5
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (13/3/3) أعلاه أن 40 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 28% يوافقون بشدة على العبرة الثانية القائلة أن: (يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أداءه المالي) ، وهناك 57 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 39.9% يوافقون على هذه العبرة ، بينما هناك 15 بنسبة قدرها 10.5% محايدون على العبرة، بينما هناك 26 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 18.2% لا يوافقون على العبرة ، وهناك 5 فقط من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 3,5% لا يوافقون بشدة على العبرة ، مما يدل أيضا على صحة هذه العبرة أيضا.

العبرة الثالثة: يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في عمليات الرقابة على مسار الدورة المستندية:

جدول(14/3/3) إجابات أفراد المجتمع على العبرة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	52	36.4
أوافق	58	40.6
محايد	22	15.4
لا أوافق	11	7.6
لا أوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (14/3/3) أعلاه أن 52 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 36.4% يوافقون بشدة علي العبارة الثالثة القائلة: (يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في عمليات الرقابة على مسار الدورة المستندية)، وهناك 58 فردا بنسبة قدرها 40.6% يوافقون على هذه العبارة ، بينما هناك 22 من أفراد المجتمع بنسبة 15.4% يحدون على العبارة، بينما هناك 11 من أفراد العينة بنسبة قدرها 7.6% لا يوافقون على العبارة وليس هناك ممن لا يوافقون بشدة على العبارة مما يدل على صحة العبارة .

العبارة الرابعة: يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية:

جدول(15/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	60	42.0
أوافق	63	44.1
محايد	12	8.4
لا اوافق	5	3.5
لا أوافق بشدة	3	2.1
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (15/3/3) أعلاه أن 60 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 42% يوافقون بشدة علي العبارة الرابعة القائلة: (يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية) ، أما الغالبية وهم 63 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 44.1% يوافقون على هذه العبارة ، ويصبح مجموع نسبة الموافقين بشدة والموافقين 86.1% مما يدل على صحة العبارة ، وهناك 12 من أفراد العينة بنسبة قدرها 8.4% يحدون على العبارة، بينما هناك 5 من أفراد العينة بنسبة قدرها 3.5% ممن لا يوافقون على العبارة، وهناك 3 من افراد المجتمع بنسبة قدرها 2.1% ممن لا يوافقون بشدة على العبارة.

العبارة الخامسة: هنالك توافق بين نظام التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية:

جدول (16/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	51	35.7
أوافق	54	37.8
محايد	21	14.7
لا أوافق	14	9.8
لا أوافق بشدة	3	2.1
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (16/3/3) أعلاه أن 51 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 35.7% يوافقون بشدة على العبارة الخامسة القائلة: (هنالك توافق بين نظام التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية) ، أما الغالبية وهم 54 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 37.8% يوافقون على هذه العبارة ، ويصبح مجموع نسبة الموافقين بشدة والموافقون 73.5% مما يدل على صحة العبارة ، وهناك 21 من أفراد العينة بنسبة قدرها 14.7% يحدون على العبارة، بينما هناك 14 من أفراد العينة بنسبة قدرها 9.8% ممن لا يوافقون على العبارة، وهناك 3 من افراد المجتمع بنسبة قدرها 2.1% ممن لا يوافقون بشدة على العبارة.

الفرضية الثالثة: هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع على كفاءة أداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد:

العبارة الأولى: يؤثر تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني إيجابا على أداء مؤسسات القطاع العام.

جدول (17/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	66	46.2
أوافق	53	37.1
محايد	5	3.5
لا أوافق	17	11.9
لا أوافق بشدة	2	1.4
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (17/3/3) أعلاه أن 66 بنسبة قدرها 46.2% ممن يوافقون بشدة على العبارة الأولى القائلة أن: (يؤثر تطبيق برنامج التحصيل الإلكتروني إيجاباً على أداء مؤسسات القطاع العام)، وهناك 53 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 37.1% يوافقون على هذه العبارة، بينما هناك 5 بنسبة 3.5% يحيّدون على العبارة وهناك 17 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 11.9% ممن لا يوافقون على هذه العبارة، وهناك 2 فقط من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 1.4% ممن لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الثانية: يسهم برنامج التحصيل الإلكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية:

جدول (18/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	65	45.5
أوافق	63	44.1
محايد	9	6.3
لا أوافق	5	3.5
لا أوافق بشدة	1	.7
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (18/3/3) أعلاه أن عدد كبير من افراد المجتمع يوافقون بشدة على العبارة الثانية القائلة أن: (يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية)، حيث نجد ان 65 من أفراد العينة بنسبة قدرها 45.5% يوافقون بشدة على العبارة، اما الموافقون على العبارة فقط بلغ عددهم 63 بنسبة قدرها 44.1%، وهناك 9 من أفراد العينة بنسبة قدرها 6.3% محايدون على العبارة ، وهناك 5 آخرون من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 3.5% ممن لا يوافقون على العبارة، وهناك 1 فقط من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 0.7% لا يوافق بشدة على العبارة وهي نسبة ضعيفة تدلل على صحة العبارة.

العبارة الثالثة: يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية:

جدول (19/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	96	67.1
أوافق	34	23.8
محايد	7	4.9
لا أوافق	6	4.2
لا أوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (19/3/3) أعلاه أن 96 من أفراد العينة بنسبة قدرها 67.1% يوافقون بشدة على العبارة الثالثة القائلة أن: (يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية)، وهم الغالبية اما 34 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 23.8% يوافقون على هذه العبارة ، بينما هناك 7 من أفراد العينة بنسبة قدرها 4.9% من المحايدين . وهناك 6 آخرون بنسبة قدرها 4.2% ممن لا يوافقون على العبارة .ولا يوجد أي من أفراد العينة ممن لا يوافقون بشدة على هذه العبارة، مما يدل على هذه النتيجة على صحة العبارة.

العبارة الرابعة: يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد للحد من تجنيب الأموال:

جدول (20/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	85	59.4
أوافق	42	29.4
محايد	11	7.7
لا أوافق	5	3.5
لا أوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (20/3/3) أعلاه أن 85 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 59.4% يوافقون بشدة على العبارة الرابعة: (يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد للحد من تجنيب الأموال)، وهم الغالبية اما 42 من أفراد العينة بنسبة 29.4% ممن يوافقون على العبارة، مما يعني أن مجموع الموافقين والموافقون بشدة على هذه العبارة بلغ نسبتهم الكلية 88.8% وهو ما يدل على صحة هذه العبارة ،وهناك 11 بنسبة قدرها 7.7% يحيد على العبارة، وهناك 5 فقط من أفراد العينة بنسبة قدرها 3.5% لا يوافقون على العبارة، وليس هناك ممن لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الخامسة: يحقق برنامج التحصيل الالكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام:

جدول (21/3/3)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الخامسة:

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	68	47.6
أوافق	54	37.8
محايد	16	11.2
لا أوافق	4	2.8
لا أوافق بشدة	1	.7
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (21/3/3) أعلاه أن عدد كبير من افراد المجتمع يوافقون بشدة على العبارة الخامسة ، حيث نجد أن 68 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 47.6% يوافقون بشدة علي العبارة الخامسة القائلة: (يحقق برنامج التحصيل الالكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام)، أما 54 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 37.8% يوافقون على العبارة. مما يعني أن الموافقون بالإضافة إلي الموافقون بشدة قد بلغوا 85.4% وهي نسبة كبيرة تدلل علي صحة هذه العبارة ، وهناك 16 من أفراد المجتمع محايدون بنسبة 11.2%. بينما هناك 4 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 2.8% ممن لا يوافقون على العبارة ، وهناك واحد فقط من افراد المجتمع بنسبة قدرها 0.7% ممن لا يوافقون بشدة على العبارة.

ثانيا: تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة :

أولا :قيمة الوسيط: تعد قيمة الوسيط أحد معايير الحكم على نتائج التحليل والتحقق من صحة فرضيات الدراسة في حالة استخدام البحث مقياس (ريكارد) الخماسي في تصميم الأسئلة كما ورد في هذه الدراسة. وفيه يتم إعطاء كل إجابة وزن محدد تعبر عن رقم الإجابة. حيث تم تحديد الوزن واحد ليعبر عن الإجابة "أوافق بشدة" والوزن 2 ليعبر عن الإجابة "أوافق" والوزن 3 ليعبر عن الإجابة "محايد" والوزن 4 ليعبر عن الإجابة "لا أوافق" أما الوزن 5 فيعبر عن الإجابة "لا أوافق بشدة".

ثانياً: مستوى المعنوية: يعني مستوى المعنوية حد الخطأ المسموح به، فعند افتراض مستوى ثقة 95% فإن البحث يكون واثقاً بنسبة 0.95 بصحة فرضياته، وعليه فإن مستوى المعنوية أو الخطأ يقبل في حدود 5% فأدنى، وقد افترض الباحث في هذا البحث مستوى ثقة 95% ومستوى دلالة أو خطأ 5%.

1-الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الإلكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات العامة:

جدول رقم (22/3/3) يوضح قيمة الوسيط ومستوى المعنوية لعبارات الفرضية الأولى:

الرقم	العبارة	الوسيط	التفسير	مستوى المعنوية	قيمة كاي 2
1	تساعد عمليات التحصيل الإلكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية.	2	أوافق	0.00	97.867
2	تعد تجربة التحصيل الإلكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي.	2	أوافق	0.00	127.944
3	التحصيل الإلكتروني يحتاج إلي خبرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمركز التشخيصي.	2	أوافق	0.00	134.937
4	يساهم التحصيل الإلكتروني إيجاباً في عمليات الرقابة على الأداء المالي.	1	أوافق بشدة	0.00	75.790
5	يعطي التحصيل الإلكتروني مؤشرات ايجابية على أداء الموازنات المالية.	2	أوافق	0.00	138.783
	قيمة الوسيط للفرضية الأولى	2	أوافق	0.00	115.0642

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول رقم (22/3/3) أعلاه الآتي:

1-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الأولى (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة القائلة أن تساعد عمليات التحصيل الإلكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 97.867 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

2-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: تعد تجربة التحصيل الإلكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي

تربيع 127.944 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

3-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: التحصيل الالكتروني يحتاج إلي خبرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمركز التشخيصي. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 75.790 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

4-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (1) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق بشدة وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة القائلة أن: يساهم التحصيل الالكتروني إيجابا في عمليات الرقابة على الأداء المالي. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 75.790 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

5-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يعطي التحصيل الالكتروني مؤشرات ايجابية على أداء الموازنات المالية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 138.783 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

6-بلغ متوسط قيمة الوسيط للفرضية الأولى (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة يوافقون علي الفرضية الأولى القائلة انه: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات العامة. كما أن جميع قيم المعنوية عند مستوى ثقة 95% قد بلغت 0.00 اما قيمة كاي تربيع للفرضية

الأولى فقد بلغت 115.0642 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين بشدة والموافقون، وهذا يدعم صحة الفرضية والعبارات المكونة لها.

2-الفرضية الثانية:هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتأثير على النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية:

جدول رقم (23/3/3) يوضح قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبرة	الوسيط	التفسير	مستوى المعنوية	قيمة كاي2
1	يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً.	2	أوافق	0.00	74.7062
2	يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أداءه المالي.	2	أوافق	0.00	58.923
3	يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في عمليات الرقابة على مسار الدورة المستندية.	2	أوافق	0.00	43.657
4	يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية.	2	أوافق	0.00	127.874
5	هناك توافق بين نظام التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية.	2	أوافق	0.00	72.489
متوسط جميع العبرة					75.52984

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول رقم (23/3/3) أعلاه الآتي:

1-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الأولى (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 74.7062 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

2-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أداءه المالي. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 58.923 مما يدل على

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

3-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يساعد تطبيق برنامج التحصيل الإلكتروني في عمليات الرقابة على مسار الدورة المستندية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 43.657 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

4-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي يوافق وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الإلكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وبلغت قيمة كاي تربيع 127.874 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

5-بلغت متوسط قيمة الوسيط للعبارة الخامسة (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة الخامسة القائلة ان: هنالك توافق بين نظام التحصيل الإلكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 72.489 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

6-بلغ متوسط قيمة الوسيط للفرضية الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على الفرضية الثانية القائلة: هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الإلكتروني والتأثير على النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية. كما أن جميع قيم المعنوية عند مستوى ثقة 95% قد بلغت 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع

للفرضية الثانية 75.52984 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين بشدة والموافقين، وهذا يدعم صحة الفرضية والعبارات المكونة لها.

3-الفرضية الثالثة: هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع على كفاءة اداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد:

جدول رقم (24/3/3) يوضح قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسيط	التفسير	مستوى المعنوية	قيمة كاي 2
1	يؤثر تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني إيجابا على أداء مؤسسات القطاع العام.	2	أوافق	0.00	118.643
2	يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية.	2	أوافق	0.00	147.244
3	يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية.	1	أوافق بشدة	0.00	149.503
4	يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزنة الموحد للحد من تجنيب الأموال.	1	أوافق بشدة	0.00	112.524
5	يحقق برنامج التحصيل الالكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام.	2	أوافق	0.00	130.181
متوسط جميع العبارات					131.619

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول رقم (24/3/3) أعلاه الآتي:

1-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الأولى (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يؤثر تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني إيجابا على أداء مؤسسات القطاع العام. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 118.643 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

2-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 147.244 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

3-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثالثة (1) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق بشدة وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة القائلة أن: يساهم برنامج التحصيل الإلكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 149.503 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

4-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الرابعة (1) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق بشدة وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة القائلة أن: يساهم برنامج التحصيل الإلكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد للحد من تجنيب الأموال. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 112.524 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

5-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الخامسة (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يحقق برنامج التحصيل الإلكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 130.181 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقين وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

6-بلغ متوسط قيمة للفرضية الثالثة (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة يوافقون علي الفرضية الثالثة القائلة انه: هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الإلكتروني لمؤسسات القطاع على كفاءة اداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد. كما أن جميع قيم المعنوية عند مستوى ثقة 95% قد بلغت 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع للفرضية الثالثة 131.619 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في

إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة والموافقون، وهذا يدعم صحة الفرضية
والعبارات المكونة لها.

الخاتمة :

وتشمل الخاتمة :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً النتائج :

من خلال الدراسة تم التوصل الي النتائج التالية :

- 1-التحصيل الالكتروني ضمن للمركز تقليل تكاليف التحصيل وانسياب الايرادات واستمراريتها .
- 2-التحصيل الالكتروني ضمن العدالة للمواطنين ، كما مكن المواطن من دفع الرسوم المقرره فقط للخدمة المقدمة .
- 3-ان التحصيل الالكتروني ادي الي تخفيف الاعباء علي المواطنين وحقق الضبط الداخلي.
- 4-ان فوائد التحصيل الالكتروني إنعكست ايجاباً علي المواطن وكذلك علي أداء العاملين الذين يحصلون الايرادات بمستشفى نيالا – مركز الحاج عطا المنان.
- 5-ان نظام التحصيل الالكتروني تطابق مع نظام حساب الخزانة الموحد الذي تطبقه وزارة المالية الذي مكن من الضبط الداخلي والرقابة والشفافيه في موارد الدولة
- 6-أن النظام عمل علي معالجة كثير من المشاكل من بينها عملية التأمين علي أموال الدولة
- 7-استخدام التقنية الحديثة في عملية التحصيل الالكتروني ساعد علي جذب الكتلة النقدية الي القطاع المصرفي وتداولها من خلاله مما يقلل عملية استهلاكها وتلفها .
- 8- ان التحصيل الالكتروني بالمركز اثر ايجاباً علي أداء موازناته

ثانياً التوصيات :

وعلي ضوء ما تم استعراضه من أدبيات وما توصل اليه من نتائج يوصي الباحث بالاتي:

1-ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري بالمركز لانه الركيزة الاساسية في برنامج التحصيل الالكتروني

2-رفع خبرة ومستوي مهارة العاملين بالتحصيل في مجال التقنية الحديثة وذلك من خلال توفير برامج تدريبية

3-تطوير النوافذ الخاصة بتقديم خدمة التحصيل الالكتروني بمركز الحاج عطا المنان وذلك لتجنيب المواطنين الانتظار

4- علي المركز تحقيق موارد مالية كافية لتوفير بيئة تحتية الكترونية متطورة

5-تدريب العاملين ببرنامج التحصيل الالكتروني بالمركز علي برنامج الخدمات والتطبيقات التقنية المختلفة

6- توفير شبكة اتصال واسعة بمركز الحاج عطا المنان لمجابهة رداءة شبكات الاتصال وتجنب المواطنين الصفوف

7-ربط المركز ببطاقات السحب والدفع الالي ليكون التحصيل بالبنك بدلاً من التحصيل النقدي لتجنب تأخير توريد المبالغ النقدية .

المصادر والمراجع:

القرعان الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب :-

ابراهيم الصعدي ، الاطار العام لمعايير مراجعة الانظمة الالكترونية المتكاملة للبيانات ،
المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس العدد الثاني 1986م
ابوزيد كمال خليفة ، ومرعى عطية عبد الحى ، مبادئ المحاسبة الادارية الحديثة
الاسكندرية 2004

ارمسترونغ مايكل - كيف تكون مديراً - اسرار المدراء الناجحين 2001 ط1 ترجمة
سكينة علي سلوم دمشق دارالرضا للنشر

أمين السيد لطفى ، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات المحاسبية والقانونية القاهرة

السالمى علاء عبدالرازق ، تكنولوجيا المعلومات عمان 1997م

السعايده منصور . المحاسبة الادارية مع التركيز علي التكاليف لغايات التخطيط – اتخاذ
القرارات – الرقابة وتقييم الاداء عمان ط 1 1993

الشبلى هيثم حمودة – تقنيات الحاسوب في إدارة الاعمال والتسويق الطبعة الاولى عمان
2002م

الشرع مجيد ، وسفيان سليمان ، المحاسبة الادارية – اتخاذ قرارات ورقابة 2002

الشمري محمد نوري – والعبد اللات عبدالفتاح زهير، الصيرفة الالكترونية داروائل
للنشر الاردن 2008

الصحن محمد فريد ، والشريف على ، وسلطان محمد سعيد ، مبادئ الادارة الاسكندرية
2000 ص

العربيد عصام فهد . المحاسبة الادارية ط1 عمان 2003 العلى عادل فليح ، المالية العامة
والتشريع المالي والضريبي ط1 عمان 2003

- العمر حسين ، مبادئ المالية العامة الاردن 2002
- الغدور حافظ كامل ، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر فيما بعد الحادثة ، بيروت لبنان 2003
- الفضل مؤيد عبدالحسين ، وشعبان عبدالكريم هادي . المحاسبة الادارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأ 2003
- الفضل مؤيد ، المشاركة في اعداد الموازنات التخطيطية وسيلة لاشباع الحاجات العليا لمدرج ماسلو وزيادة الانتاجية . دراسة محاسبية اختبارية مجلة ابحات اليرموك 1997
- اللوzy سليمان احمد ، ومرارة فيصل ، والعكشة وائل ، ادارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق ط 1 1997
- المبيضين عقلة محمد ، النظام المحاسبي الحكومي وادارته - الاسس والمفاهيم والنظريات والتطبيق العلمي ط 1 1999
- المليجي ابراهيم عبدالهادي ، استراتيجيات وعمليات الادارة ، الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث 2002
- الموسوي سنان ، وابو حمد رضا صاحب ، مفاهيم ادارية معاصرة - نظرة عامة ط 1 2002
- الهواري سيد ، الادارة الاصول والاسس العلمية للقرن 21 القاهرة 200
- بشير عباس العلاف وحמיד عبدالنبي الطائي ، تسويق الخدمات ط 1 (عمان دار زهران للنشر 2000م
- جمعه اسماعيل ابراهيم ؛ ومحرم زينات محمد ؛ والخطيب صبحي محمود المحاسبة الادارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات 2001
- حسين شحاتة ، المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت ، استاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة الازهر
- حلس سالم عبدالله ، دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني 2006

حسن ظاهر داوود، الحاسب وامن المعلومات ط1 الرياض 2000م

حمدان محمد حياصات ود . امجد جميل الشرفاء، دور القبض الالكتروني في تعزيز

فاعلية الرقابة في القطاع العام 2011

راضى محمد سامى ود. حجازى وجدى حامد، المدخل الحديث في اعداد واستخدام

الموازنات 2001

رضوان حلوة حنان ود. جبرائيل جوزيف كحالة، المحاسبة الادارية - مدخل محاسبة

المسئولية وتقييم الاداء ط1 1997 عمان

صيام وليد زكريا مسئولية المدقق الداخلي في تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات ، الاردن

2001م

ظاهر احمد حسن ، المحاسبة الادارية ط 1 عمان 2002

عباس مهدي الشيرازي نظرية المحاسبة الطبعة الاولى ، ذات السلاسل للطباعة والنشر

الكويت 1990

عبد الرزاق يونس تكنولوجيا المعلومات (الاردن جمعية عمال المطابع التعاونية 1989م

عبد الفتاح الجبالي ، موازنة المواطن وتدعيم المشاركة المجتمعية في صنع القرار

القاهرة 2008م

عبداللطيف ناصر نور الدين الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية وتكنولوجيا

المعلومات الاسكندرية 2004

عبدالوهاب نصر ، وشحاتة السيد الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا

المعلومات وعولمة اسواق المال الواقع والمستقبل ، القاهرة

-عطيه هاشم احمد ، ومحمد محمد محمود ، دراسات في المحاسبة المالية – ومحاسبة

التكاليف – المحاسبة الادارية الاسكندرية 2000

علاء الدين عبدالرازق السالمى ، تقنيات المعلومات الادارية ط1 عمان 2005

فهيم مصطفى ابوزيد ، عثمان حسين ، الادارة العامة – الاطار العام لدراسة الادارة

العامة – فن الحكم والادارة في السياسة والاسلام – العملية الادارية ، الاسكندرية 2003

ماهر احمد ، ادارة الموارد البشرية . الاسكندرية 2005

ماهر احمد ، الادارة – المبادئ والمهارات الاسكندرية 2004

ماهر احمد ، التخطيط التنفيذي في خدمة الاهداف الاستراتيجية ، الاسكندرية 2006

ماهر احمد ، كيف ترفع مهاراتك الادارية في الاتصال الاسكندرية 2004

مجيد جاسم ، دراسات في الادارة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة 2005

محمد الزغبى ، الحاسوب والبرمجيات الجاهزة ، عمان 2004م

محمد محمد الهادي تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها (القاهرة دار الشروق 1409هـ)

محمد محمود السياغى ، كيفية إعداد الموازنات التخطيطية ، اليمن 2007م

محمد موفق حديد ، الادارة العامة هيكله الاجهزة – وضع السياسات – وتنفيذ البرامج الحكومية ط 1 عمان 2004

مركز الخبرات المهنية للادارة ، منهج المهارات المالية والمحاسبية المتقدمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي ط 3 مصر

نور احمد محمد ومحرم زينات محمد وشحاتة السيد شحاتة ، المحاسبة الادارية في بيئة الاعمال المعاصرة الاسكندرية الدار الجامعية للنشر 2005

نور احمد محمد ، وعلى احمد حسين ، مبادئ المحاسبة الادارية الاسكندرية 2003

نور احمد محمد والسوافيري فتحي رزق ، وشحاتة السيد شحاتة ، مدخل معاصر في مبادي المحاسبة الادارية الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2003

نور عبدالناصر ، والفضل مؤيد العوامل المحددة للعلاقة بين المشاركة في اعداد الموازنات والرضا عن العمل والمنظمة دراسة مقارنة بين الشركات 2002

يوسف محمد جربوع ، سالم عبدالله حلس . المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ، الاردن 2001 ،

يوسف محمد جربوع . د. سالم عبدالله حلس ، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية ، الطبعة الاولى ، الاردن : عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2002م

2- الدوريات :

الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الجزء الاول ط1

2008م

ماهر محمود رسلان ، العوامل المؤثرة في بناء السياسات المحاسبية ، القاهرة جامعة

طنطا كلية التجارة مجلة التجارة والتمويل العدد الثاني 1992

العيداني كريمه جاسم عبدالله ، الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الاداء في

المنشآت الصناعية ، دراسة نظرية وتطبيقية في المنشآت العامة للصناعات 1989

ايوب ناديا ، نظم المعلومات واتخاذ القرار الاداري مجلة جامعة دمشق في العلوم

الانسانية المجلد الثالث الجزء الاول دراسة تطبيقية جامعة اليرموك 1998

رشا حمادة ، اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة

موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية

والقانونية المجلد 26 العدد الأول –

عادل محمود طريح – مجلة المحاسبة والادارة والتأمين العدد السابع والستون 2006م

عبد الإله الدموهيري، التجارة الالكترونية - أوراق موجزة الاسكو 2001

عوض بن سلامة الرحيلي / أ . عبد الغنى عبد الحميد القريري . دور المراجع الخارجي

في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لاغراض تخطيط لجنة المراجعة (مجلة

الادارة العامة ، ربيع 1425هـ يونيو 2004

لويس صبيغة ، التجارة الالكترونية الميزات والتحديات ، الاهرام الاقتصادي العدد

الصادر في 2000/5/15م

3- الرسائل العلمية:

احمد محمد دفع الله ، التحصيل الالكتروني مدخل للولاية علي المال العام رسالة ماجستير

في المحاسبة 2013

اشرف محمد ابراهيم منصور ، نموذج مقترح لمراجعة ادارة مخاطر الاعمال دراسة

نظرية ميدانية رسالة دكتوراه في المحاسبة (كلية التجارة وادارة الاعمال) جامعة حلوان

الأفندي سجي مصطفى، ..مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام .رسالة ماجستير غي منشورة، جامعة حلب، سوريا. 2003

الأفندي سجي مصطفى ، مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الاداء في منشآت القطاع العام . رسالة ماجستير غير منشورة جامعة حلب سوريا 2003

الرباع حسين محمد ،تقييم نظم الموازنات التخطيطية في الجامعات الحكومية الاردنية رسالة ماجستير غير منشورة 2003

الشورة جلال عايد، وسائل الدفع الالكتروني ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، رسالة ماجستير منشورة الطبعة الاولى عمان الاردن 2008

العلاوين امجد عبدالفتاح ، تقييم نظم الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، الاردن 2000

العمرى عطا محمد ، مدي فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية 2005

بريش عبدالقادر،التحرير المصرفي ومتطلبات تقديم الخدمات المصرفية وزيادة القدر التنافسية اطرحه دكتوراه 2006م

حمدان محمد حياصات ود. امجد جميل الشرفاء، دور القبض الالكتروني في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام في الأردن رسالة ماجستير عام 2012م

شرف الدين محمد خير، دور المراجعة الداخلية في تنفيذ الموازنة العامة بالتطبيق علي وزارة المالية الاتحادية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة جامعة امدرمان الإسلامية 2001 م

محمد عبد الله علي أبكر اثر مرونة المعايير المحاسبية علي الأرباح رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة 2012م جامعة نيالا

وليد أبو جعفر دياب الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق رسالة غير منشورة جامعة امدرمان الإسلامية عام 2008 – 1429هـ

ثانياً : المراجع الانجليزية

1-books:

Atkinson ,Anthony ,Kaplan Robert and young mark ,

Management Accounting. (4Edition) prentice hall New York
(2004)

George Tucker, IT and The Audit , OP,Citl, pp4 2-48.

James A. Senn, Information Technology In Business Prentice Hall,

Jagdish, "IT Audit Approach , Internal control, and Pathak-1995¹

Audit Decisions of An IT Auditor", IIA , Vol 3 , June 15 , 2000,

www.Theiia.org

Romes Slaeiokes,Rolandeas, Application of Internal Audite in
Enterprise Mangent Enginening ,no 2val 42, 2005

the institute of chartered Accountants in England and Wales
,RiskManagament and the Value Adaled by internal Audit London
,ICAEW june 2000

William Kimey (Auditing Risk Assessment and Risk Mangement
processes)the Institute of internal Research
foundation ,Altanone spring USA 2003

ثالثاً : المواقع الالكترونية

w.w.w <http://analyseer.net>

w.w.w alriyadli.com

<http://www.arabdsar>

<http://www.hrdiscussion.com>

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا



نموذج (استمارة استبيان)
الغرض / اعداد بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

أخي الكريم / أختي الكريمة

المحترم / المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استبيان حول التحصيل الالكتروني وأثره على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام
نموذج مستشفى نبالا - مركز الحاج عطا المنان التشخيصي

يسر الباحث أن يضع بين أيديكم الاستبيان المرفق الذي تم إعداده بغرض
استكمال متطلبات البحث للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والهدف من
وراءه تقديم مساهمة علميه . ولأننا نشعر بما لكم من خبره علمية وعملية كبيرة نأمل
منكم قراءة العبارة بدقة وعناية ثم التعبير عن رأيكم فيها كما يؤكد الباحث بأن
إجاباتكم ستكون مساهمه فاعلة تدعم مسيرة البحث العلمي وليس لأي غرض آخر
وتحاط بكامل السرية .

وجزاكم الله خيراً

تفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير

الباحث

الصافي محمد احمد ادم

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

0912842779-0121311104

استبيان

القسم الاول :البيانات الشخصية

ضع علامة (√) أمام ما تراه مناسباً

1- العمر:

☐ اقل من 30 سنة	☐ 30 و اقل من 40
☐ من 40 و اقل من 50	☐ 50 فأكثر

2- المؤهل الاكاديمي :

☐ الشهادة الثانوية	☐ دبلوم وسيط
☐ بكالوريوس	☐ ماجستير
☐ دكتوراه	

3- عدد سنوات الخبرة:

☐ اقل من 5 سنوات	☐ 5 و اقل من سنوات 10
☐ 10 و اقل 15 سنة	☐ 15 سنة فأكثر

4- الوصف الوظيفي:

☐ محاسب	☐ مراجع
☐ محصل	☐ إداري

أخري حددها-----

القسم الثاني : عبارات الفرضيات

الفرضية الاولى :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية .

ضع علامة (√) أمام العبارة التي تختارها

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	تساعد عمليات التحصيل الالكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية .					
2	تعد تجربة التحصيل الالكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي					
3	التحصيل الالكتروني يحتاج الي خبرات يمكن خلالها أن تقيم الاداء المالي للمركز التشخيصي					
4	يساهم التحصيل الالكتروني ايجاباً في عمليات الرقابة علي الاداء المالي					
5	يعطي التحصيل الالكتروني مؤشرات ايجابية علي اداء الموازنات المالية					

الفرضية الثانية : هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتأثير علي

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً					
2	يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أدائه المالي					
3	يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في عمليات الرقابة علي مسار الدورة المستندية					
4	يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية					
5	هناك توافق بين نظام التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية					

النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية

الفرضية الثالثة:

هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع العام علي كفاءة أداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد .

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يؤثر تطبيق برامج التحصيل الالكتروني ايجاباً علي أداء مؤسسات القطاع العام					
2	يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية					
3	يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية					
4	يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد للحد من تجنيب الأموال					
5	يحقق برنامج التحصيل الالكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام					

محكمو الاستبيان

أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	مكان العمل
1	د. محي الدين محمد ابراهيم	أ.مساعد	المحاسبة	جامعة نيالا- كلية الاقتصاد
2	د.فضل الغالي السيد موسى	أ.مساعد	المحاسبة	جامعة نيالا- كلية الاقتصاد
3	د.عاصم محمد الفضل الربيع	أ.مساعد	المحاسبة	جامعة نيالا- كلية الاقتصاد

